المدرسة الـــوطنية العليا للعلوم السيـــاســـية

قـــسم : الـــدراســـات الإقـــلـــيـــمـــيـــة

تخصص : دراسات إفـــريـــــقـــية

أثر الصراعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا "رواندا أنموذجا" من 1994 إلى 2014

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة : العيبي سارة

إشراف الأستاذ :لوراري علي

لـــجـــنـــة الـــمـــنـــاقـــشة

الأستاذ: ربـيـج عـلـي	رئـيـسا
الأستاذ: بايو نعـيـمة	مـنـاقـشا
الأستاذ: لـــواري عـــلـي	مـــشـــرفا

الـــسنـــة الـــجـــامـــعـــيـــة

2017/2016

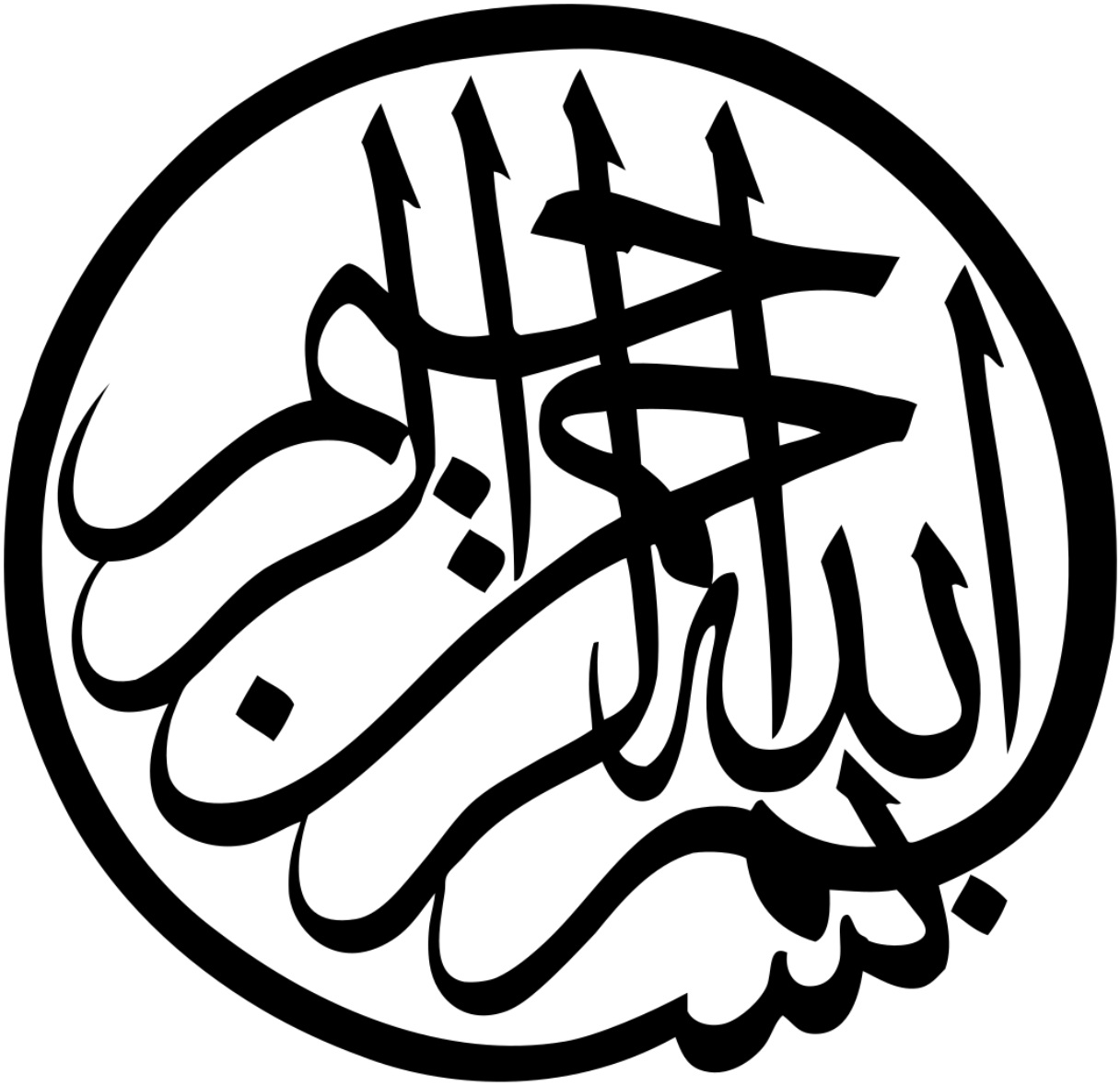
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لأتم هذا العمل ، وما توفيقي إلا بالله .

و لأن المعلم هو القدوة فأتقدم إلى أستاذي علي لوراري بجزيل الشكر على تشجيعه لي سواء باختيار التخصص أو بإشرافه.

كما أتقدم بشكري لمن أوصانا الله بهما والدي العزيزين أبي و أمي .

إلى إخوتي الأعزاء: محمد ،زهرة،كريمة،سيدأحمد،مريم، وليد و شهاب.

إلى الغالي الغائب عنا و الحاضر في ذاكرتنا أخي منير عبد الرحمان رده الله لنا .

ثم إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ، لكل هؤلاء التحية و التقدير

الملخص باللغة العربية :

تتجه الدول في إطار العولمة إلى إلغاء كافة أشكال الحدود، لكن إفريقيا مازلت تعاني من هذه الإشكالية داخل الدولة في حد ذاتها وبين جماعاتها،ويمثل توجه الدول نحو الحداثة بمثابة تحد نحو تحقيق الديمقراطية وللتنمية وحقوق الإنسان وهذا ما سعت إليه بعض الدول الأفريقية لكن عادت إلى الحروب الأهلية والصراعات الإثنية وذلك بسبب الأنظمة التسلطية وهشاشتها،مما كان له الأثر على عملية بناء الدولة ،كما عادت أفريقيا من الصراعات الإثنية في العيد من الدول وهو ما جلعها تبحث عن سبل الحل في هذه النزاعات بدل النظر في تحقيق التنمية وبناء الدولة بمؤسسات قوية.

Résumé en *Français*

Alors que dans le cadre de la mondialisation la tendance des Etats est à l'abolition de toutes formes de frontières, l'Afrique semble toujours souffrir de ce problème, tant au sein des pays que parmi les groupes de pays.

La tendance à la modernité des pays, considérée comme un défi à la démocratie, au développement ainsi qu'aux droits de l'homme, guide le chemin de plusieurs pays africains, mais ces derniers replongent dans les guerres civiles et les conflits ethniques, et ce en raison de leur vulnérabilité et de leurs régimes autoritaires. Ce qui a engendré un impact négatif sur le processus de construction de l'état-nation.

Cependant, nombre d'états africains, lors de la phase de recouvrement des conflits ethniques, sombrent dans la recherche de solutions aux conflits au lieu de se pencher principalement sur le développement et la construction du pays à travers des institution.

Abstract in *English*

Whereas countries tend to abolish all forms of borders as part of globalisation, Africa is still badly affected by this issue, be it within the state itself or among groups of states as well.

The modernity-oriented stance of countries, being viewed as a challenge to democracy, development and human rights, pave the way to some African states, but the latter sink afterwards into civil wars and ethnic conflicts due to their vulnerability and authoritarian regimes, which has an impact on the process of nation-building.

However, many African states, while recovering from ethnic conflicts, seek to resolve these very conflicts instead of considering developing and building the state through strong institutions.

مـــقـــدمـــة

ظهرت النزاعات الإثنية ما بعد الحرب الباردة عندما تحول الصراع مابين الدول إلى صراع داخل الدول،و بعد تفكك الاتحاد السوفييتي إلى عدة جمهوريات ،تصاعدت حدتها،وهو ما انعكس على الدول الحديثة الاستقلال التي فشلت في دمج الهويات المختلفة في إطار دولة بمفهوم حديث، يضمن نظامها السياسي قدرا من الإستقرار و الرفاه للمجتمع.

و باعتبار قارة إفريقيا فاعلا في النظام الدولي الجديد ،فإنها و بطبيعة الحال لا تكون بعيدة عن هذه التغيرات، بل و أصبحت القارة التي تحتوي أكبر عدد من الصراعات الإثنية و الحروب الأهلية،رغم أنها عرفت النزاعات الإثنية منذ زمن بعيد مثل النزاع في السودان الذي مر بسلسلة من محاولات الحل بدءا من مؤتمر المائدة المستديرة 1965 ثم اتفاق حكومة النميري 1969، واتفاق السلام بالرعاية الإثيوبية 1973 ليشتعل النزاع مرة أخرى في عام 2005،لينتهي بانفصال الجنوب في 09 جويلية 2011،لا بانتهاء الصراع في السودان[1].وانفجرت مع بداية التسعينات سلسلة النزاعات الإثنية الطاحنة،صاحبها التطهير العرقي و المذابح الجماعية ،ومن بين هذه الصراعات ما شكل استمرار لنزاعات مثل رواندا.

إفريقيا تتميز بالثراء والتعدد الديني و اللغوي حيث توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة،خمسين لغة منها رسمية،و على الصعيد الديني فإلى جانب الديانات الإسلامية و المسيحية يوجد العديد من الديانات المحلية،التي تفتقد للفاعلية خارج الجماعة التي تؤمن بها،لكن هذا لا يعتبر سببا رئيسيا في النزاعات ما لم يتم توظيف البعد الإثني كمحرك للنزاعات،و هذا التوظيف لا يمكنه تعبئة الجماعات ما لم تشعر هذه الأخيرة بالحرمان و الظلم و عدم المساواة الاجتماعية ،وحرمانها من المشاركة السياسية أو التداول على السلطة،مما يسهل استغلالها سواء من طرف المعارضة أو من أطراف خارجية. وخاضت العديد من الدول الأفريقية عدة تجارب ديمقراطية ،بتبنيها مظاهر التعددية الحزبية و الإنتخابات الديمقراطية،لكن هذه الصراعات أثرت سلبا على هذه التجارب بسبب غياب الأمن والاستقرار كعنصر أساسي و أولي لضمان استمرار أي دولة،كما أن هذه التجارب كانت محاولة لإرضاء الغرب و لا لإرضاء الشعوب كونها جاءت كتلبية لمطالب المشروطية السياسية التي صاحبت القروض الممنوحة من طرف المنظمات الدولية.

[1] حدادي إيمان، **إشكالية انفصال جنوب السودان و أثرها على المحور الإفريقي**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص دراسات أمنية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة الجزائر،2014-2015،ص 8-9

لتغرق هذه الدول في الديون من جهة ،و تعجز عن تلبية مختلف الجماعات من جهة أخرى، مما اضطرها لمواجهة الجماعات الإثنية المضطهدة التي طالبت بحقوقها بكافة أشكال الإبادة ،مما دفع بهذه الجماعات إلى إتباع نهج التسلح للدفاع عن تواجدها ومصالحها من جهة، أو لإسقاط الأنظمة في حالات أخرى.

التوظيف السياسي للإثنية إلى جانب دور الاستعمار أدخل العديد من الدول الإفريقية في نزاعات منها دولة روندا نموذج دراستنا إذ يتألف المجتمع الرواندي من قبيلتي الهوتو و التوتسي اللتين كانتا طرفي في نزاع دام لعدة سنين. بعد عقدين من الزمن على الإبادة الجماعية لم تجن دولة رواندا سلطة وشعبا غير الدمار،في ظل تردد المجتمع الدولي أو بالأحرى تواطئه ،حيث فشلت فرنسا في حفظ السلام بل دعمت الحرب الأهلية وفق آخر التقارير التي تم تسريبها،كما رفضت الولايات المتحدة التدخل في أي صراع في إفريقيا بعد مقتل جنوده لحفظ السلام في الصومال،كما سحبت بلجيكا قواتها بعد مقتل عشرة منهم بطريقة بشعة.

المعضلة الأساسية للأزمة في رواندا تكمن في التكوين القبلي الذي وصل إلى السلطة ،والتي أثرت على بناء الدولة الرواندية التي بدأت في تلك الفترة بإجراءات التحول الديمقراطي،كما كان للصراعات تداعيات إقليمية في منطقة البحيرات الكبرى وصولا إلى القرن الإفريقي التي تشكل أهمية كبرى للغرب،فالطبيعة الجيبوليتكية لشرق ووسط إفريقيا تشكل محورا التوازنات الإقليمية و الدولية،فالأولى تعني تأثير النزاع الاثني على دول الجوار بصفتها تتكون من نفس قبائل الدولة الرواندية مثل الكونغو وبورندي،ومنطقة للتوازنات الدولية كون أن الصراعات الإثنية في منطقة البحيرات الكبرى متصلة بمشكل مياه النيل التي تسعى أمريكا من خلاله لجعل منطقة القرن الإفريقي منطقة قوة تربط بين مصالحها في قارتي أسيا و إفريقيا ،كما تمثل منطقة البحيرات العظمى كنز إفريقيا ،لغناها بالمعادن و غيرها من الثروات.

- ✓ **تـــقـــسيم الـــدراسة :**

و لهذا تم تقسيم الدراسة لثلاثة فصول عالج **الفصل الأول** الجدل المفاهيمي فيما يخص مفهوم الإثنية، من خلال المبحث الأول الذي تطرق لمفهوم الإثنية و المفاهيم المتداخلة معها، و المبحث الثاني

للنظريات المفسرة للإثنية، أما المبحث الثالث فخصص للمطالب الإثنية التي يمكن أن تكون سببا في الصراع.

أما **الفصل الثاني** فخصص لإشكالية بناء الدولة في إفريقيا التي عولجت في مبحثين الأول عرض الدولة في إفريقيا و كيف تحدت الفشل أما المبحث الأخير فتناول الصراعات الإثنية في إفريقيا بين الأسباب و استراتيجية الإدارة.

فيما عرض **الفصل الأخير** نموذج الدولة الرواندية وكيف انتقلت من مرحلة الفشل إلى مرحلة البناء ،من خلال مبحثين،خصص الأول منها لعرض مؤهلات الدولة الرواندية، أما المبحث الثاني لكيفية بدء الصراع الإثني في رواندا و كيف تجاوزت رواندا تلك الأزمة و قامت ببناء دولة حديثة،لتخلص الدراسة بأهم الإستنتاجات .

- ✓ **أهـــمـــية الـــــدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في معرفة ما إذا كان تمتع الإثنيات بحكم ذاتي ،سيمنع تكرار النزاعات،إثبات أن الإثنيات المتعددة تستطيع التعايش مع بعضها،إذا لم يتم استغلالها سياسيا،ومنحت لكل الجماعات نفس الحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية،بل يمكن استخدامها كآلية لتحقيق الديمقراطية ما إن وجدت عدالة توزيعية.

- ✓ **مبررات اختيار الموضوع**

مبررات ذاتية: إن ما حققته رواندا من نمو اقتصادي و استقرار اجتماعي عقب الصراع الإثني يستدعي من الباحث دراسة تأثير الصراع الإثني على بناء الدولة و كيف تمت ادراته ،و استغلال التعدد الإثني في تحقيق التعايش.

- ✓ **مبررات موضوعية:**

إن ما تعرفه قارة إفريقيا من نزاعات الإثنية يستدعي دراسة هذه الظاهرة و تفسيرها وفقا للبيئة الإفريقية.

بشاعة النزاعات الإثنية في إفريقيا و ما ترتب عنها من إبادة جماعية ،يستدعي البحث في استراتيجيات إدارة هذه النزاعات.

إستغباء الأنظمة و الشعوب الإفريقية من طرف القوى العظمى ،من خلال خلق أزمات داخلية كذريعة للتدخل الأجنبي آو عودة المستعمر القديم يحفز الباحث للإحاطة بهذا الموضوع من كل جوانبه لإيجاد السبب الذي يجعل من السهل وقوع الأفارقة أو تواطئهم مع المستعمر القديم أو فتح المجال أما المستعمر الجديد.

✓ **أهـداف الـدراســة:**

- تحليل ظاهرة النزاعات الإثنية وفهم أسبابها من خلال منظور خصوصية القارة الإفريقية.
- اثبات أن التعددية الإثنية لا تشكل في حد ذاتها مشكلا أو سببا في النزاعات الإثنية .
- الوصول إلى أن الحد من النزاعات الإثنية لا يكون من خلال منح الاستقلال الذاتي أو الإنفصال للجماعات المطالبة به، بل من خلال إعادة إدماج هذه الجماعات سواء في مستوى السلطة أوالحياة السياسية بصفة عامة.
- محاولة إيجاد لهذه النزاعات التي زادت من تخلف القارة بل ورسمت لها صورة الإفريقي الوحشي،المتخلف ،و الفقير،و هذا ما أثر على بناء الدولة كون أن معظم الدول التي تشهد نزاعات اثنية هي دول فاشلة أو منهارة.
- الوصول الى طرق تساهم في بناء الدول الإفريقية وفق خصوصياتها و كيفية تجاوزها للنزاعات.

✓ **حـدود الـــدراســة:**

تناولت هذه الدراسة النزاعات الإثنية في رواندا ما بين 1990 و 2014 بداية بالحرب الأهلية الرواندية ،مرورا بالإبادة الجماعية 1994 أبشع إبادة في تاريخ إفريقيا،ثم سنوات محاولة تسوية النزاع و المصالحة الوطنية وصولا للمحاكمات.

✓ **الإشـــكـــالـــيـة:**

- **ماهو الأثر الذي تركه الصراع الإثني في رواندا على بناء مؤسسات الدولة و تقويتها؟**

وبناء على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ✓ **التـــساؤلات الفرعـــــية :**
  - ما هو السبيل للفصل في مفهوم الإثنية؟.
  - هل يمكن لأكثر من جماعة اثنية ذات معتقدات مختلفة العيش فوق إقليم واحد دون حدوث نزاعات؟.
  - هل تعتبر الإبادة الجماعية في رواندا سببا في عدم تكرار النزاع الإثني في هذه الدولة،وهل تعتبر عاملا لعملية البناء؟.
  - هل يعتبر تنوع النخبة الحاكمة حلا كافيا لعدم حدوث نزاع بين مختلف الجماعات؟.

  وهل يعتبر بناء الدولة الحديثة عاملا حاسما في دمج مختلف الجماعات المتناحرة؟.
- ✓ **الفـــــرضـــــيـــات :**

الـفـــرضية الـــرئـــيسية:

- وجود الصراعات الإثنية يعد عاملا أساسيا لإعادة النظر في المؤسسات السياسية و التنمية الإقتصادية.

الفرضيات الفـــرعـــية :

- كلما زادت فرص التنمية كلما قلت حتمية الصراعات الإثنية.
- كلما قل الفساد على مستوى النظام السياسي كلما ابتعدت الدول الإفريقية عن الفشل.
- إذا تمكنت رواندا من تحقيق التعايش على مستوى الدولة فإن الإستقرار سيكون لكافة المنطقة.

- ✓ **الـــدراســـات السابـــقـــة :**

دراسة صابر حموتة، **النّزاعات الإثنية و عملية التنمية في إفريقيا،نيجيريا نموذجا**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،فرع العلاقات الدولية ،تخصص حوكمة وتنمية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،سنة حاول من خلال هذه الدراسة إعطاء مقاربة أن منح امتيازات لمجموعات على حساب أخرى سيؤدي إلى منع حدوث عمليات تنموية ،بسب اندلاع نزاعات بين الجماعات ذات الامتيازات و الجماعات المحرومة ،كما أن وضع آليات التنمية بصفة عادلة بين مختلف المناطق التي تقطنها جماعات عرقية مختلفة سيحد من النزاعات.

كما عالج إشكالية التنمية في نيجيريا كونها دولة غنية بالموارد الطبيعية من جهة ،وتعرف تعددا اثنيا من جهة أخرى،مستدلا بأرقام و مؤشرات لمختلف الهيئات و المنظمات الدولية لعرض مختلف المشاكل التي تعاني منها إفريقيا بسبب هذه النزاعات منها الفقر، البطالة، اللاجئين.

سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا، و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها،جمهورية الكونغو الديمقراطي نموذجا**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية:فرع الديمقراطية والرشادة،جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق،2009-2010،حاولت من خلال هذه الدراسة معالجة ظاهرة تبني بعض الدول الإفريقية و منها الكونغو الديمقراطية النموذج الغربي و اتباعها للمسار الديمقراطي كنتيجة للضغوط الدولية لا أكثر،لتبقى خارج المسار بسبب النزاعات الإثنية من جهة وهشاشة الأنظمة الافريقية مما انعكس عليها سلبا.

محمد عاشور مهدي، **كتاب التعددية الإثنية ،إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية**،حاول من خلاله ضبط مفهوم الإثنية من خلال مختلف مجالات العلوم كلأثنبولوجيا،والأنتوبولوجيا،وتناول مختلف المطالب الإثنية وطرق إدارة الصراعات،إضافة إلى مختلف النظريات المفسرة للنزاع الإثني بالتحليل و النقد.

إن معظم هذه الدراسات تناولت تأثير النزاعات الإثنية في شق واحد ،أما الديمقراطية و التنمية أو من جانب نظري فقط، أما في دراستنا حاولنا الجمع بين كل هذه المعطيات في موضوع واحد بحيث أن متغير الدولة يشمل الديمقراطية كشرط أساسي ،وتحقيق التنمية كقاعدة لنجاح أي مسار ديمقراطي ،إلى جانب النزاعات الإثنية و أثرها في تغييب هذه الشروط.

- ✓ **الإطـــــار المـــــنهـــــجي:**

و في إطار هذه الدراسة تمت الإستعانة بـ :

بالمنهج الوصفي : في إطار وصف ظاهرة النزاعات الإثنية

المنهج الوصفي التحليلي : في تفصيل الظاهرة الإثنية و تحليل

المنهج التاريخي : لإستعراض مسار الصراعات الإثنية ،كل جزء منها إلى جانب تحليل النزاع الإثني في رواندا.

تمهيد :

الإثنية مفهوم معقد و متشابك مع بقية المفاهيم ذلك أنه مفهوم مركب يشمل الدين والعرق والسلالة،لهذا جاءت النظريات المفسرة للإثنية، كمحاولة لفصل المفهوم عن باقي المفاهيم التي تعرف بـ" مفاهيم الهوية" .

و تدفع التعددية الإثنية إلى بروز العديد من الصراعات خاصة على المستوى الإفريقي و ذلك لعدة عوامل منها الإستعمار الذي رسم حدودا جغرافية مختلفة تماما عن الحدود الإثنية،و هو ما جعل من جماعة في دولة ما امتدادا لجماعة أخرى خارج الحدود،و خير مثال على ذلك : الطوارق في كل من الجزائر ،المغرب،مالي و ليبيا. و بالتالي أصبح التعدد الإثني يهدد استقرار الدول نظرا ووحدتها بسبب المطالب الإنفصالية و المطالبة بالحكم الذاتي من طرف الجماعات.

عليه سوف نتطرق في فصلنا المعنون بـ **إطار مفاهيمي نظري للإثنية** إلى مايلي :

المبحث الأول :الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها

المطلب الأول: الإثنية.

المطلب الثاني: العرقية، الأمة، الأقلية و القومية.

المطلب الثالث: تصنيف الجماعات الإثنية.

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للظاهرة الإثنية.

المطلب الأول :المدرسة الأولية

المطلب الثاني:المدرسة الواقعية Instuumental

المطلب الثالث:الإتجاه التكاملي

المبحث الثالث: مطالب الجماعات الإثنية

المطلب الأول : مطالب ثقافية

المطلب الثاني: المطالب السياسية

المبحث الأول :الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها:

إن تعدد المصطلحات ذات الدلالة على التنوع المجتمعي صعب إيجاد تعريف لمصطلح الإثنية من بين هذه المفاهيم:العرقية،الأقلية، القومية.

الـمطـلب الأول :الإثـنـيـة:

إثني ETHNIC، أو الإثنية ETHNICITY،استخدمه علماء الاجتماع الغربيين في خمسينات القرن العشرين،كما ظهر كمجال بحث عقب الحرب العالمية الأولى بعد سقوط الامبراطوريات و الدول الكبرى.

لغويا:كلمة اثني ETHNIC، مشتقة من أصل إغريقي، هو كلمة éØVIKOS ،وتعني الوثني أو الهمجي ،الغير متمدن ،و الكلمة الأخيرة مشتقة من الجذر اللغوي ETHNICS،بمعنى امة و أطلقت بصفة خاصة على الأمم من غير بني إسرائيل، أو غير اليهود GENTILES.

وحتى ستينيات القرن العشرين ظل الاستخدام ساريا ،و بعد هذه الفترة أصبح مصطلح الإثنية يدل على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات و التقاليد و اللغة والدين و أي سمات أخرى مميزة ،كالأصل و الملامح الجسمانية في إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في أحد او بعض السمات .

أما قاموس ويبستر فيعرف الإثنية:" أنها تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها بالعادات (الأعراف)،السمات ، اللغة ...الخ[1]، فالإثنية Ethnicity وفق معجم بلاكويل:"هي الانتماء إلى جماعة إثنية، فهي مسألة تماه مع أناس يراهم المرء مماثلين له بالدرجة الأولى،و هي مسألة ذاتية و مع ذلك فإن التماهي يمكن أن يحدد الوعي الطبقي"[2].

أما الباحثين فقد تعددت تعريفاتهم للإثنية ،ويمكن تصنيف أرائهم إلى عدة اتجاهات :

- **الإتجاه الأول** : يجعل من الإثنية مصطلحا مرادفا للأقلية.
- **الإتجاه الثاني:** هو الذي يساوي بين لإثنية و الأمة و القومية.
- **الإتجاه الثالث:** يرادف أنصاره بين لإثنية و العرقية.

[1] د.محمد عاشور مهدي ،التعددية الإثنية ،إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية ،المركز العالمي للدراسات السياسية 2002 ،عمان،ص26-27

[2] فرنك بيري،معجم بلاكويل للعلوم السياسية،فرنك بيلي،مركز الخليج للأبحاث ط2004،1،الإمارات العربيةص 240

- **الإتجاه الرابع:** يذهب مؤيدوه إلى أن الإثنية تعني الانتماء إلى جماعة ما و التمايز بين

الجماعات بغض النظر عن معيار العدد او الحجم من جانب، أو معيار اللغة و العرق و القبيلة من جانب آخر.بمعنى أن الإثنية هي نتاج سياق اجتماعي نابع عن إدراك الجماعة لعناصر ترابطهما بغض النظر عن السمات أو العرق أو اللغة.

- **الإتجاه الخامس:** يرى أن الإثنية اجتماع أفراد حول ثقافة معينة و معتقدات و تقاليد مشتركة لتحقيق أهدف سياسية ،اقتصادية،و اجتماعية فهي تنظيم اجتماعي ذو أساس ثقافي، من التعريفات السابقة يتضح أن للجماعات الإثنية مجموعة من المميزات تتمثل في :التميز الثقافي،الماضي المشترك،تفرد الجماعات.

- **التميز الثقافي:** فالجماعات الصغيرة يسهل لأفرادها معرفة السمات التي تجمعها،أما الجماعات الكبرى فتكون أسس التميز و التجمع تصورية و هذا في إطار وجود رموز ثقافية موحدة كاللغة و الدين،الزي التقليدي،كما أن التمييز الثقافي يعتبر أساسيا لبلورة الوعي بالذات و الآخر و هي المحدد بين الجماعة الإثنية و الأخرى،ورغم ذلك فإن هذا غير كافي لتحديد سمات الجماعة الإثنية لأمرين الأول: بحيث أن الجماعة الثقافية ليست بالضرورة جماعة أثنية،الثاني : أن الرموز الثقافية أغلبها موروثة لا تعبر عن التراث التاريخي.
- **الماضي المشترك: فيعتبر** مصدرا لشرعية وجود الجماعة من خلال الاستشهاد بالماضي، و يذهب بعض الباحثين إلى أن ما يميز الإثنية عن غيرها من الروابط الاجتماعية الأخرى،هو رشادة RATIONALITY تحفظ شعور الانتماء و التفرد للجماعة،و تربط الأجيال المتتالية لأعضائها،وتكمن تلك الرشادة في تاريخ الجماعة الخاص،وفق كل ذلك في الأساطير الخاصة بأصل الجماعة[1].

من بين الأدوار التي يلعبها الماضي المشترك بين مختلف الجماعات الاثنية فهو يعين الحدود بين مختلف الجماعات،من خلال التأكيد على الاشتراك في ماض واحد ،داخل الجماعة و يختلف عنه في جماعة أخرى،كما يلعب دور المحفز لاستنهاض الماضي.

- **تفرد الجماعات: أي التمايز** أي أن الاثنية نابعة من الشعور بالاختلاف عن الجماعات الأخرى،"كما أن الواقع يشير إلى أن الإثنية غالبا ما ترتبط بالشعور بالسمو أو الدونية من جانب أعضائها،و أنه

[1] محمد مهدي عاشور ،**مرجع سابق**،ص 29-31.

يعبر عن التنافس بين الجماعات،يتم بلورة تلك الهوية أو تأكديها"[1]، كما أن الجماعات الإثنية الاستعلائية خاصة التابعة للمستعمر هي من رسخت فكرة الدونية لدى الجماعات الأقل منها أو باقي الجماعات،كما أن سمة التفرد قابلة للتغير نظرا لمرونة البعد الثقافي و التاريخي للجماعة الإثنية. ومنه يمكن القول أن الإثنية ظاهرة تاريخية ،تعبر عن جماعة من الأفراد لهم ممارسات ثقافية معينة،وتاريخ مشترك ورغم ذلك توجد تمايزات واضحة داخل كل جماعة إثنية أي بين الجماعات الفرعية المكونة لها.

الـمطلب الـثاني:العـرقـية،الأمـة،الأقـلـية و الـقومـيـة

أطلق على المفاهيم المتعلقة الإثنية و المتشابكة معها بشبكة مفاهيم الهوية Identity، ومن أهم هذه المفاهيم :العرقية Racism، القومية Nationalism ،الأمة Nation ، والأقلية.

أولا: العرقية :

العرق لغة هو أصل كل شيئ ،أما اصطلاحا :فحسب معجم المصطلحات السياسية العرق هو مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيقية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة، فالعرق مصطلح من علم البيولوجيا استخدم للدلالة على الاختلافات بين سلالات الانسان ثم دخل إلى علم الاجتماع . أمّا **العرقية (العنصرية) Racism:**" هي اعتقاد بأن هناك صلة بين السمات الجسمانية العضوية و الثقافية و تفوق بعض السلالات على الأخرى عبر رابطة سببية بين السمات الفيزيقية الوراثية و الاجتماعية و البيئية وتلك النظرة الإستعلائية"[2]

من هذا التعريف يتضح أن العرقية هي تعبير عن الاشتراك في السمات الجسمانية و يستخدمه العديد من الباحثين للدلالة على الإثنية خاصة في القواميس المترجمة من الانجليزية إلى العربية،وهذا ما سنتبعه نحن في دراستنا.كما يلاحظ من التعريف ان مفهوم العرقية و مفهوم الإثنية هما مفهومان متقاربان أن لم نقل أنهما متطابقان،لهذا استخدمنا في دراستنا تارة مصطلح الإثنية وتارة أخرى مصطلح العرقية ،كونهما مصطلحان مترادفان.ولهذا نجد أن العرقية تقابل الاثنية في الأثنولوجيا و الإنتربولوجيا،حيث جاء في معجم الأثنوبولجيا والإنتروبولوجيا :" أن هذه الأشكال المختلفة تعبر في بعض الاحيان عن أوضاع

[1] محمد مهدي عاشور ،**المرجع نفسه**،ص 32.
[2] محمد مهدي عاشور ،**المرجع نفسه**،ص 32-35

مختلفة،فهناك العرقية كما في الهند و أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث عاشت الجماعات الإثنية من أهل البلاد الأصليين جنبا إلى جنب خلال أجيال عدة"[1].

ثانـــيا الأمة :

تعددت مفاهيم الأمة وتعريفاتها و ذلك باختلاف توجهات كل باحث، ومن بين تلك التعاريف نذكر[2]: فالأمة لغة هي مشتقة من الأم و يقصد بها أصل الشئ،و أم الطريق ،الطريق الأعظم بجانبيه طرق أخرى، وكل مدينة هي أم ما حولها من القرى ،و مشتق من الكلمة الإغريقية **nation** و هي بدورها مشتقة من Natus والتي تعني الولادة كما عرفها راسموسن Rasmussen "هي علاقة افتراضية مشتركة أو مسلم بها، علاقة الأم بالأعضاء، ويمكن أن تكون رابطة الدم حقيقية لكن عادة ما تستنبط من الخيال ،وهي ميراث ثقافي مشترك،هذا الميراث الثقافي يشكل القومية للأمة و ينسجم مع القيم العاطفية إلى درجة أن أي اعتداء عليها ينجم عنه رد عنيف"، أمّا المعنى اللغوي للأمة فيشير إلى أنها مجموعة من الناس أكثرهم من أصل واحد، و تجمعهم صفات موروثة و مصالح و أماني واحدة ،أو يجمعهم دين أو مكان أو زمان واحد[3].

وهذا يدل أن للأمة مجموعة من السمات تتمثل في الصفات الموروثة أو الدين،أو مصالح مشتركة،عنصر الزمان و المكان و اختلف الباحثون حول أهمية كل عنصر من هذه العناصر في حين ذهب آخرون إلى وجود أمم قائمة على اختلاف و صراع بين مختلف عناصرها. و عليه يمكن الوصول إلى أن مصطلح الأمة يعني مجموعة من الناس يشتركون في دين واحد،لغة واحدة ،و ثقافة واحدة، ويمكن أن يقطنوا إقليم واحد أو أن يتوزعوا على مختلف الأقاليم،وعلى هذا الأساس لا يفرق البعض بين مفهوم الإثنية و الأمة،ولكن يبقى مفهوم الاثنية مفهوما ضيق النطاق مقارنة بمصطلح الأمة،فالمكون الأساسي للأمة هو الإقليم.

---

[1] بيار بونت وميشال ايزار و آخرن،**معجم الاثنولوجيا والانتربولوجيا** ،ترجمة مصباح العمد،ط1، 2006، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع "مجد"،بروت لبنان،ص. 460.

[2] مرابط رابح،الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقي القومية و الأمة،دورية الكترونية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،رقم 2009/1 http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir

[3] محمد مهدي عاشور،**مرجع سابق** .ص 38.

فيعرف طه بدوي الأمة بأنها :" مجموعة من الافراد من سلف وخلف على مدى الأجيال الذين يشتركون في الإحساس بصفات واحدة تقضي إلى حالة الضمير القومي فيشكلون تبعا لذلك وحدة جماعية تشعر بتميزها إزاء ما عداها من الجماعات الإنسانية و بما تنطوي عليه من روابط وواجبات يحكمها الضمير القومي ،تتمثل أكثر ما يكون فيما يقضي إليه هذا الضمير من تضامن القوميين فيما بينهم من اجل إزكاء الشعور القومي ،والدفع به نحو تطلعاته الذاتية "[1]

ثـالـثـا :الأقـلـيـة:

حسب معجم **بلاكويل** فإن مدلول هذا المصطلح اجتماعي –سياسي أكثر منه عددي ،كون أن الأقلية أصبحت تعني فئة محرومة اجتماعيا،و عليه فالأقلية " هي تلك الجماعة التي تتسم الجماعة التي تتسم بسمات طبيعية–اثنية physical-ethnic أو ثقافية ،كاللغة أو الدين أو القومية أو العرق أو القبيلة وتفرعاتها"[2]، و تم تخصيص هذه السمات بسبب أن بعض الباحثين أفقدوا لهذا المصطلح بعده الديني و عليه أصبح لهذا المفهوم دلالة سياسية كأن يقال أقلية حاكمة و بالتالي أدخل لمفهوم الأقلية :الأحزاب والبرلمان و غيرها.كما يستخدم هذا المفهوم للدلالة على جماعات غير إثنية توصف كأقليات مثل الجنس فيصبح الحديث عن النساء كأقلية في مجتمع يعطي الأولوية للرجال،كما يسمكن استخدامه في معنى سوسيولوجي صرف، و هذا ما أشار إليه برهان غليون في معرض حديثه عن وضع الطبقة البرجوازية بين سائر الطبقات الاجتماعية الأخرى فهي تشكل أقلية على الصعيد الإجتماعي[3].

وهنا يمكن القول أن مهما كان هذا المفهوم لا يعكس معناه إلا أنه في الواقع يعتبر صحيحا سواء دل على معناه السياسي فهناك أحزاب أقلية و أخرى أغلبية أو معناه الاجتماعي فهناك طبقة تمثل أقلية بالنسبة للأغلبية.

---

[1] ايدابير احمد،**التعددية الاثنية والأمن المجتمعي**،دراسة حالة مالي،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر 2011،3-2012،ص26

[2] فرنك بيلي،**مرجع سابق**،ص418..

[3] عبد السلام ابراهيم بغدادي،الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا،مركز دراسات الوحدة الافريقية ،ط1 ،جانفي 2000،بيروت لبنان ،ص77-78.

رابعا:مفهوم القومية nationalism:

القومية مصطلح جديد حديث النشأة ،و المصدر اللغوي للقومية هي "قوم" أي جماعة من الناس تجمعهم رابطة معينة ،وفي الدلالة السياسية للمفهوم فإن القومية ترتبط بمفهوم الأمة ،فالقومية هي مجموعة الصفات و المميزات و الخصائص و الإرادات التي ألفت بين الجماعة و كونت منهم أمة كوحدة الوطن واللغة و الثقافة و التاريخ و المصير و أحيانا العرف،الدين، العادات، والتقاليد،فهناك تلازم بين مفهوم القومية و مفهوم الامة و الشعور القومي أي الشعور بالانتماء إلى وطن وإلى امة، و على هذا نجد هنسلي في كتابه يعرفها Nationalism And International System:" بأنها حالة عقلية من خلالها يصبح الولاء السياسي للفرد نحو أمته[1].

فالقومية هي اشتراك جماعة من الأفراد في اللغة والدين و العادات و التقاليد و المصير المشترك،وبهذا المفهوم نجد أن للقومية مفهومين أحدهما اجتماعي،يتمثل في العاادت و التقاليد و مفهوم سياسي يتمثل في المصير المشترك ،تصل لدرجة الحق في تنظيم وحدة سياسية مستقلة عن غيرها.وهي عاطفة وإيديولوجية الإرتباط بأرض معينة أو بوطن معين و بمصالح هذا الوطن أو تلك الأرض،و من معانيها أنها حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسي (دولة) يشمل أبناء الأمة التي تعبر عنها الحركة،عبر بث الوعي لدى الأمة بعناصر وحدتهم و تميزهم و حقهم في كيان سياسي مستقل"[2].

هذا المفهوم يفصل بين الأمة ككيان اجتماعي و بين القومية كحركة سياسية.فالقومية هي تأكيد واع للأمة بالاستناد إلى عوامل تختلف عن الوطنية (مجرد حب الوطن) ،فللقوميين أهداف و برامج تتجاوز الاعتقاد بأنه يتعين على المرء أن يدفع ما عليه من ضرائب أو الإلتفاف حول العلم عندما يتعرض الوطن للخطر، على أن القومية تأخذ أشكالا مختلفة ،فعمق الشعور القومي يعتمد بشكل أساسي على المسافة أو البعد الذي يشعر به المرء نحو التجمعات القومية الأخرى،من حيث درجة حبها أو درجة التسامح أو الكراهية اتجاهها،ويعتمد شكل التعبير عنها السياق التاريخي و السياسي و الإقليمي.

---

[1] ايدابير أحمد ،**التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي**، دراسة حالة مالي،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السايسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 2011،3-2012 ص23-26.

[2] محمد عاشور المهدي ،مرجع سابق،ص41

ويرى جلينر Gliner أن القومية نشأت مع التعليم العام و معرفة القراءة و الكتابة و الخدمة العسكرية والبيروقراطية،والمركزية والتصنيع ،إنها خصائص "العصر الحديث" مع أن الجماعات الإثنية غير الصناعية قد تتبناها من جراء تحسن الإتصالات[1]، و بعد عرض أهم المصطلحات ذات العلاقة بالإثنية،يمكن التوصل إلى أن هذه الأخيرة لا يوجد ما يقابلها سوى العرقية ،فالعرقية أو الإثنية هي مجموعة من الأفراد ذات التميز الثقافي عن غيرها، والشعور بالانتماء لأصل واحد،وتتميز عن غيرها من خلال شعورها بالاختلاف عن باقي الجماعات،هذه الأخيرة لها جملة من المطالب الاقتصادية والإجتماعية التي تتحول فيما بعد إلى مطالب سياسية أبرزها إنشاء كيان منفصل.كما يشترك أفراد الجماعة الإثنية في جملة من العناصر تتمثل في الدين اللغة، الثقافة ، العادات و التقاليد.

الـمـطـلـب الـثـالـث:تصنيف الجماعات الإثنية:

يتم تصنيف الجماعات الإثنية وفق عدة أسس و معايير،منها ما يتعلق بالعناصر الذاتية للجماعات ومنها ما يصنف على أساس علاقة الجماعة مع غيرها، وعلى هذا الأساس يوجد أساسين من التصنيف : تصنيف على أساس صفات جسمانية، و آخر حسب طبيعة العلاقات .

أولا:وفق الصفات الجسمـانية:

هذا التصنيف يكون بناء على صفة أو أخرى و من بينها :السلالة آو العناصر التي تقوم على أساس لون البشرة بصفة خاصة حيث يعتقد أن هناك سلالة نقية مما يؤدي إلى سمو جماعة على حساب أخرى، و توسع هذا التصنيف بتوسع الإستعمار الأوروبي، وهذا ما جعلنا في هذه الدراسة نجعل مفهوم الإثنية مرادفا للعرقية.

وفي إطار هذا التصنيف ،هناك عنصر اللغة و الثقافة هذين المتغيرين يعتبران أساسيان في تمييز جماعة عن أخرى،فاللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل فقط، بل هي أيضاء وعاء للثقافة و نمط للتفكير[2]عليه الجماعة اللغوية هي كل جماعة يتحدث أفرادها بلغة واحدة و يتمايزون من خلالها عن أفراد الجماعات العرفية الأخرى في مجتمعهم"[3].

[1] بيار بونت و ميشال ايزار و اخرون،مرجع سابق،ص 433
[2] محمد عاشور ، مرجع سابق،ص.44.
[3]إيدير أحمد ،مرجع سابق ،ص.37.

و الجماعة التي تتحدث لغة واحدة يشتركون في الموروث الثقافي كون أن اللغة حمالة للقيم،و تموج إفريقيا فالعديد من الأمثلة للجماعات الإثنية التي تتحدث لغة مستقلة داخل المجتمع الواحد من امثلة ذلك الجزائر و المغرب حيث نجد اللغة الامازيغية و العربية. وفي إطار هذا التصنيف نجد كذلك تصنيف الجماعات على أساس :الدين والطائفة (المذهب) حيث يعتبر الدين أحد معايير التصنيف بين الجماعات المختلفة،حيث يذهب ايميل دوركايم إلى أن ثمة علاقة تعاضدية بين الجماعة الإثنية و بين الدين،حيث يؤكد أن الجماعة الاجتماعية هي المسؤولة عن تكوين الدين و الأخلاق و التعبير عن ذلك، فالدين من وجهة نظر دوركايم – خاص بجماعة معينة و عندما تتغير هذه الجماعة يتغير الدين أيضا[1].

وحسب دوركايم الجماعة هي التي تعمل على الحفاظ على الدين و على تقديسه،كما توجد في المجتمعات ذات التعددية، جماعة دينية رئيسية إلى جانبها جماعات ينتمي أفرادها إلى ديانات فرعية، وهذا لا يشكل صراعا سياسيا إلا إذا تم توظيف الدين لأغراض سياسية لا تمت بصلة للدين."ورغم هذا يعتبر الدين من أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب ،حتى و إن اختلفت سلالاتهم ،الأمر الذي جعل البعض مثل نيفين مسعد، يكتب " الديانة العالمية كالإسلام تعتبر القوميات مرحلة مؤقتة على خلق الأممية الدينية،التي تجمع مختلف الأقوام[2] ". و على هذا تعتبر كل إثنية جماعة دينية إذا كان الدين أهم ما يميزها عن باقي الجماعات.

ثانيا:وفق المعيار الهيكلي للعلاقات

تصنف الجماعات اللإثنية وفق المعيار الهيكلي إلى علاقات تراتبية و غير تراتبية،فالعلاقات التراتبية تكون في المجتمعات التي تسيطر فيها جماعة على السلطة والثروة و الهيبة بدرجة أكبر من باقي الجماعات،و يتميز السلم التراتبي للجماعة الإثنية بوجود تقسيم رأسي vertical للسلطة السياسية و المكانة الاجتماعية،وذلك لكون أن المجتمع الذي تنتمي إليه الجماعة المسيطرة تشعر بأنه أكثر تعبيرا عن هويتهم[3].أمّا النظم الغير التراتبية فتعكس وجود جماعات إثنية متوازية السمات و الصفات و أن التفاعل بينها يكون على أساس أفقي أي أن كل واحدة تتفاعل مع الأخرى،بمعنى اخر انها متفتحة مع بعضها .

[1] محمد عاشور مهدي ، **مرجع سابق** ، ص. 36.
[2] إيدير أحمد، **مرجع سابق** ، ص. 39.38.
[3] **نفس المرجع**

ومع ذلك تبقي المجتمعات التراتبية على قدر من حرية الحركة و هذا ما يدفع بتنامي الوعي لدى الجماعة الخاضعة ومنه تكوين نخبة تطالب بتعديل هذا التصنيف ،ولهذا يبقى هذا التصنيف غير واضح على أرض الواقع ،ولهذا يعتمد البعض في التمييز بين المجتمعات، على عنصر متمثل في مدى وجود نخبة معترف بها داخل الجماعات الأخرى،في هذه الحالة يقال إن المجتمع غير تراتبي كون أن المجتمع التراتبي لا يعترف بنخب الجماعات الخاضعة،كما تعتبر الجماعة الغير تراتبية أكثر حرية في اختيار قادتها حيث تحظى باستقلالية نسبية.ومن بين معايير التمييز بين الجماعات التراتبية و الغير تراتبية معيار نظرة الجماعات الإثنية لبعضها البعض،ومثال ذلك النظرة الدونية للجماع المنبوذة مثل ما هو الحال في الهند،في حين تغيب هذه النظرة في المجتمعات الغير تراتبية.و آخر معيار للتصنيف بين الجماعتين هو ذلك الذي يتعلق بطبيعة نشأة كل جماعة حيث ترجع الدراسات نشوء المجتمعات التراتبية إلى الغزو أي نشأة تاريخية،أما المجتمعات الغير تراتبية فكانت بسبب عمليات غزو غير كاملة أسفرت عن نشوء جماعات موازية.

ثالثا:تصنيف الجماعات الإثنية وفق غاياتها

في إطار الوحدة السياسية التي تجمع مختلف الجماعات الإثنية يكون لكل واحدة من هذه الأخيرة غاية،تتمثل فيما يلي:الانصهار ،الاندماج،التعددية،الاستعلائية و الإنفصالية:

- **جماعة إنصهارية:** حيث تنصهر الصفات المميزة للجماعة الإثنية بتبنيها لخصائص الجماعة المهيمنة،و غالبا ما تلتحق سمات الجماعة الانصهارية بسمات الجماعة المهيمنة ،ويكون تخلي الجماعة عن سماتها سببا في الحد من مكانتها اجتماعيا.
- الجماعة الاندماجية :هي جماعة تشعر بالتقارب مع باقي جماعات المجتمع في السلطة و المكانة ،و أهم مبررات الإندماج هو المصالح المشتركة أو المخاطر المشتركة،ويندرج عن العملية الاندماجية ظهور كيان جديد.
- **الجماعة المنادية بالتعددية:** و هي التي تطالب بالإبقاء على جميع الجماعات الإثنية مع المساواة بينها في الحقوق و الواجبات السياسية و المدنية دون تخلي أي جماعة عن خصوصيتها، و لكن هذه المطالب غالبا ما تسفر عن التمرد و العصيان بسبب عدم اعتراف الأغلبية أو الجماعات المهيمنة بالتنوع[1].

[1] محمد عاشور مهدي ، مرجع سابق، ص. ص. 56.55.

- **الجماعات الإستعلائية:**تسعى إلى إنماء شعور التفوق و السمو لدى أعضائها رغم قبولها بباقي الجماعات ،كما تستأثر بالسلطة من خلال تبرير ذلك بالحق الإلهي أو سلالية العرق أو تبريرات ثقافية وتاريخية،و هذا ما يؤدي إلى الصدام والصراع مع باقي الجماعات،ولهذا نجد كل من صمويل هنتغتون Huntington و روبرت كابلان kaplan اللذين توقعا انتشار النزاعات الإثنية التي تغذيها الخلافات الحضارية ونقص الموارد و الاكتظاظ ،فالخوف من الآخر من خلال التأكيد على القيم المشتركة فيما بينها ،وتعميق الولاء للقبيلة الأصلية هذا الولاء الذي يكون متوازيا مع الولاء للسيادة ،والذي ينتج عنه التصادم و استعمال العنف و بلوغ حد النزاعات.

- **الجماع الانفصالية:** وهي جماعة تطالب إما بالاستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية،و إما تسعى لتكوين وحدة سياسية مستقلة،أو تحاول الانفصال للانضمام إلى كيان سياسي آخر.و لا تخلو إفريقيا من النماذج الانفصالية إذ نجد الحركة الانفصالية بيافرا المقاطعة النيجيرية التي خاضت حربا انفصالية عام1967 لكنها فشلت في إعلان ذلك حيث تبلغ المجموعات الإثنية في نيجيريا 250 جماعة ،هذا ما يعني ان تنامي الحركات الإنفصالية يهدد وحدة الدولة[1].ومنه نصل إلى أن كل تصنيف ينتج عنه تعداد إثنيا سواء كان في مجتمع تراتبي أو غير تراتبي ،كما المطالبة أن بالاندماج أو بالانصهار يؤدي في الغالب الصدام و الصراع ومنه المطالبة بالإنفصال ،وهذا ما يشكل مدخلات للنظام تحتم عليه التعامل معها من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية.

[1]سمية بلعيد ،النزاعات الاثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها،جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الساسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق ،جامعة منتوري ،قسنطينة،2009-2010 ،ص 47

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للظاهرة الإثنية:

توجد عدة مدارس و اتجاهات قامت بتحليل الظاهرة الإثنية وخصائصها هما المدرسة الأولية أو النشوئية Primondial و المدرسة الموقفية أو الذرائعية Instrumental.

الـــمـــطـــلـــب الأول :الـــمـدرسة الأولـيـة :

ينسب مصطلح البريموندیال إلى ايدوارد شيلز Edward shils ،فحسبه فإن المجتمعات تستمر إذا قام الأفراد بمهامهم ضمن بيئتهم المباشرة،ففي سلوكه اليومي لا يكون الفرد موجها بايديولوجية محددة أو بتصور واضح المعالم،و لكن بانخراطه في علاقات شخصية طبيعية يصبغ عليها شيلز صفة الأصلية أو الأساسية.

وهذه الروابط حسبه غير قابلة للوصف كرابطة القرابة و هي روابط تتميز بمستوى عال من التضامن الذي تولده"[1]. تركز هذه المدرسة على أن الفرد ينتمي إلى جماعة بعينها و يتحدث لغتها أو لهجتها،وهذه المدرسة ترى أن القرابة هي المكون الأساسي للهوية الإثنية للفرد و يمثل الاتجاه العضوي أهم اتجاهاتها الذي يقوم على الصفات الجسمانية و روابط الدم واللغة في تحليل الظاهر الاثنية،و ترجع جذور هذا الاتجاه إلى الفلسفة الأرسطية التي كانت تفرق بين الجماعات على أساس العرق إلى سلالات راقية وسلالات مستضعفة،و على هذا الأساس تشعر كل جماعة بالفخر في عراقتها خاصة إذا كانت مستعلية،فلشعور بالغلبة يكون على أساس العراقة التاريخية أي تستخدم عراقة الأصل لمواجهة حداثة الغي.و برّر العديد من فلاسفة القرنين 18و 19 فكرة تفاوت سلالة على أخرى على أساس أنه يستحيل المساواة بين البشر في القدرات الذهنية و النفسية،حيث ساهم ذلك في انتشار نظرية داروين عن النشوء والإرتقاء و التي يقاس بمقتضاها رقي السلالة بقدر ابتعادها في خصائصها الفيزيولوجية.

---

[1] لوراري علي،إشكالية التوظيف السياسي للهوية العرقية،مجلة الدراسات الإستراتيجية ،الجزائر، ماي 2015،ص30

[2] محمد عاشور مهدي،مرجع سابق، ص60-61

من جهته،ذهب الفيلسوف الألماني "هيردر" إلى أن "هناك أجناسا بشرية خلقت للرقي و أخرى قضي عليها بالتأخر و الانحطاط و أكد على أن الأجناس المتخلفة في مضمار الحضارة يجب أن تظل كذلك لأنها أهلا للرقي"[1].

ففكرة التميز العنصري كانت سائدة في ألمانيا كون أن التمايز العنصري بين الجماعات و رقي جماعة على حساب أخرى راجع لمدى تأثر الأولى بمقومات التمدن و الحضارة.أمّا في بريطانيا فإن فكرة "الجنس النقي " كانت سائدة في الفلسفة الجرمانية التي ترى أنها أكثر الأجناس نقاوة و أنها الجنس المختار والذي يحمل لواء الحضارة و مشعل الثقافة من الجنس الآري و هذا ما تم تطبيقه من طرف النظام العنصري في جنوب إفريقيا،و عليه يمكن إجمال آراء المدرسة الأولية في ما يلي[2]:

- التمييز بين المجموعات يكون على أساس بيولوجي
- أن استعلاء جماعة على حساب أخرى سببه أن الجماعة المستعلية أخذت بمقومات التمدن والحضارة.
- أن الجماعة المستعلية تحمل صفات الجماعة السائدة،و أن الجماعة الدونية تحمل مظاهر التخلف و الإنحطاط،حسب المدرسة الداروينية فإن نقاء السلالات و تفوقها راجع إلى أسباب وراثية.

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الداروينية إلا أنه في العقد الأخير من القرن العشرين ظهر اتجاه يعيد التأكيد على العوامل الوراثية في تفسير السلوك الانساني ،فالدراروينيون الجدد يؤكدون بأن العوامل الوراثية لا تحمل بالضرورة نظرة عنصرية بل أن البشر يسعون من خلال تفاعل هذه العوامل للتكيف مع البيئة المحيطة ،" حيث يرى فان دن بيرج VAN Den Berghe أن هناك العديد من الملامح و السمات الخاصة بالجماعات الإثنية و التي يمكن تفسيرها بالتنشئة و التعلم وحدها ،بل يتحتم من وجهة نظره اعتبارها جزءا من طبيعة الإنسان ،من ذلك ميل الإنسان للعدوان أو الهيمنة أو الارتباط بعشيرة أو إقليم و هو الميل الذي يربطه بيرج بالبناء الثقافي و الاجتماعي و الأبعاد النفسية للفرد الذي تحركه اللذة و الألم على نحو ما يشير بيرج.و عليه يربط بيرج السلوك الإنساني بالسمات الوراثية الخاصة

[2] محمد عاشور مهدي،مرجع سابق ، ص. 62

بالجماعات الإثنية و بالسمات البيولوجية و النفسية للفرد،كما أن الجماعة توحدها المصلحة الخاصة الخاصة لأفرادها،فوفق van den berghe فالبشر مثلهم مثل الحيوانات هي مبرمجة حينا لحفظ النوع و التناسل [1]،فوفقا لتصوره فإن الظاهرة العرقية هي امتداد لمبدأ القرابة التي تضمن بقاء الفرد حسب التصور الداروينـي ،كما أن محاباة الأقارب تمنح الجماعة امتيازات على غيرها من الجماعات ،فالظاهرة العرقية حسبه تتأسس عند الفرد لا شعوريا بحيث يصبح يميل لأقاربه بدل الأجانب.

ومن بين الانتقادات الموجهة إلى التيار الأولي أنه غير قادر على فهم البيئة السياسية و الاقتصادية التي تنشط فيها المجموعات العرقية،كما أبعد التيار البريموندیالي الهوية العرقية من دائرة التفاعل الاجتماعي و الخبرات الجماعية للأفراد بحيث انتقدت هذه النظرية كونها تعتبر الهوية هي استجابة لحاجات عاطفية في حين استعان بورديو بمفهوم الهابيتوس الذي يرى أن الهوية العرقية هي مسار البناء الرمزي لشعور بالتماثل و الاختلاف فالهابيتوس يعني أن السلوكات الطبيعية التي يقوم بها الفرد هي ناشئة عن التلقين أي نتاج التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات اجتماعية تجعل الأفراد على استعدادات معينة و فق ما تلقنه لهم و هذا ماسماه بورديو التكييف LE CONDITIONEMENT [2]

ووفقا لما سبق ،فإن الجماعات الإثنية تقوم على نمط من أنماط القرابة،هذا المتغير قائم على العناصر الوراثية للجماعة،و على هذا الأساس (الوراثي،الجيني ،البيولوجي) يتم التمييز بين الجماعات. فالعديد من المدارس السابقة ترى أن العرق هو الانتماء الأساسي بمعنى أنه متصل بالأمور التي لا يمكن العيش بدونها من بينها العادات ،الإرث التاريخي و الشعور بالوعي الذاتي الجماعي (شيلز 1957-1995،غريرتز 1963،كونور 1993-1994،ايزاك 1975)،والإحساس بالانتماء لمجتمع يولد بالضرورة وعي للمجتمعات الأخرى[3]

[1] لورارري علي، مرجع سابق،ص30-50

[2] لورارري علي، مرجع سابق،ص30-50

[3] DONALD HORWITZ ;Structure and strategy in ethnic conflit .the word bank ;April 1998,pp : 5 published on www.world bank.org/html/read abcd/Horwitz pdf .

المطلب الثاني:المدرسة الواقعية Instuumental:

يعتبر أنصار هذه المدرسة أن الإثنية ليست جامدة بل تتحول و لهذا ركز أنصارها في البحث عن الظروف التي تتحول خلالها الإثنية في شكلها السياسي ، و يعتبر الاتجاه الاقتصادي و الاجتماعي أهم اتجاهات التحليل في هذه المدرسة.و تتعد و تتضارب الرؤى ضمن الاتجاه الاقتصادي و الاجتماعي في تفسير الظاهرة الاثنية حيث نجد التحديثيين يرون أن الانتماءات الأولية كالإثنية و القبلية و الطائفية لن تصمد أمام عمليات التحضر و التحديث ،كما ذهب بعضهم إلى أنه بعد حراك اجتماعي سيتم إيجاد تعريف جديد للهوية أوسع من الولاءات الضيقة ،حيث تأخذ في نظرهم صفة القومية ،كما لا يمكن فصل الذات الثقافي عن الإستقلال السياسي و الإقتصادي.هذا يعني أنه عبر آليات الحراك الاجتماعي (من وسائل إعلام و تعليم،و تحضر) سيتم إيجاد لغة مشتركة جديدة بين الأفراد و بهذا تخرج الجماعة الإثنية من الولاءات القبلية إلى الولاءات القومية ،وهذا يدل على أن المحصلة ستكون اندماج و انصهار الولاءات التحتية في وحدة أكبر نو ذلك مرده حدوث اضطرابات في المجتمع بسبب عدم قدرة هذا الأخير على استيعاب الحراك الإجتماعي.

فعلى العكس من الإدعاء السابق ،ذهب التحديثيون الجدد إلى أن الولاءات التحتية هي وليدة عملية التحديث ذاتها ،وذلك لانعكاس عملية التحديث على العملية الإنتاجية و الوظيفية و الدخل و فرص التعليم و الرقي،الأمر الذي يسفر على تفاوتات يسهل استغلالها لبلورة الوعي الاثني للجماعات ،و هذا يفسر بأن حرمان الجماعات الاثنية و إقصائها يؤدي إلى ترسيخ التفرقة و بهذا تولد الو لاءات تحتية نتيجة الو لاءات التحتية ذاتها.

وهناك ثلاث اتجاهات الصراع الاثني بعملية التحديث،الأول هو النظر للصراعات الإثنية أنها مجرد بقايا تقليدية محكوم عليها بالحداثة،و الثاني برى أن الصراع الإثني جزء لا يتجزأ من عملية التحديث ذاتها، والثالث يرى أن الصراع العرقي عائق تقليدي على نحو غير قابل للتحديث[1]

[1]Donald L.Horwitz ;ethnic groups and conflit ;univeersity of california press ;Berkly- Los Angeles-LONDON.1985 ;pp :96-97

و هذا ما أدى ببعض الباحثين للتوفيق بين الرأيين من خلال التمييز بين مرحلة ما قبل التصنيع prindustrial والتي تكون فيها الولاءات على أساس القرابة ،ثم تتراجع هذه الولاءات في ظل الطبيعة الانتقالية للمجتمع و ما يشهده من عمليات إعادة الهيكلة ،أما مرحلة ما بعد التصنيع post – industrial و التي تشهد إعادة إحياء الولاءات التحتية لتحقيق أهداف سياسية و اجتماعية أو اقتصادية للنخبة أو للجماعة.

أما مدرسة التحليل الطبقي فيرى أنصارها أن الظاهرة الاثنية هي ظاهرة زائفة لان الصراع الحقيقي في المجتمع هو صراع طبقي،و هذا مادفعهم بالبحث في العلاقة بين الاثنية و الطبقة،فيرى هذا الاتجاه أن الإثنية نوع من الطبقية يختلفان فقط في كون أن الطبقية تنتج عن امتلاك مجموعة من الأفراد لوسائل الإنتاج فهذه الرؤية تستند على واقع اقتصادي اجتماعي يحدد موقع الفرد في المجتمع،أما الاثنية فتفقد لذلك كون أنه لايوجد كيان هيكلي يحدد موقع الفرد في الجماعة "و يخلص أنصار التحليل الطبقي الى أن العلاقات الطبقية هي العلاقات الأساسية في المجتمع"[1]

و يتعارض مع الاتجاه الطبقي اتجاه يرى أن المجموعة العرقية كمجموعة مصالح تهدف للوصول إلى السلطة ،ولهذا ابتكر Milton gordom مصطلح ethclass و هو مصطلح مركب من مصطلحي العرق و الطبقة،كما يرى Abner Cohen:« أن الهوية العرقية تكون بارزة تحديدا في الحالات التي تكون فيها التفاوتات الطبقية التي أفرزتها مسارات الحداثة متطابقة مع الانتماءات القبلية القديمة[2] »

ويذهب أنصار اتجاه آخر،إلى أن الظاهرة الإثنية تعكس نوعا من الاستعمار الداخلي international colonialisation ، استعمل هذا المصطلح Robert Blaner في كتابه INTRNAL COLONIALISM AND GHETO REVOLT و ترى هذه النظرية أن التوزيع الغير عادل في فرص التنمية تؤدي إلى تنمية مشاعر الخوف من الجماعة الأقوى،وهذا ما ينتج عنه سيطرة جماعة بعينها على السلطة.و لهذا وُجه لمدرسة الاستعمار الداخلي العديد من الانتقادات أهمها أنها تعمل على تأجيج الاحتجاج السياسي للأفراد على أوضاعهم أكثر من كونها آداة لفهم و تحليل التمايز بين الجماعات المختلفة .

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق ن ص.ص.67.66.

م [2]حمد لوراري علي،مرجع سابق،ص30–50

وهذا ما تناوله ميشال هكتر MICHEL HECHTER بتفسيره للظاهرة الاثنية عن طريق علاقة المركز بالمحيط حيث يرى أن هناك تقسيم ثقافي للدول بين المركز والمحيط داخل نفس الفضاء الإقليمي بمعنى أن الأفراد توكل لهم مهام حسب مميزات ثقافية معينة "اتخذ هكتر من الجزيرة البريطانية مركزا للعلاقات الاقتصادية و المناطق الأخرى أطرافا ،و رأى آن الانتماءات العرقية للمناطق الطرفية (ايرلندا واسكتلندا) أي العرق السيلتي مكنتها من تعبئة هذه الخصوصية في صراعها الاقتصادي ضد المركز في حين يعجز الفقراء في انجلترا عن العزف على وتر القومية أو الانتماء العرقي للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية" [1].

و حسب هكتر فإن الانتماء العرقي في الأطراف يمكن أن يشكل تضامن لمقاومة المركز و هذا ما جعل الباحثين يطلقون على نظرية الاستعمار الداخلي كواحدة من النظريات الوسائلية THEORIES INSTRUMENTALISTESكما تعتبر هذه النظرية أن العلاقات العرقية ليست علاقات صراعية[2]

أمّا آخر مدرسة في مدارس التحليل الاقتصادي و الاجتماعي هي مدرسة الاختيار الرشيد rational choice و تقوم على أساس أن السلوك الفردي نابع من السلوك الجماعي يهدف إلى تحقيق غاية معينة،و لهذا ظهرت الاثنية كأداة للدفاع عن مصلحة الجماعة ومنه فالاثنية ليست ظاهرة فطرية بل مكتسبة لخدمة غايات معينة ،ولكن هناك صعوبات تكتنف تفسير الظواهر الاجتماعية مثل ما يحدث في إفريقيا حيث يصعب وصف الأحداث و الصراعات العرقية بالرشادة.

الـمـطـلـب الـثـالـث:الإتجاه التكاملي:

أساس التحليل في هذا الاتجاه هو أنه لا يمكن تفسير الظاهرة الإثنية بالاعتماد على عامل منفرد بل الاعتماد على عدة متغيرات منها متغير القرابة (ماجاءت به النظرية الأولية) و المتغيرات الاجتماعية للفرد.فالفرد ينشأ في أسرة تعلمه قيم و معتقدات الجماعة و كذلك اللغة (كما يحمل خصائص الجماعة كلون البشرة والدين) التي تنشأ من خلالها الهوية ،كما تلعب المؤسسات التعليمية و الدينية دورا أساسيا في بلورة الوعي الإثني لدى الأفراد و ترسيخه.

[1] لوراري علي، مرجع سابق ،ص45

[2] نفس المرجع

و على هذا الأساس يتغير سبب نشوء الجماعة من مجموعة إلى أخرى،بحيث نجد الدين فاعل في جماعة و اللغة فاعل في جماعة أخرى، في حين يمكن الحديث عن الأسس التاريخية و السياسية للظاهرة الإثنية بحيث نجد مثلا جماعات اثنية ظهرت بعد الاستقلال و نشأت كآثار للسياسة الاستعمارية،التي عمدت في العديد من المناطق الافريقية (الهوتو و التوتسي) على خلق تعداد سكاني ومنه خلق جماعات تساعدها في بسط هيمنتها.و يوجد فاعل آخر و هو النخبة التي تعمل على تزكية المشاعر الإثنية لتحصل على التأييد الجماهيري للمطالب التي تعبر عنها تلك النخبة .

هنا بطرح العديد من التساؤلات :إذا كانت النخبة واضحة في أهدافها لماذا تؤيدها الجماهير ؟ هذا ما أجاب عليه" هورويتز" حيث يرى أن خوف الجماعة من فقدان هويتها يجعلها تنخرط في صراع اثني رغم وجود مصالح مادية مباشرة حيث يقول:" الجماعة التي لا تستطيع المنافسة سوف تندثر و تموت الامر الذي يفاقم مشاعر الخوف خاصة لدى الجماعات الشاعرة بأنها في وضع سياسي أقوى"[1]، أمّا فيما يخص آثار التحديث فقد وجهت لها انتقادات منها ان الجماعات الاثنية لا تمثل ولاءات طبقية وأنها لا تعيق عملية التنمية، حيث أثبتت الدراسات أن الأقليات الاثنية عادة ما تكون أكثر حداثة من جماعات الأغلبية،أما التحديثيون الجدد فقد أغفلوا الدراسات الاثنية التي سبقت مرحل ما بعد التحديث .وعليه يجب في دراسة الظاهرة الإثنية الإحاطة بالأبعاد المادية و النفسية و الاجتماعية التي تمثل البنية التي نشأت فيها الجماعة الإثنية في ظل تمايز عناصر تلك البيئة.

المبحث الثالث: مطالب الجماعات الإثنية

تتعلق المطالب الإثنية بمختلف الأبعاد السياسية ،الإقتصادية،و الإجتماعية،منها ما يتعلق بالهوية ومنها ما يتعلق بالانفصال بإقامة كيان مستقل ،أو الانضمام إلى دولة أخرى وغيرها من المطالب.

المطلب الأول : مطالب ثقافية

و هي تلك المطالب المتعلقة بالهوية،اذ لابد من التمييز بين هويتين لا تخلو أي دولة منها

- الولاءات التحتية أو الهوية دون القطرية
- الولاءات للدولة أو الهوية القطرية

[1] محمد عاشور مهدي،مرجع سبق،ص70-73

و تشكل مطالب كلتا الهويتين مدخلات للنظم السياسية كون أن لكل هوية نخب تدافع عنها و تضغط ليكون لها ممثلين في النظام خاصة في اللحظات الفارقة من عمر النظام فالاستقلال و فكرة إعادة صياغة الدستور أو في سبيل إقرار النظام برموز الجماعة و الاعتراف بها أو منحها وضعا خاصا في البلاد،فالترميز و الاعتراف به يعتبر عنصرا فاعلا في تنمية دعم المطالب الإثنية،و الالتفاف حولها كما يساهم في استقرار الجماعة ،فمعظم الصراعات الإثنية سببها عدم الاعتراف برموز الهوية رغم أن البعض يعتبرها تافهة،وهذا ما يعكس أزمة عدم الاندماج ،وتعدد الو لاءات تحت الوطنية ،فكلما كانت قيم الجماعات الإثنية يتماشى و القيم العامة كلما كانت أكثر اندماجا و اتساقا.و من بين عناصر العوامل الرمزية نجد:

- **اللغة** :حيث تعتبر اللغة إحدى أدوات الهيمنة و السيادة ،والمطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد يعني الاعتراف الرسمي بالجماعة المتحدثة لتلك اللغة بأنها ذات شرعية أكبر،و قد تكون المطالبة بأولوية اللغة أو بتعدية اللغوية اذا كانت الجماعة الإثنية أقلية[1].

كما تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي مؤشرا على مكانة الجماعة الإثنية داخل النظام ،لذلك تطلب بعض الجماعات اعتبار لغتها لغة رسمية راجع إلى اعتبارها باقي اللغات متخلفة لتخلف جماعاتها،و امتلائها بالخرافات هذا ما يدفع بالأخيرة للمطالبة بالتعددية اللغوية رغبة منها في المساواة،وهناك آخر يتعلق بالسياسة اللغوية بحيث أن التعددية اللغوية تفرض لغة المستعمر كلغة للتواصل كما تحظى الجماعات التي تتحدث بلغة المستعمر بمكانتها عنده،فالمطالبة بتحسين وضع جماعة يعني تحسين وضعها في المجتمع[2]،"كما أن وحدة كل جماعة محمية بلغتها(وفق مدرسة الحداثة) و عددها و نظامها الأبوي"[3].

---

[1] سمية بلعيد،مرجع سابق ص 19

[2] محمد عاشور مهدي،رجع سابق،ص 81-82

[3] JAHN LANSDAL ,ethnicité morale et tribalisme ;SOAS ; (Londre)-trinity college(combrige)p 100

- **الدين:** هو العامل الأساسي في هوية الجماعات ،فالجماعة السائدة تتعلق مطالبها الدينية باعتبار دينها دينا رسميا،أما الجماعات الخاضعة فتطالب بفصل الدين عن الدولة و المساواة بين مختلف الأديان وإتباع أي نظام لكلا السبيلين يبقي على طرح المطالب مثل نيجيريا و السودان،بحيث يصبح الدين احد مسببات الصراع، لأنه يستخدم للتعبئة ضد النظام السياسي.
- **الإعتراف بالعادات والتقاليد:** تناولنا في السابق أن التحديثيون التقليديون يذهبون إلى أن عملية التحديث تلغي وتخفي عادات وتقاليد الجماعات الإثنية و هذا غير صحيح فحتى المجتمعات الأكثر حداثة تحتفظ الجماعات فيها بعاداتها و تقاليدها.فوفق منظور البربرية الجديدة New barbarisme فإن الصراع و الحرب شكل من أشكال البربرية و العادات القديمة ،كما تعتبر الحروب و الصراعات من منظور العوامل الإجتماعية انعكاسا للعوامل التاريخية و المحلية و العادات والطقوس الدينية[1]كما تطالب باحترام عاداتها و السماح لأبنائها بممارسة هذه العادات[2] و في حال رفض النظام السياسي لهذه المطالب فسيؤدي ذلك إلى الصراع.

كما يرى بعض الباحثين أن المطالب الإثنية المتعلقة بدور القيادات التقليدية التي كانت أشد سمح لها بقدر من الحكم الذاتي في حقبة الاستعمار ،حيث استطاع العديد من الحكام المحليين الاحتفاظ ببعض مظاهر السلطة ،بل لجأت بعض النخب إلى تأييد بعض الزعماء التقليديين خلال عمليات الإنتخاب،ولا تقتصر مطالب الجماعات الإثنية فيما يتصل بالقيادات على الاعتراف بتلك القيادات ،بل إن القيادات التقليدية نفسها تفرض بدورها ضغوطا على النظام السياسي للحفاظ على وضعها في إطار ذلك النظام فالإعتراف بالحقوق الجماعية لطائفة ثقافية أو دينية لا يطرح أهمية أن هذه الطائفة او الطوائف كمشكلة إقليمية، إذا ما كان هذا الإقليم معترف به قانونا،و لكن يختلف الأمر إذا ما تعلق الأمر بمطالبة السكان الأصليين بالاعتراف بالكيان الإقليمي فالإقليم لا يمكن فصله عن الثقافة التي تعتبر المكون الأساسي للجماعة و لممارس حكم ذاتي[3].

---

[1] بشير شايب،مستقبل **الدولة الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص ادارة جماعات المحلية والإقليمية،جامعة قصدي مرباح ،ورقلة ،2010-2011،36-3

[2] سمية بلعيد،**مرجع سابق**،ص 20.

[3] Christian Cross ;demande ethnique et politique en amerique en Amerique Latine –paples del CEIC . #.11.marzo2004 issn :1695-6494.http://www.echu/CEIC/papled11 pdf.pp :04

[2] سمية بلعيد،**مرجع سابق** ،ص20

المطـــلـــب الـــثانـــي: الـمطـــالب السياسية:

و هي المطالب المتعلقة بشكل الدولة و ذات الصلة بالمطالب الانفصالية و الاستقلال الإداري وغيرها:

المطالب الاستقلالية أو الانفصالية:

تطالب بعض الجماعات الاثنية النظام السياسي بالانفصال لإقامة كيان سياسي جديد مستقل عن الدولة أو بالانفصال للانظام إلى كيان آخر مثل الكشمير التي تطالب بالانفصال عن الهند للإنضمام إلى باكستان[1]،وتطالب العديد من الجماعات بالانفصال رغم عدم امتلاكها للإمكانيات الاقتصادية والقدرات التنظيمية ومن أمثلة ذلك جنوب السودان،و لهذا يطلب من الفضاء الاستقلالي أن يكون قادرا على ممارسة الحكم الذاتي وهو الاستنتاج الذي وصل إليه واضعي الاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في المواد 13و14 و التي تصر على الإعتراف الضروري و الحماية من قبل الدول الموقعة على الاختصاص الإقليمي للشعوب الأصلية.

ولهذا يصاحب دائما المطالب الانفصالية أعمال عنف كون أن النظام أو الدولة تشعر أنها مهددة ذلك أن مطالبة جماعة بالانفصال سيجعل باقي الجماعات تتبع نهجها مما يؤدي في الأخير إلى تفكك وحدة الدولة،وهذا ما حدث مع نيجيريا التي توحي اثر من 200 جماعة إثنية.

الاستقلال الإداري:

وتستهدف الجماعة بهذه المطالب توفير الاعتراف لها و لإقليمها بقدر معين من الحكم الذاتي،كما أن اغلب المجتمعات التي تعترف بنسبة من الحكم الذاتي تعاني أزمة كونها غير قادرة على تلبي احتياجات شعوبها الأساسية[2]،لهذا فإن الاستقلال الإداري يضمن لهذه الجماعات الإثنية قدرا من المخصصات المالي في موازنة الدولة،و يخلق مجموعة من الوظائف الإدارية لأبنائهم. إضافة إلى ما تضمنه تلك

---

[2] Christian cross ;demandes ethniques et politiques en Amerique latine ;papeles CEIC #11 .marzo.2004.ISSN :1695-6494 ;p 4-8

الجماعة من ارتقاء بالخدمات و تقديم المزيد من المشروعات للإقليم،الأمر الذي يفسر حرص العديد من الجماعات على تحويل إقليمهم إلى وحدات إدارية مستقلة (ولاية،محافظة،مراكز)[1]

المـطـلـب الثالث:المطـالب الإقـتـصادية:

تسعى الجماعات الإثنية للحصول على مكاسب مادية من خلال التوزيع العادل للثروة و كذلك السعي الجماعات للمشاركة في رسم السياسة العامة من خلال وجود ممثلين داخلها.

المناصب العامة:

حيث تتنافس الجماعات الاثنية من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية و الوظائف الرسمية في الدولة[2]،" بحيث كلما كان الصراع بين الطبقة المستعلية و الطبقة الخاضعة تكون هناك طبقة وسطى حيث تدور المنافسة حول المواقع المربحة ،والمرموقة في الخدمة المدنية و حول السلطة ،[3] كما أنه في دول العالم الثالث تتنافس الجماعات تارة حول السلطة السياسية ،وتارة أخرى تتصارع حولها و ذلك لأن السلطة السياسية بذاتها تعكس مكانة الجماعة المسيطرة عليها التي إن لم تحقق مكاسبها منها (مكاسبها من السلطة) فإنها على الأقل تمنع الضرر الناشئ عن سيطرة جماعة أخرى،و يقوم الصراع على أساس أن الجماعة الغير موجودة في السلطة تشعر أنها خاضعة لحاكم من إقليم آخر و لهذا تتصاعد مطالب الإثنية المتعلقة بالتمثيل في المؤسسات الحكومي و المناصب العامة[4]. ومن جهة أخرى،نجد أن إتباع بعض الحكومات لسياسات التمييز العنصري بين مواطنيها و التضييق عليهم في سوق العمل و للوظائف الحكومية و الإنتماء إلى قوى الأمن يعتبر من العوامل القوية التي تتسبب في الصراعات[5].

---

[1] محمد عاشور مهدي،مرجع سابق،ص90-91

[2] محمد عاشور مهدي ، مرجع سابق ص90.91.

[3] بلعيد سمية ، مرجع سابق ،ص. 20

[4] Donald L.Horwitz ;ethnic groups and conflit ;univeersity of california press ;Berkly-Los Angeles-LONDON.1985 ;224-225

[5] محمد المهدي عاشور،نفس المرجع،ص92

نصيب الجماعة في الإنفاق العام:

حيث تتمثل عادة في التوزيع العادل للثروة عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات من خلال المبررات تاريخية آو إدارية كأن تكون أكثر تعليما آو كفاءة و خبرة،وتجدر الإشارة إلى أن فاعلية المطالب تعود إلى فعالية الجماعة نفسها و حجمها ومدى تماسكها،و التركز الإقليمي و طبيعة هذا الإقليم ودور النخبة السياسية للجماعة الإثنية في تعبئة مطالبها و الدفاع عنها ،لكن تجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية أو عد اعترافه أو عجز مؤسسات النظام عن استبعاد المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية ،يؤدي في معظم الأحيان إلى تشدد الجماعة المستبعدة و لجوئها إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مطالبها ومن هنا يبدأ العنف ضد النظام أو ضد الجماعة الأخرى.[1] و لكن المشكل الأكبر هو قلة الموارد و التخلف الإقتصادي للدول النامية مما يؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات كما ان المطالب الإثنية في هذا الشق تتعلق بكافة أوجه الإنفاق و مجالاته سواء تعلق الأمر بالأوضاع القائمة أو المشاريع المستهدفة كما تتمثل مطالب الجماعات المستضعفة في زيادة فرص التعليم و تحسين الخدمات الصحية و المرافق الخاصة بمياه الصالحة للشرب و الإسكان وغيرها .

- **مسألة الأرض:**

هي من أبرز و أخطر قضايا الجماعات الإثنية حيث تعود هذه المطالب في معظم الحالات إلى الإرث الاستعماري الذي عمل على توزيع الأراضي بطريقة غير عادلة مما أدى بحكومات ما بعد الإستقلال إلى مواجهة معضلة استرجاع تلك الأراضي من مالكيها و إعادة توزيعها و على هذا الأساس يقوم الصراع إما لرفض مالكي الأراضي التنازل عنها ،او تصاعد مطالب باقي الجماعات المنادية بالتوزيع العادل للأراضي،وهو ما حدث في زيمبابوي أين يملك البيض الذين يمثلون 5 بالمائة من السكان 50 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة و التي منحها لهم المستعمر مما وضع حكومة الإستقلال في سنة 1980 أمام ضغوطات العديد من الجماعات التي تطالب بإعادة توزيع الأراضي في حين هددت الجماعة البيضاء بمساعدة القوى الأوروبية على تصفية أعمالها مما جعل زيمبابوي ساحة للصراع لعقدين من الزمن انتهت باستيلاء بعض الجماعات من السكان الأصليين على أراضي البيض عام1998 [2]

[1] سمية بلعيد مرجع سابق ص 20

[2] محمد عاشور مهدي،مرجع سابق،ص95-98

خلاصة الفصل الأول:

يمكن استخلاص أن مفهوم الإثنية هو مفهوم لا يتطابق و مفهوم الأمة والقومية والأقلية،ذلك أنها تعبر عن مجموعة من الأفراد يتمايزون فيما بينهم عن طريق السمات العرقية و اللغوية و ثقافة معينة،فهي ترتكز على التميز الثقافي و الماضي المشترك و الشعور بالتفرد عن الآخرين،و يصل الاختلاف إلى داخل الجماعات فتصنف وفق سماتها الجسمانية،ووفق طبيعة العلاقة بينها،ووفق ما تصبو إليه (إما الانصهار، أو المطالبة بالتعدد أو الإنفصال).

ويختلف تفسير الظاهرة الإثنية من باحث إلى آخر ومن مدرسة إلى أخرى،لكن أهم النظريات التي فسرت الظاهرة الإثنية هي:المدرسة الأولية و المدرسة الواقعية، و الإختلاف بين هذين الاتجاهين ولد اتجاه ثالث وهو الاتجاه التكاملي للتوفيق بين الاتجاهين السابقين.و بتوحد أفراد الجماعة الواحدة حول سمات معينة يتولد من خلال ذات التجمع هدف تصبو إليه الجماعة، يمكن أن يكون ثقافيا كمطالبة الجماعة باعتماد لغتها كلغة رسمية، أو سياسيا، كالمطالبة بالانفصال أو الاستقلال وهو ما يؤدي إلى تفكك الدول،أو مطالب اقتصادية كالمطالبة بنصيب الفرد في الإنفاق العام،فالجماعة الإثنية تتحد في بادئ الأمر حول مطالب رمزية ،ثم يدفع بها التهميش و الإقصاء إلى تحول هذه المطالب إلى مطالب سياسية بسبب التضييق على الجماعة ومنعها من ممارسة طقوسها أو منعها من المشاركة السياسية و ممارسة السلطة.

تمهيد :

تعتبر عملية بناء الدولة عملية عويصة على المستوى الإفريقي و ذلك لخصوصية الدولة و سماتها التي تتميز بها بالإضافة للسمات الموجودة على مستوى التعدد المجتمعي ،حيث تواجه الدول الافريقية العديد من العقبات التي تحول دون بناء دولة وطنية حديثة تجمع سلطتها بين كل الأطياف المجتمعية وتسعى لتحقيق التنمية و الرفاه المجتمعي.

عليه سوف نتطرق في فصلنا المعنون بـ **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا** إلى مبحثين رئيسيين كما يلي :

المبحث الأول: الدولة في إفريقيا:تحدي الفشل.

المطلب الأول:الدولة: المفهوم و البناء.

المطلب الثاني: الدولة الفاشلة في إفريقيا.

المطلب الثالث: تداعيات النزاع الإثني و الهوياتي على بناء الدولة.

المبحث الثاني:الصراعات الإثنـــية في إفريـــقـيا.

المطلب الأول : أسباب الصراعات الإثنية في إفريقيا.

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة الصراع الإثني في إفريقيا.

المطلب الثالث:تحديات بناء الدولة في إفريقيا.

المبحث الأول: الدولة في إفـــريقيا:تـــــحدي الفشل:

يعتبر مفهوم الدولة في حد ذاته مفهوما مركبا و ذلك لمروره عبر العديد من المراحل التي غيرت في منظور الدولة خاصة مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و الحرب الباردة،وهما الفترتين اللتين أثرتا على الدولة في إفريقيا باعتبار أنه في الفترة الاولى كانت مستعمرة و في الفترة الثانية أصبحت مستقلة.

المطلب الأول:الـــدولـــة: الـــمفـــهـــوم و الـــبناء:

يتطلب مفهوم بناء الدولة الفصل في مفهوم الدولة أولا كونه المصطلح الذي طرحه الفلاسفة منذ قرون « فالدولة هي تنظيم اجتماعي ،أي أنها اصطناعية لا يمكن أن تتضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا كلها،فتتعلق بوجدان الفرد إذ يتجه نحو الغاية المقدرة له ،إذا كانت الدولة في خدمة الفرد لكي يحقق غاياته فهي مقبولة شرعيا،مع أنها تبقى اصطناعية ومؤقتة مثل جميع الكائنات ،أذا هي تجاهلت الهدف الأسمى أو عارضته،إذا هي منعت الفرد من أن يلبي الدعوة الموجهة إلى وجدانه أو ضايقته فهي مرفوضة لا شرعية ،سيئة وليدة الطبيعة الحيوانية في الإنسان »[1] فهذا التعريف يضع موقعا للدولة في الحياة الاجتماعية كونها وسيلة لتحقيق غاية الانسان.

وعليه تعتبر الدولة تنظيما مستقلا يتميز باستقرار نسبي وظيفته تسيير حياة المجتمع وضمان إنشغاله على نحو منسجم وتتجسد في مجموعة من المؤسسات الإدارية،القانونية،الإقتصادية،السياسية،التي تتطابق مع متطلبات الناس و تعبر الدولة عن جميع المواطنين .ويعتبر وجودها ضروريا لتنظيم المجتمع و السهر على تحقيق الأمن و السلم داخليا و خارجيا[2].كما تتأسس مشروعية سلطة الدولة حسب ماكس فيبر على العادات و التقاليد ،أو من شخصية كاريزمية أو من وجود القوانين.

في حين يرى **هوبز** أن الدولة تستمد سلطتها من خلال التعاقد الذي تم بموجبه تخلي كل فرد عن ما لديه من سلطة و قوة إلى مجلس واحد و رجل واحد من أجل توحيد الإرادة المتعددة تحت إرادة واحدة حيث قانون الأغلبية هو الوسيلة المعتمدة لاختيار هذه السلطة التي يجب

---

[1] عبد الله العروي، مفهوم الدولة ،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء ،المغرب ،ط 8 ،2006،ص 13.

[2] علي صبيح التميمي،الدولة في الفلسفة السياسية، نظرية بناء الدولة،دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان،ط1،2016،ص 64-63

على كل فرد أن يخضع لها هذا لا يعني الموافقة و الإجماع فقط بل يشكل إتحاد حقيقي يهدف إلى تحقيق الغايات القصوى للدولة التي تتمثل في تحقيق السلم و الأمن لكل المواطنين .

كما يوجه نقدا للتصور التعاقدي ، فحسبه وجود الدولة يتجسد بشكل مباشر في القوانين و الأعراف و بشكل غير مباشر في وعي الذات للأفراد لأن وجود الفرد هو أن يكون عضوا في الدولة و لن تكون له حياة أخلاقية إلا داخل الدولة كونها التحقيق الفعلي للإرادة الكلية فالهدف الأسمى للفرد هو تحقيق الإتحاد مع الآخرين داخل الدولة بغض النظر عن الغايات الخارجية لهذا فالدولة غاية في ذاتها لأنها تمثل روح و إرادة الشعوب ،و تجسيد العقل الأخلاقي[1] .

يعتبر مفهوم الدولة واحدا من المفاهيم التي تطرح إشكالات عديدة في العلوم الإنسانية، كونها تتعلق بوجهة نظر معرفية للعديد من الفلاسفة السياسيين و الباحثين و المفكرين ولعل أشهر من عرف الدولة هو: ابن خلدون فالدولة حسبه " ظاهرة في كل مرة تنتهي فيها الدورة السياسية، فعدم استقرارها أو دوامها سببه عدم ثبوت الظواهر الاجتماعية ،فللدولة حسبه أعمار طبيعية كما للأشخاص أعمار،في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال[*]كما ركز ابن خلدون على اعتماد الحاكم على عصبيته لتأسيس الدولة و وجود مجموعة بشرية (الشعب) تخضع لسلطة الحاكم و عصبيته،إضافة للإقليم حيث يرى أن كل أمة لابد لهم من وطن وهو منشأهم ومنه أولوية ملكهم"[2].

و بما أن الدولة ظاهرة اجتماعية و كيان قانوني و نظام سياسي ،جعل من المفاهيم الخاصة بها تتعدد و تتنوع ،حيث أحصى "بهجت قرني" في مقال صادر له بمجلة المستقبل العربي 150 تعريفا للدولة حيث يعرفها "جورج بوردو " أن الدولة ليست حصيلة الإقليم والشعب و القانون ،كما قررت ذلك نظرية المقاييس الثلاث للدولة، أنها قبل كل شيئ تضافر بين فكرة النظام المنشود التي توحد جماعة بشرية ما و جسم القواعد الملزمة [3].

---

[1] علي صبيح التميمي،مرجع سابق،ص65.

[*] **ابن خلدون** أدخل موضوع الدولة في العلوم السياسية العربية بشكل واسع و قبل أن يدخل هذا التعبير في القاموس السياسي للشعوب الأوروبية بزمن طويل حيث أن كلمة دولة لم تصبح بشكل نهائي جزءا من اللغة السياسية الأوروبية الا مع بوفندروف 1632-1664.

[2] رياض عزيز هادي،مفهوم الدولة و نشوؤها عند ابن خلدون،مجلة العلوم السياسية،العدد 37 الخاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم الساسية،العراق ،ص79،85

[3] أنس الطريقي،في مفهوم الدولة،مقال نشر على مؤمنون بلا حدود،24 /2013/09 www.mouminoun.com/articles /924/ تاريخ الزيارة 16-04-2017 (ع س22:07)

يعكس هذا التعريف المفهوم القانوني للدولة القائم على مجموعة من القواعد التي تتحكم بها في تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع.أما **برهان غليون** فربط بين الدولة الدين فالدولة مرادف لقوة السيطرة القهرية، أما الفكر الاسلامي الحديث فحسبه منح للدولة أهمية استثنائية تجعل منها المعبود الحقيقي للمجتمع،و فيما يخص نشوء الدولة يقول **برهان غليون** أنها نشأت من خلال الصراع أو الفتنة الكبرى في الإسلام ،كما ربط بين مفهوم الدولة والدين حيث يقول أن " الإيمان كان يعمل من منطلق توظيف الدولة كأداة خارجية لتحقيق أهدافه ،وهذا هو أصل النظر فيها كقهر محض"[1]

كما أن مفهوم الأمة او الجماعة الإسلامية حل محل مفهوم الدولة و ذلك بسبب إخضاع الدين للدولة الذي انجر عنه نقل مهام السياسة و برامجها إلى قلب الجماعة و الأمة.و انطلاقا من التعريفات السابقة للدولة، نصل إلى أن الدولة كيان سياسي و قانوني يضم جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة و يخضعون لسلطة معينة. و يرى **تشارلز تيللي** أن الدولة تنشأ من خلال العنف، وأن بناء الدولة هو نتيجة غير مقصودة لسعيها في تأمين مصالحها عبر أربعة أنشطة تتمثل في"صناعة الحرب،واستخراج الموارد من المناطق المحكومة و بناء أجهزة الحكم و تقديم جماعة للطبقات الحليفة[2].

فوفق **تشارلز تيللي** فإن بناء الدولة يشبه الجريمة المنظمة فقط تتحصن بالشرعية ،وفي هذا اتفق معه ابن خلدون الذي يرى أن نشأة الدولة تخضع لقوانين طبيعية استوجبت ذاتها نشوء الاجتماع الإنساني و حمايته، وهذه العملية هي جزء من حركة المجتمع التي يكون فيها نشوء الدولة،بداية لدور تاريخية – سياسية، فحركة التاريخ مستمرة و تسير على شكل دورة،هذه الدورة هي حركة معادة كلما تم الإنتقال من مرحلة البداوة إلى مرحلة الحضارة،و ذلك يتحقق عبر مؤسسات الدولة نفسها،فعملية نشوء الدولة إذن تتجدد في كل مرة تنتهي فيها تلك الدورة ،لكن الدورة هي عملية صراع ،كما أن الهدف من الصراع هو السلطة[3]. ومنه فبناء الدولة يعني بناء مؤسسات قوية غير تلك التي نشأت بها نفس الدولة ،ذلك أن عملية بناء الدولة ظهرت بعد استقلال الدول ،ومنه فبناء الدول يكون لدول خرجت من حروب وصراعات.

---

[1] برهان غليون،نقد السياسة :الدولة و الدين ،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء المغرب ،ط.4.2007.

[2] Charles Tilly ;la guerre et la construction de l'Etat en tant que crime organizé ;in :politix ;vol 13 ;N° 049 premier trimestre2000 ;pp :97-117 ;www.persee.fr /doc/politix

[3] رياض عزيز ،**مرجع سابق**،ص.92

وهذا ما أضاف عليه فرنسيس فوكوياما بالقول: " أن بناء الدولة هو انشاء مؤسسات حكومية جديدة و تقوية الموجود منها"[1].واختلف مفهوم بناء الدولة من حيث التعريف في العقدين الآخرين،عبر الفترات الزمنية ،فبعد الحرب العالمية الثانية كان يقصد به بناء مؤسسات سياسية و اقتصادية قادرة على تحقيق التنمية أما بعد الحرب الباردة فأصبح يقصد به بناء الدولة الفاشلة التي تهدد الأمن الدولي.

من جهته ،ربط تقرير الإتحاد الأوروبي للتنمية عملية بناء الدولة بعملية التنمية،حيث أكد أن عملية بناء الدولة تخص الدولة الهشة التي تحاول الخروج من هشاشتها إلى الحداثة من خلال تحقيق وفق آليات طويلة المدى يتزعمها التدخل الخارجي كما تلعب درجة التماسك الاجتماعي دورا مهما في عملية البناء[2].

فوفق هذا التقرير فإن الدولة الهش هي مصدر تهديد للأمن الدولي ،لهذا تسعى القوى العظمى إلى التدخل من خلال تحديد الفاعلين الذين يقودون أو يكونون القوى المحركة للتغيير ليخرجوا هذه البلدان من الهشاشة، لتأتي بعدها مهمة تقويض أصحاب حق الفيتو المحتملين و دعم القادة في جهودهم لإعادة بناء اتفاق اجتماعي جديد بين الدولة و المواطنين و بين مختلف الفصائل و الأعراق، و في حال إهمال جماعة اثنية أو أقلية على حساب أخرى،سيزيد من احتمالية نشوب الصراع و بالتالي تبقى الدولة تدور في الهشاشة ،كما نوه التقرير بدور المرأة و ضرورة إدراجها في عملية بناء الدولة. ومنه فهذا التقرير يشترط المبادئ الليبرالية المتمثلة في حقوق الانسان و مشاركة المرأة و التعددية الحزبية في عملية بناء الدولة كما يجعلها ذريعة للتدخل لكن في العقود الاخير يتم بطريقة غير مباشرة.و انطلاقا من كل هذا فقد عرف التقرير ذاته بناء الدولة بأنها عملية تتطلب خلق الشعور بالمواطنة و تنطوي على قيم و توقعات وتصورات جماعية تتعلق بالدولة يتبناها الأفراد و المجتمع المدني و المجتمعات و علاوة على ذلك فإن بناء مؤسسات سريعة الاستجابة و قادرة و خاضعة للمساءلة هو أمر يتطلب تعزيز القدرة على تحصيل الضرائب و إنشاء آليات للتشاور تنطلق من القاعدة للقمة.

---

[1] محمد أمين بن جيلالي،بناء الدولة:المفهوم و النظرية و أسئلة الراهن،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،اسطنبول، 11 أكتوبر 2016،ص3

[2] التقرير الاوروبي حول التنمية لسنة 2009،التغلب على الهشاشة في إفريقيا،مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة،المعهد الجامعي الأوروبي، دون سنة ، ص8.

و في موقع آخر جاء في التقرير أنّ" عملية البناء تتطلب تشكيل مؤسسات رسمية و الغير رسمية للدولة من اجل بناء دولة أكثر شرعية و تمثيلا لشعوبها و تعمل على خدمة الصالح العام و ليس المصالح الضيقة لأصحاب السلطة"[1].

و بالتالي فعملية البناء تكون على مستويين،المستوى الفردي و على مستوى مؤسسات الدولة،فأي تغيير يجب أن يتقبله الفرد بالدرجة الأولى لأن الترتيبات التي تقوم عليها عملية البناء تسعى للربط بين المجتمع الذي يتكون أساسا من أفراد وبين الدولة حيث يسعى نظام الحكم إلى تغيير هياكل السلطة جذريا من أجل بناء شرعية لمؤسسات الدولة مما يؤهلها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها من أمن وعدالة و سيادة قانون و تعليم وصحة وغيرها.وانطلاقا مما سبق فإن بناء الدولة عملية يقوم بها نظام حكم في دولة خرجت من صراع في الغالب أو من استعمار ،قائمة على ربط العلاقة بين الفرد و المؤسسات الجديدة قصد حصولها على الشرعية التي تؤهلها إلى خدمة المجتمع و تهدف في المقام الأول إلى إعادة التماسك الاجتماعي و تحقيق التنمية.

المطلب الثاني: الدولة الفاشلة في إفريقيا

من خصائص معظم الدول الإفريقية أنها تتمز بالهشاشة و الفشل ،فحسب "نعوم تشومسكي" الدول الفاشلة هي "الدولة الغير قادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف او من الدمار نفسه و التي تعتبر نفسها فوق القانون محليا كان أم دوليا،و بالتالي إطلاق يدها على في ممارية العنف و ارتكاب العدوان و حتى إذا ما كانت تملك أشكالا ديمقراطية إلا أنها تعاني من "عجز ديمقراطي " خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي"[2]، بناء على هذا التعريف يمكم إيجاز خصائص الدولة الفاشلة فيما يلي:

- عدم القدرة على توفير الآمن.
- فقدانها للشرعية.
- تمارس العنف و العدوان.
- تعاني من عجز ديمقراطي على مستوى مؤسساتها.

[1] التقرير الاوروبي للتنمية لعام 2009، المرجع السابق،ص 90

[2] نعوم تشومسكي،الدولة الفاشلة :اساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية،دار الكتاب العربي،بيروت ،لبنان ،ترجم سامي الكعكي السنة 2007،ص8

هذا ووجد "ستيوارت و براون (2009) *أن الدول الهشة أو الفاشلة تجمع بين ثلاثة أبعاد :الفشل في بسط السلطة و في توفير الخدمات و في الحفاظ على الشرعية ،وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف و عن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين و على اعتراف بشرعيتها من طرف مواطنيها* [1]"وبناء على هذه التعريفات فالدولة الفاشلة او الهشة هي التي أصبحت غير قادر على أداء وظائفها ،وهو ما أشار إليه "باليامون – لوتز" و " ماكفيليفري" من أن هذا المصطلح لا يستخدم غلا لوصف الدول من حيث احتمال انهيارها أو تعرضها لصدمة سلبية.

و بتطبيق هذه الخصائص نجد أن معظم الدول الإفريقية تتصف بالهشاشة، حيث أصدرت منظمة التعاون و التنمية تقريرا حول الميدان الاقتصادي للدول الهشة لعام 2015،الذي يعتبر فارقا فيما يرتبط بأوضاع الهشاشة والصراع و العنف، فظهرت في هذا التقرير إحصائيات تضم 50 دولة في قائمة الدول والإقتصادات الهشة لعام 2015، حيث ظهر ما يقرب نصفهم (23 دولة) في جميع القوائم منذ عام 2007،و معظم الدول من إفريقيا.أو في الوقت الحاضر تشكل هذه البلدان 43 بالمائة من الناس الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار أمريكي يوميا، و بحلول عام 2030 يكون الفقر أكثر تركيزا في هذه الدول، ولهذا كانت أهداف الألفية أهدافا طموحة لكل لجميع البلدان النامية،و لكنها كانت أكثر تحديا بالنسبة للدول الهشة، ورغم تراجع نسبة الفقر إلا أن الهشاشة مازالت متمركزة [2].

و يرتبط فشل الدولة في إفريقيا بمعدلات الفقر و التنمية، والصراعات، حيث لم تتأثر الدول الإفريقية في بادئ الأمر بالأزمة المالية 2008، وذلك لعدم اندماجها في الاقتصاد العالمي و لكنها تأثرت بمخلفات الأزمة من ركود وانهيار الإقتصاد العالمي،خاصة تقلبات أسعار الغذاء تلاها أزمات في الوقود و الغذاء و التمويل و هو ما انعكس على الدخل الفردي الذي قوض الاستقرار السياسي.و عليه نجد أن الدول الفاشلة في إفريقيا تتميز بالتوتر و الصراعات حيث تحارب معظم الحكومات التمردات المسلحة التي تقف وراءها المعارضة في غالب الأمر و لكن هذا لا يعكس فشل الدولة ،فإلى جانب هذه الصراعات توجد مؤشرات أخرى منها: تدهور المستوى المعيشي بسبب الصراعات التي تعتبر التعددية الإثنية أساس الحروب فيها.

[1] التقرير الاوروبي حول التنمية لسنة 2009، مرجع سابق،ص16
[2] نفس المرجع

فلا يوجد دولة افريقية فاشلة ضمت حالة من التماسك الاجتماعي ،و لكن هذا التنافر أو عدم التناسق بين مكونات المجتمع لا يعني أن يكون الدافع لفشلها.

فالدولة الإفريقية تتميز بعسكرة السلطة و مؤسسات الدولة ،انتهاك حقوق الانسان نتيجة شمولية السلطة و تعطيل المسار الديمقراطي و التعذيب و تقييد الحريات،شخصنة السلطة،الإنشقاقات داخل النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، استخدام النخب الحاكمة لصالح جماعة إثنية على حساب باقي الجماعات، مما يغذي الصراعات الإثنية، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي بواسطة الأنظمة الحاكمة التي تخدم المستعمر السابق التدخل المؤسسات الدولية من أجل حفظ السلام.

المطلب الثالث: تداعيات النزاع الإثنو هوياتي على بناء الدولة:

يقول "برينكرهوفا " أن "الدولة الهشة دولة دينامية و تتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع و/أو الأزمة و /أو الفشل و تخرج من الأزمة نحو الانتعاش و الإستقرار"[1] و هذا القول يعكس تأثير النزاع ،وحالة اللااستقرار و هذا القول يعكس تأثير النزاع و حالة الاستقرار على قوة الدولة و عرقلتها لعملية بناء الدولة الحديثة،و بحكم أن قادرة إفريقيا هي القارة الأكثر استيعابا للصراعات الإثنية جعلها تصف ضمن القارة الأكثر احتواء للدول الفاشلة المتميزة بارتفاع نسب الفقر و الأمراض و الإنهيار الإقتصادي.

فالنزاعات الإثنية إزدادت حدتها عقب الحرب الباردة بسبب النهج الليبرالي الذي اعتمدته معظم الدول الإفريقية فأصبحت تعتمد على نفسها في تحقيق التنمية التي فشلت فيها بسبب ارتفاع معدلات الفساد على مستوى الحكم،أما الجانب السياسي والاجتماعي فنجد انتهاكات لحقوق الانسان كانعكاس للأنظمة الديكتاتورية الفاسدة. فإن كانت النزاعات الإثنية هي موروث استعماري فإن الأنظمة الحاكمة في الدولة ما بعد الاستقلال لم تأبه بالديمقراطية و التداول السلطة مع منح الحق لكل الجماعات في تعيين من يمثلهم أدخل عدة دول إفريقية في صراعات مستمرة ،فالدولة الحديثة التي سعت إلى بنائها العديد من الدول انتهت بهيمنة حزب واحد على السلطة في شكل هي أقرب منه إلى ملامح الدولة الإستعمارية.

ولا سيما سياسات القمع و الإكراه المادي: حيث أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات و التنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها أو على الأقل تم إدماجها في

[1] التقرير الأوروبي حول التنمية لسنة 2009،مرجع سابق ص18

مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها،أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها بالإضافة إلى فشل آليات الدولة الحديثة في خلق الحس القومي المشترك و التغلب على معضلة النزاع الإثني بل في أحيان كثيرة يعتبر جهاز الإدارة في الدولة مصدر تكريس لنمو هذه النزاعات بحكم سياسات التمييز و التفضيل بين الإثنية المتمثلة في التوزيع الغير عادل لنواتج التنمية و التي تتصدر أسباب الاضطرابات الاجتماعية و التأثير على مفهوم المواطنة في الدولة و احتكار المناصب لجماعة واحدة، على حساب الآخرين و تكون النتيجة الحتمية لذلك استخدام العنف ضد الآخرين كوسيلة ضاغطة لاسترجاع حقوقهم[1] .

وعليه فوفق المقاربة الافتعالية فإن أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا هو تراجع لدور الفواعل السياسية إضافة إلى خدمة هذه الفواعل للدول الإستعمارية، كما أنه وفق المقاربة الليبرالية فإن غياب حقوق الإنسان،ومحاصرة التنوع الإثني و غياب الديمقراطية و المشاركة السياسية غذى النزاعات الإثنية مما أدى إلى إستمرارها ومنه فشل القادة الأفارقة في بناء دولة وطنية بسبب فشلهم في بناء " أمة مؤلفة من أهم الجماعات "حيث ترتبط هشاشة الدولة بالإنقسامات السكانية في حين أن العقبات التي تقف في طريق الإستقرار الإجتماعي و توفير الخدمات العامة ترجع بشكل أكبر إلى تركيبة الدولة التي قد تخفي في طياتها عداء بين العشاء أو تخدم مصالح "دولة الطبقة الأقوى" و هي نخبة السلطة التي تهيمن على الأدوار الرئيسية في الجهاز الإداري للدولة و الأحزاب السياسية و المناصب الإقتصادية.

فالتجانس العرقي و الثقافي في الصومال مثلا لم يمنع من نشوب الصراعات بين العشائر و نفس الشيء بالنسبة للكونغو الديمقراطية، فرغم من تنوع تركيبتها العرقية فإن الطبقة السياسية تتألف من 150 إلى 200 عائلة تنتمي إلى كل التجمعات السياسية،وحتى في البلدان التي عادة ما يقال أن الصراع فيها ناجم عن استغلال اختلاف الهويات العرقية و الاجتماعية،كما في بوروندي فإن هذه الانقسامات الاجتماعية تتداخل مع الانقسامات العشائرية و الإقليمي والطبقية[1].و منه فإن عملية بناء الدولة تتعرقل بفعل الإدارة السياسية العاجزة عن إدارة الصراع الإثني و ليس بفعل الصراع في حد ذاته،وعليه فأهم تأثير للصراع الإثني على الدولة هو دفعها للإنهيار و يرجع سبب هذا الانهيار إلى الضعف الهيكلي للمؤسسات الموروثة عن المستعمر و المخالفة لطبيعة الدولة الإفريقية.

[1] سمية بعيد،مرجع سابق،ص 66-65

[1] تقرير الأوروبي للتنمية لسنة 2009،مرجع سابق،ص94

وهو ما ينجر عنه تداعيات سياسية و إقتصادية و اجتماعية،ومن بين الآثار هو تفكك الوحدة الوطنية مما يغذي أسباب الانفصال عن الإدارات المركزية وزيادة الشعور القومي الإثني وهو ما يهدد الاستقرار و الأمن ،ما يؤدي إلى غياب منطق حقوق الإنسان و الديمقراطية وهو ما يحفز التدخل الأجنبي و زيادة الأطماع الأجنبية وخير مثال على ذلك:الكونغو التي أدى النزاع الإثني فيها إلى استغلال مادة الكوبالت التي تعتبر المادة النادرة في العالم ،من طرف العديد من الشركات العالمية إلى جانب الآثار الإجتماعية و الإقتصادية و المتمثلة في ارتفاع معدلات الفقر و المجاعة و الأمراض و تدني المستوى المعيشي، بسب التدهور الإقتصادي الحاد و انخفاض جذب رأس المال الأجنبي و زيادة معدلات الفساد.وكنتيجة عامة للصراع الاثني، فإنه يؤدي إلى عرقلة اتجاه بناء الدولة كونه يفرض حالة عدم الإستقرار وغياب التنمية و هنا العاملان الأساسيان لبناء الدولة الحديثة، دولة الحقوق و الحريات والديمقراطية.

الـمـــبـحث الـثـــاني:الـــصراعات الإثـــنية في إفريقيا:

إن الثراء اللغوي و الديني التي تتمتع به إفريقيا حولها إلى ساحة للصراعات و ذلك لعدة أسباب منها ما يقع على الفرد الافريقي و منها ما يقع على عاتق الأنظمة التسلطية التي نهجت نفس نهج الاستعمار في التعامل مع هذا التنوع.

المطلب الأول : أسباب الصراعات الإثنية في إفريقيا:

الصراع في اللغة اليونانية هو conligére و تعني الكفاح معا أو التصارع معا و الصراع في اللغة العربية مشتق من صرع أو الطرح أرضا،أما المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايد لبرغ فيعرف النزاع بأنه ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم و هي على الأقل بين طرفين،قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها و الحصول على أهدافها."وحسب ميشال براون (Michel Brown) النزاعات الإثنية هي تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية سياسية ، اجتماعية ، إقليمية أو ببساطة النزاع الإثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات و القيم بمنطقة الإثنية"[1]

[1] سمية بلعيد،**مرجع سابق**،ص.24

وعليه فالنزاع حسب ميشال براون لا يكون لأسباب ثقافية أو دينية فقط كما يمكن أن يتجاوز حدود الدولة.أما مايكل هاوارد Micheal Haward فيعرف النزاع :"مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات مابين جماعات اثنية لم تحقق بعد دولتها او أن هذه النزاعات تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها"[1].

فوفق هذا التعريف فإن الجماعات الاثنية تتصارع من أجل الانفصال عن الدول و تشكيل حكم ذاتي و تتصاعد حدة الصراع عندما تحاول النخب الحاكمة إدماجها ،وهو نفس ما ذهب إليه جون أنغسترون jan Angstron فربط النزاع الإثني بالمطالب الإنفصالية و الإستقلال الذاتي كحل فاصل للنزاع مابين الدول ودون الدول ،لكن في المقابل ليس لجميع الجماعات مطالب انفصالية أو إستقلالية[2] .

كما أن النزاع الاثني هو نزاع يدور بين جماعة تقطن داخل دولة واحدة، وفي معظم الأحيان لا يكون سبب النزاع هوياتي أو تعدد إثني ، ذلك أن المناطق التي يقطنها عرق محدد ذو أغلبية سكانية grande population ليست مؤهلة مثل هذه المواجهات.السبب الآخر،فيتعلق بسمة المجتمعات التقليدية أو بالأحرى المجتمعات الريفية قبل أن تصبح صناعية ،في هذه المجتمعات الحدود بين المجموعات العرقية تستند إلى العادات و هو لا يشكل خطرا في أن تمحى .

بمعنى أنه التعددية الإثنية لم تكن تشكل تهديدا للصراع رغم ان الحدود كانت مرسومة عرفيا و مع ذلك لم يتم تجاوزها من كلا المجموعتين،بالإضافة إلى التعايش الذي كان سائدا بين الجماعات ذلك أن العديد من المناطق كانت تقطنها أقلية من جماعة لم يتم التعدي عليها من طرف الجماعة الإثنية التي تمثل الأغلبية. لكن بمرور الوقت يمكن الاعتراف بأنه تطور نوع الإتفاق حول اللغة و الحدود والسلوك،لا يمكن تجاوزها إذا أرادت إحدى المجموعات المواجهة.وعليه فالنزاع الإثني،يتعلق باقتتال مجموعة اثنية مع مجموعة أو مجموعات أخرى التي تتنافس على تقسيم موارد الدولة المشتركة.

[1] صابر حموتة، مرجع سابق،22-23

[2] نفس المرجع

فخصائص الصراع الإثني :

- أن يكون الصراع متمركزا في دولة أو يتجاوز حدودها.
- الإيديولوجية القومية أو الأصولية التي يتعين على الدول تسييرها مع المجموعات الدينية والإثنية انتهت بإدخال العنصر العرقي في الصراعات الدولية،بمعنى ان الصراع يمكن أن يتخذ صفة الدولية أو يصبح عابرا للحدود.
- الصراع العرقي ليس صراع دولة un conflit d'Etat لأنه ينقصه الإطار المؤسسي و تنظيم الدولة أي القوانين ذات الطابع المؤسسي،الحقوق والواجبات التي أقرتها قوانين الدولة و السلطة و مؤسسات القمع المفروضة،ألا أنها تفتقر إلى الحدود التي وضعت بعناية بين الدول،كما انه يتم تدعيم المقاتلين من طرف المعارضة، وكثيرا ما يتحول الصراع إلى حرب أهلية في حين أن صراع الدولة لا يتحول إلى حرب بين الدول[1].

و مما سبق فإن النزاع الصراع الإثني يكون بين مجموعتين أو أكثر يتميز بالعنف و الاقتتال وتدور أحداثه على إقليم الدولة او يمكن أن يتجاوز حدودها.فبالنسبة لإفريقيا تتميز الصراعات الاثنية بقصر مدتها مقارنة بدول أمريكا اللاتينية و آسيا كما تعرف بشدة تعقدها و ذلك لعدة أسباب،تتطلب معرفة تأثير العوامل الاقتصادية إلى جانب عوامل أخرى،إذ تنفق البلدان الافريقية حوالي 70 بالمائة من ميزانيتها على النفقات العسكرية أي ما يعاجل 7,1 مليار دولار على 9,75 دولار في المجموع ،ويمكن تفسير هذه الصراعات بشكل كبير بواسطة الاستبعاد و الفقر و هي بدورها عوامل عدم الاستقرار و انعدام الأمن والتخلف[2]، و تعود أسباب الصراعات الإثنية في إفريقيا لأربعة أسباب وهي :

الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية:

فوجود التعدد الديني واللغوي و الثقافي الواضح في إفريقيا جعل الإعلام الدولي و غيره من المنظمات الدولية تصف النزاعات الإفريقية بأنها نزاع قبلي،فإفريقيا تحوي على 33 بالمائة من مجموع اللغات الحية في العالم و مجموعها 2100 لغة بينما لا يتجاوز عدد سكانها 10 بالمائة من مجموع

[1] Eric Hobsbawn ;Qu'est ce qu'un conflit ethnique ;in acte de la recherche en science sociales ;Décembre 1993 ;publie sur le site : www.persee .fr visiter le 23/04 :2017 a 19 :30 ;pp52-54

[2] جبابلية عبد الحفيظ،تحديات عمليات بناء الدولة في إفريقيا ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص الدراسات السياسية المقارنة ،جامعة دالي ابرهيم الجزائر، 2010،ص111-116.

سكان العالم. كما أنها تضم كل الديانات السماوية:الإسلام، المسيحية، واليهودية والديانات القبلية التقليدية في حين يذهب العديد من الدارسين إلى أن هذا التعدد يعتبر عاملا إيجابيا في الحد من النزاعات بسبب أن الحركات و التنظيمات المتمردة يصعب عليها لم الشتات و إقناع الأفراد و المجموعات أو الأولويات المتباينة تحت راية واحدة و هدف واحد ،ولهذا يذهب الباحث " كولبير "و "هوفلر" إلى أن التمايز العرقي أو الديني يكون خطر محتمل إذا تجاوزت عدد أفراد الجماعة نسبة الأربعين 40 بالمائة من مجموع السكان.

فحينئذ يسهل قيام حركة تمرد وكسب مناصرين ضد السلطة النظامية على أساس ديني أو عرقي، فإلى جانب وجود اختلافات عرقية تزيد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من احتمالية تفجيرها، و هذا ما ذهب إليه كل من الباحثين **ابراهيم البدوي ،ونيكولاس سامباني،** في دراسة إحصائية للحروب الأهلية في 161 دولة في العالم في فترة 1960 –1999 حيث ذهبا إلى أن كثرة الحروب الأهلية في إفريقيا ليس مردها التباينات القبلية و اللغوية البالغة و لكن مردها الفقر الفاحش و الإعتماد الكلي على الموارد الأولية وعلى وجه الخصوص[1].

الإخفاق في المؤسسات السياسية ،ويذهب بعض الباحثين إلى أن الحساسيات العرقية نتيجة و ليست سببا ،وتفسير ذلك انه حين تنهار السلطة المركزية، و يتردى مستوى الأمن ،فإن المجموعات في المجتمع تفزع إلى رباطاتها و هياكلها الضيقة ،طلبا للحماية و في هذا الظرف تقوى الروابط العرقية و القبلية و يضعف الانتماء إلى الهيكل الاجتماعي بشكله الواسع،خاصة إذا كان هذا الهيكل مفهوما مجردا كما هو الحال في مفهوم الدولة الوطنية الحديثة،و في هذا الظرف يُضفى بُعدٌ عرقي أو قبلي على أي نزاع او أية حرب تنشأ في مثل هذا المجتمع"[2]،و كما نجد أن الأنظمة السياسية تخدم جماعة على حساب أخرى ،مما يجعل الفئة المغلوبة تلجأ للولاءات التحتية عوض الولاء للدولة. فالسبب الحقيقي لنشوب الصراعات الإثنية ليس مرده التنوع العرقي بقدر ما يرجع إلى تردي الأوضاع السياسية و الإقتصادية لجماع على حساب أخرى.

[1] آدم بمبا ،النزاعات الأهلية في إفريقيا، قراءة في الموروث السلم الاسلامي ،كلية الدراسات الاسلامية ،جامعة الأمير سونكلانكرين فطاني،دار السلام نجنوب مملكة تايلاند،ص19-20

[2] جبابلية عبد الحفيظ،مرجع سابق،ص118

إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

مع تحول الدولة و الأزمة الاقتصادية ،أصبح استخدام المنصب السياسي وسيلة لتحقيق الثروة في إفريقيا مما أدى إلى زيادة الصراع بهدف الوصول إلى السلطة السياسية، في ظل غياب أسس تحكم عمليات الخلاف السياسي، هذا ما أدى إلى زياد الانقلابات العسكرية من جهة ،و من جهة أخرى فساد الأنظمة السياسية[1].

يضاف إلى ذلك بُعد الموارد الطبيعية التي تعتبر عاملا في نشوء و زيادة حدة الحروب الأهلية خاصة و أنها تزيد في الفجوة بين الطبقات و استخدامها في تدعيم جماعة على حساب أخرى،إضافة إلى تعرضها لاختلالات السوق العالمية خاصة و أن معظم الدول الإفريقية أحادية التصدير.

و خير مثال على ذلك :"نيجيريا و أنغولا تصنفان في المرتبة الأولى في إحصائيات الدول المنتجة للبترول في إفريقيا إذ تمثلان 72 بالمائة من الاحتياط النفطي في إفريقيا في إحصائيات عام 2003 ،و تتبوأ نيجيريا الصدارة بين دول إفريقيا بمعدل 2,185 مليون برميل يوميا ، كما تتبوأ المرتبة 159 بين الدول الأشد فقرا في العالم و عددها 177 دولة ، حسب إحصائيات مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 2006، UNDP "و تجمع الدراسات أن العامل الأساسي هو تفشي الفساد في قمة الإدارات الحكومية، حيث تفيد الإحصائيات أن الصادرات غير المشروعة من النفط النيجيري تصل إلى 50 ألف برميل،و أن عُشر الإنتاج اليومي يضيع في الطرق المهربة و لا يخضع للتسجيل و المراقبة الرسمية ،هذا واقع على المستوى الفدرالي للولايات و عددها 36 ولاية وعلى مستوى الحكومة المركزية[2].

و توضح الخريطة أدناه درجة انتشار الفساد في إفريقيا،حيث توضح أن درجات الفساد أعلى في معظم القارة و المشار إليها بالون القاتم.

[1] آدم بمبا،**مرجع سابق**،ص 18-19

[2] جبابلية عبد الحفيظ،**مرجع سابق**،ص119.

الملحق رقم 1:خريطة مؤشرات الفساد في إفريقيا سنة 2016

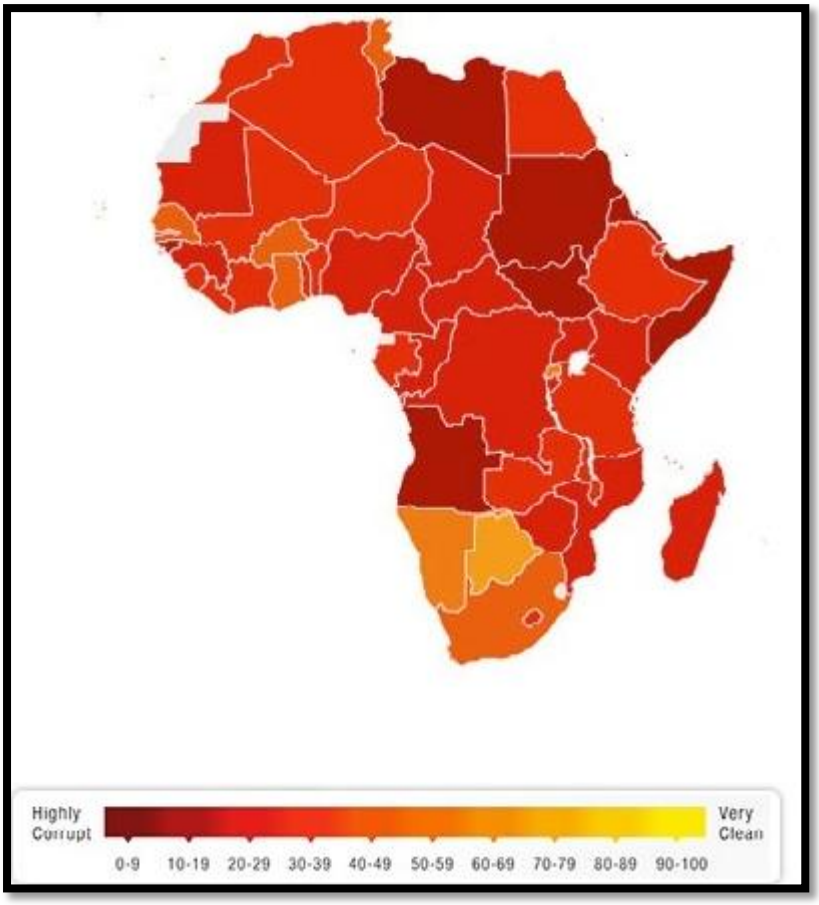

المصدر : منظمة الشفافية الدولية،بتصرف،من موقع[1]:

(22:30)(2016/05/09)www.transparency.org/feature/africa_corruption

العولمة و دور العوامل الخارجية:

أدت العولمة إلى زيادة الصراعات المسلحة في المجتمعات الإفريقية لأنها عملت على تراجع السلطة المركزية،ونشر السياسة الإقتصادية والسياسية،و إنهيار النظم الأبوية الجديدة[2]،إضافة إلى ذلك فشل السياسات الاقتصادية الليبيرالي التي تبنتها معظم الدول الإفريقية في ثمانينات و تسعينات

[1] منظمة الشفافية الدولية،بتصرف،

(22:30)(2016/05/09)www.transparency.org/feature/africa_corruption

[2] حمدي عبد الرحمان ،الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا،الأسباب و الانماط و الآفاق،مجلة قراءات افريقية، نشر في www .qiraat african/com نشر يوم 4.04.2016 تم الاطلاع عليه على الساعة 19:32

القرن الماضي مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و انتشار الفساد والرشوة والسوق السوداء،وتهريب الأسلحة و هو ما يفسر ظهور قوى دون الدولة القومية ،فالعولمة أعطت القوى المحلية فرصة القيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية مما أعطى للعوامل الخارجية فرصة التدخل ،خاصة من خلال برامج التصحيح الهيكلي ، وحقوق الإنسان[1].

- **الاســتــعــمار:**

عمل المستعمر على تقسيم أبناء الجماعة الواحدة بين عدة دول افريقية مما جعل أثنية تمثل أقلية في دولة و أغلبية في دولة أخرى، وذلك بسبب الحدود الإستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الإستعمارية،و لم تعترف بالطبيعة المجتمعية للدول الإفريقية و هذا ما أدى إلى بروز النزاعات الحدودية في إفريقيا أبرزها النزاع الإثيوبي الإريتري إلى جانب النزاع الرواندي وتأثيره على كل من بورندي و الزائير.

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة الصراع الإثني في إفريقيا

إن أهم ما يميز الفرد الإفريقي هو نظرته الموسعة للسلام لهذا أطلق هارود ت مصطلح رؤية "النسب مع الكون" ومقتضى تلك الرؤية حرص الإفريقي على أن يظل في إنسجام تام مع محيطه من العالم المرئي و غير المرئي و إن يقيم توازنا بين الأنا و الأخر و بين الباطن و الظاهر لأن نفسه جزئية دقيقة في هذا الخضم المتناهي من الكون الفسيح الذي يغلفه ويحويه وكل تصرف يزعج هذا النظام و الانسجام المودع في هذا الكون، يعد في الرؤية الإفريقية حيادا عن مسار السلام أي حربا "[2]هذا على المستوى الفرد الإفريقي المنغمس بين الحياة الواقعية و الحياة الروحية ،أمّا على مستوى المجتمعي فتحظى إفريقيا بالعديد من وسائل المصالحة المتمثلة في الأعيان و الجماعات الجماعات التي تعتبر في مثابة لجان مصالحة في حال وقوع نزاع و التي لعبت دورا كبيرا في العديد من الصراعات منها : غاتشاتشا في رواندا.و لهذا فإن السلام في المجتمعات الإفريقية يعود إلى العديد من السنين و هذا ما تجلى في العديد من الأساطير التي تؤمن بها المجتمعات الإفريقية.

---

[1] آدم بمبا،مرجع سابق،ص35.

[2] أيدابير أحمد،مرجع سابق،ص44

وعلى مستوى الأنظمة فهناك العديد من الاستراتيجيات و الآليات التي يتم من خلالها التعامل مع الصراعت الإثنية منها:

- **إستراتيجية هيمنة الدولة:**

حسب تشيستر كوكر تعني هيمنة الدولة بناء مؤسسات ذات حكم كفؤ، وإقامة ما يضمن حماية الأقليات،في إطار أمة واحدة و الثقافة الواحدة ،كما تتعامل الدولة مع النزاعات الإثنية من خلال نمطين الأول هو أن تسوق للهيمنة المركزية من خلال تشجيع سياسة اللغة الواحدة و التعليم الواحد و الثقافة الواحدة، و النمط الثاني هو أن لاتمنع الإختلافات فحسب بل تقضي عليها أيضا من خلال السيطرة وحتى باستخدام القوة العسكرية،هذه الرؤية تبنتها العديد من دول ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حيث طبقت الحلول العسكرية لمواجهة تحديات التنوع ومن امثل ذلك جمهورية مالي ما بعد الإستقلال، تم إستخدام القوة العسكرية لمواجهة المطالب الإثنية لقبائل الطوارق "ماديبو كايتا"[1]و تعتبر هذه الإستراتيجية في بعض الأحيان سلاحا ناجحا من اجل بناء هوية موحدة وأحيانا لا تقتصر النظم المهيمنة على مقاومة مطالب الجماعات الإثنية فحسب بل إنها تطور مطالب مضادة من خلال سيطرتها عليها و تستخدم في سبيل ذلك عدة آليات منها:سياسة الإخضاع باستخدام إجراءات قسرية أو سياسية، عزل الجماعات المناضلة ،و ذلك بعزل الجماعات في أطر سياسية متميزة منفصلة مثل ماحدث لجماعة "يونيتا" في انجولا ،أو سياسة الاجتناب و التي تكون بتطويق واحتواء الصراع العرقي و ذلك بابتعاد الدولة عن المواجهات المباشر بين الجماعات[2].

- **إستراتيجية الفدرالية:**

وهي من أهم الاستراتيجيات،حيث "تتوزع فيها السلطة بين الحكومة المركزية و حكومة الأقاليم بحيث تكون كل واحدة منها ذات سيادة ضمن منطقة مسؤولية كل منها،و هذا يقتضي لا محالة وجود دستور مكتوب يحدد سلطات كل من الحكومة المركزية و الحكومات الفرعية و نطاق سلطة كل منها،وعلاوة على ذلك فإنه يتعين على المحكمة الدستوري أن تتصرف بصفة حكم بين مختلف السلطات "[3].

---

[1] ايدابير أحمد،مرجع سابق،ص41-44

[2] فرانك بيلي ،معجم بلاكويل للعلوم السياسية،مرجع سابق،ص 245.

[3] عبد الرحمان حمدي حسن،مرجع سابق.

وتقوم على مبدأ أساسي هو الإقتسام المشترك للسلطة و الثروات والفرص و هوما تم اعتماده في نيجيريا، والتفاوض بين الحوار و الهوية على مستوى الحكم الذاتي و الاختلاف على مستوى آخر فالفدرالية تسمح بالتواؤم العرقي، فهي تسمح بالسيطرة الجزئية على الإقليم كما أنها تمنح درجة من الإستقلال الثقافي مثل السيطرة على المدارس في الإقليم و في دول كثيرة ذات تعددية ثقافية مثل :السودان[1].

إستراتيجية الديمقراطية التوافقية:

حتى تتمكن الأقليات من الحصول على مقاعد تمثيلي في الهيئة التشريعة يتم إتباع هذا النظام الإنتخابي و هذا ما اتبعته موريشيوس التي اعتمدت منح بعض المقاعد لأفضل الخاسرين يساعد الجماعات الصغيرة على الحصول على تمثيل برلماني فهذه الديمقراطية تسمح بتشارك السلطة بصيغة ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية بحيث يحظى كل طرف بجانب أونصيب من المشاركة في الحكم،وذلك بهدف منح الأقليات الإثنية في المجتمعات التعددية جزءا من الإرتياح اتجاه النخبة الحاكمة من خطر الإستبعاد الدائم من الحكم في حالة تطبيق حكم الأغلبية،و تستند الديمقراطية التوافقية على مبادئ تتمثل في[2] :

- اعتماد النظام النسبي في توزيع الموارد.
- و اعتماد النظام الإنتخابي القائم على القائمة النسبية.
- تشكيل حكومة ائتلافية تمنح للأقلية حق الاعتراض على القرارات و الحرية الثقافية والعلمية لكافة الجماعات .
- اتبعت هذه الإستراتيجية العديد من الدول التي ورثت انقسامات إثنية عقب الاستعمار مثل بوروندي.

[1] ايدابير أحمد ،مرجع سابق،ص 47-48

[2] عربي بومدين ،أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي،دراسة في الأسباب و تحديات البناء،مقال في مجلة دراسات افريقية ،العدد 28،أفريل 2016، الرياض المملكة العربية السعودية، ص 28.

المطلب الثالث:تحديات بناء الدولة في إفريقيا

بعد استقلالها تبنت العديد من الدول الإفريقية النموذج الغربي في بناء الدولة الوطنية التي اصطدمت بالواقع المجتمعي لإفريقيا المتميز بتنوعه و تعدده الإثني، مما أدخل القارة في جملة من الحروب و الصراعات و لهذا تواجه عملية بناء الدولة في إفريقيا جملة من التحديات .

- **التحديات التاريخية:**

عمل الاستعمار على خلق هوية إفريقية ممزقة بين الانتماءات الإقليمية و الإثنية و الدينية مما غير نمط الحياة التقليدية ما أدى إلى سيطرة الدولة و السكان الرحل على الحدود، التي اصطنعها المستعمر خاصة و أن الدولة الوطنية في إفريقيا تختلف عن الواقع فالقوى التي تهيمن على مقاليد السلطة تتجسد في شخص الرئيس القائد والزعيم و الحزب القائد الطليعي الواحد و كذا في القبيلة و العرش و المنطقة والجهة والعرق ،ولهذا سميت الدولة الإفريقية "العصب العسكرية المدنية"[1].

- **التحديات السياسية:**

أطلق كل من مايكل براتون Mechael Brotton و نيكولاس فان ديوال Nicolas Van de WLall "مصطلح الأبوية الجديدة" على النظم السياسية الإفريقية التي اعتمدت معظمها نظام الحزب عقب استقلالها لا يتخلى قادتها عن السلطة إلا بوفاتهم أو اغتيالهم أو الانقلاب العسكري عليهم.

من جهة أخرى تتميز الأنظمة السياسية الإفريقية بغياب المؤسسية ذلك لإرتباطها بالولاءات العرقية،التي فرضت منطق المركز الذي يملك السلطة و يتحكم في الثروات و المحيط المهمش و هو ما أدى إلى فشل الدولة و خلق أزمات سياسية، وهذه هي السمة المشتركة بين الدول الإفريقية التي ترفض نخبها التداول السلمي على السلطة و احتكار مراكز القيادة من طرف أشخاص عديمي الكفاءة و النزاهة و هو ما يؤدي في الغالب إلى استعمال القوة للبقاء في المنصب، مما ينجر عنه انتهاكات لحقوق الإنسان بسبب فرض المراقبة الفكري و السياسية على الأفراد و الخلط بين الدولة والقبيلة.كما تتميز

[1] عربي بومدين ،أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي،دراسة في الأسباب و تحديات البناء،مقال في مجلة دراسات افريقية ،العدد 28،أفريل 2016، الرياض المملكة العربية السعودية، ص 28

السلطة الإفريقية بالشخصنة و العسكرة، حيث كل من تداول على السلطة في الدول الإفريقية لا بد و آن يكون قد مر سالفا على المدرسة العسكرية،كما أن هذه النخب غيبت المأسسة الدستورية و التشريعية باعتبارها أنظمة ديكتاتورية تمنع الأقلية من المشاركة السياسية حيث يتم تعديل الدساتير إلا في الشق الذي يسمح بتمديد عدد العهدات الرئاسية أو مدة كل العهدة [1].

التحديات الاقتصادية و الاجتماعية:

انتهجت معظم الدول الإفريقية النهج الاشتراكي عقب استقلالها ذلك أن الإتحاد السوفياتي سابقا أيّد حركات التحرر سرعان ما أعلنت فشلها في هذا النهج و فشلها في تحقيق التنمية كذلك لاعتمادها على العنصر الأجنبي في التحول الاقتصادي،وهذا ما سمح للشركات المتعددة الجنسيات من بسط سيطرتها على الإقتصادات الوطنية من خلال استغلال اليد العاملة الرخيصة و تقليل من تكلفة نقل المواد الأولية كما أن تخصص الدول الافريقية في تصدير المواد الخام جعلها تتحمل عبئ تقلبات الأسواق العالمية كونها لا تتحكم فيها، هذا التخصص مرده ضعف البنى التحتية و إهمال المجال الزراعي، الذي مزال يعتمد على الأدوات التقليدية بالإضافة إلى عدم تكييفه مع تقلبات المناخ و الهجرة الريفية.

وباعتبار أن الدول الإفريقي هي دول ريعية فإن حكوماتها استخدمت عائدات هذا الريع كوسيلة ضغط حيث لا يحق لمن لا يشارك في العملية الإنتاجية الحصول على نصيب من الناتج و بالتالي لا يحق له المطالبة بحقوقه السياسية، إلى جانب أن الشركات الأجنبية هي من تقوم بعملية التنقيب فهي من تتولى بيعها في الأسواق العالمية و بالتالي فإن فوائد الريع تتم بواسطة بنوك أجنبية مما يصعب عملية استرجاعها[2]. وما عرقل العملية التنموية التي تعتبر الأساس في بناء الدولة هي الرشوة،و الفساد حيث تشير تقديرات البنك الدولي فإن الدول الإفريقية تفقد حوالي 25 بالمائة من مجموع دخلها أي 148 مليار دولار سنويا بسبب الفساد، كما تنفق الشركات الصغيرة لحجم نسبة قد تصل 8 بالمائة من إيراداتها على الرشوة[3].

---

[1] عربي بومدين،مرجع سابق،ص28

[2] جبابلية عبد الحفيظ،مرجع سابق،ص155

[3] رو وبرت بيشل،مقال الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :إلى انخفاض أم استمرار الأمور على حالها؟،مجلد الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،أخبار و أفكار،إصدار البنك الدولي، جانفي 2008،مجلد 2، ع1،ص2

من بين السلبيات أن الرشوة و الفساد تهددان شرعية الحكومات حيث تكون عملية صنع القرار مسيطر عليها من طرف أشخاص وصلوا للسلطة من اجل جمع الثروات، وبالتالي يكون الامتثال الضريبي ضعيف بسبب تدني مستوى الثقة،هذا ما يؤثر على مناخ الاستثمار ،ذلك ان الجهاز القضائي ضعيف بسبب هيمنة السلطة التنفيذية على المؤسسة التشريعية و القضائية ،لهذا عجزت الدول الإفريقية على محاربة هذه الظاهرة بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني،والتقيد المفروض على وسائل الإعلام[1].

و يتضمن الدول التالي مؤشرات الفساد في إفريقيا وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية،حيث يبين المؤشر الذي هو عبارة عن نقاط تعبر عن شدة الفساد إذا كانت من 0 إلى أقل من 50، و إلى 100 إذا كانت الدولة نظيفة للغاية.وضم الإحصاء 177 دولة في العالم ،حيث ركز الإحصاء لسنة 2016 على الصلة بين الفساد و عدم المساواة التي تتغذى على بعضها البعض لخلق حلقة مفرغة بين الفساد و التوزيع غير المتساوي للسلطة في المجتمع و التوزيع الغير متكافئ للثروة،ويؤدي التفاعل بين الفساد و اللامساواة أيضا إلى تغذية الشعبوية ،فعندما يفشل القادة التقليديون في التصدي للفساد ،تنمو عدم ثقة المواطنين مما يحول الأشخاص إلى قادة شعبيين يعدون بكسر حلقة الفساد ،ولكن على العكس يؤدي ذلك إلى تفاقم التوترات التي غذت الطفرة الشعبية بدل حلها[2].و يعتمد هذا التصنيف على مؤشر مدركات الفساد و هو مؤشر عالمي لا يعني إدراك الفساد و إثباته بدليل،بقدر ما هو مؤشر للأداء القطري للسياسات والمؤسسات وتقرير التنافسية العالمي الصادرين عن البنك الدولي و منتدى الاقتصاد العالمي[3].

---

[1] روبرت بيشيل،مرجع سابق،ص

[2] Paul Banoba ;SUB SAHARAN AFRICA :CORRUPTION IS A BIG ISSUE IN 2016 AAFRICAN ELECTION ;IN TRANSPARENCY INTERNATIONAL ;25 JANAUARY 2017 ;IN WWW.TRANSPARENCY.ORG(2017/05/09)(13:00) .

[3] ريك ميسيك،قائمة التدفق بالتدابير المطلوب من الحكومات المنظمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،مجلد الشرق الأوسط و شمال إفريقيا:إدارة الحكم أخبار و أفكار،جانفي 2008 ،المجلد 2،العدد 1،البنك الدولي ،ص13.

الملحق 2:جدول مؤشر الفساد في إفريقيا لسنة 2016

المرتبة عالميا	المرتب إفريقيا	الدولة	النقطة في 2016	النقطة في 2015	النقطة في 2014	النقطة في 2013	النقطةفي 2012
35	1	بوتسوانا	60	63	63	64	65
38	2	رأس الأخضر	59	55	57	58	60
50	3	رواندا	54	54	49	35	35
62	4	ساوتومي	46	42	42	42	42
64	5	سنغال	45	44	43	41	36
64	6	جنوب إفريقيا	45	44	43	41	36
70	7	غانا	43	47	48	46	45
72	8	بوركينافاسو	42	38	38	38	38
75	9	تونس	41	38	40	41	41
83	10	ليسوتو	39	44	49	49	45
87	11	زامبيا	38	38	38	38	37
90	12	ليبيريا	37	37	37	38	41
90	13	المغرب	37	36	39	37	37
95	14	بينين	36	37	39	36	36
101	15	الغابون	35	34	37	34	33
101	16	النيجير	35	34	35	34	33
108	17	الجزائر	34	36	36	36	34
108	18	كوت ديفوار	34	32	32	27	29
108	19	مصر	34	36	37	32	32
108	20	اثيوبيا	34	33	33	33	33
116	21	مالي	32	35	32	28	34
116	22	تنزانيا	32	30	31	33	35
116	23	طوغو	32	32	29	29	30
120	24	مالاوي	31	31	33	37	37
123	25	جيبوتي	30	34	34	36	36
123	26	سيراليون	30	29	31	30	31
136	27	نيجيريا	28	26	27	25	27
142	28	غينيا	27	25	25	24	24
142	29	موريطانيا	27	31	30	30	31
142	30	موزمبيق	27	31	31	30	31
145	31	كاميرون	26	27	27	25	26
145	32	غامبيا	26	28	29	28	34
145	33	كينيا	26	25	25	27	27

151	34	أوغندا	25	25	26	26	29
154	35	زيمبابوي	22	21	21	21	20
156	36	الكونغو الديمقراطية	21	22	22	22	21
159	37	بورندي	20	21	20	21	19
159	39	إفريقيا الوسطى	20	24	24	25	26
159	40	تشاد	20	22	22	19	19
159	41	جمهورية الكونغو	20	23	23	22	26
164	42	أنغولا	18	15	19	23	22
164	43	اريتيريا	18	18	18	20	25
168	44	غينيا بيساو	16	17	19	19	25
170	45	ليبيا	14	16	18	15	21
170	46	السودان	14	12	11	11	13
175	47	جنوب السودان	11	15	15	14	N /A
176	48	صومال	10	8	8	8	8

المصدر :منظمة الشفافية الدولية،بتصرف،من موقع:

(22:30)(2017/05/09)www.transparency.org/feature/africa_corruption

الملاحظ في الجدول أن الإحصاء شمل معظم الدول الإفريقية،فمن مجمل 55 دولة ظهرت 48 دولة أقلها فسادا بوتسوانا، رأس الأخضر ،وروندا،وأكثرها فسادا جنوب السودان و الصومال، لوجود اختلالات على مستوى المؤسسات أو عدم وجودها أصلا بالإضافة إلى غياب سلطة قضائية فعالة، وعدم امتلاك القادة الأفارقة الإرادة لمحاربة الظاهرة[1]،ويكون الفساد في معظم الأحيان بالتواطؤ بين الشركات والسياسيين حيث يتم إخراج مليارات من العائدات من الإقتصادات الوطنية و يستفيد منها قلة على حساب الكثيرين و هذا الفساد الكبير في النظام ينتهك حقوق الانسان و يمنع التنمية المستدامة و يثني الإقصاء الإجتماعي.و رغم كل هذا فإن الدول التي تقع في أعلى الترتيب لا يعني أنها خالية تماما من الفساد رغم أنها تتمتع بدرجة عاليا من حرية الصحافة و الحصول على معلومات عن الإنفاق العام و معايير أخرى لنزاهة الموظفين العموميين و النظم القضائية المستقلة ،ذلك أنها لا تتمتع من الحصانة من الصفقات المغلقة و تضارب المصالح و التمويل الغير مشروع ،والقانون الغير المستقر الذي يمكن أن يشوه السياسة العام وتفاقم الفساد في الداخل و الخارج[2].

[1] **ibid**
[2] ibid

من جهة أخرى، يعرف على الاقتصادات الإفريقية تبعيتها للدول الغربية،كون أن تشكيل الاقتصاد الإفريقي كان وفق رؤية رأسمالية تخدم متزعمي هذا الاتجاه أي الاقتصادات البريطانية و الفرنسية وغيرها ،إذ نجد أن هذا التشكيل ركز على جعل اقتصادات إفريقيا اقتصادية ريعية تعتمد أساسا على المواد الاستخراجية التي تشتريها الدول المصنعة بأرخص الأثمان لتعيد بيعها للدول الإفريقية بأغلى الأثمان كما أن العديد من التعاملات المصرفية تتم في بنوك و مؤسسات مالية غربية.إلى جانب ذلك القروض و المساعدات المشروطة التي حصلت عليها الدول الإفريقية مقابل بعض الشروط السياسية إلى جانب فوائد الديون التي أنهكت كاهل الميزانيات الافريقية. ومع تسارع وتيرة النمو في إفريقيا من 3.1 في المائة في العام 2000 إلى 6.1 في المائة في العام 2007 ، وذلك نتيجة لتحسن سياسات الاقتصاد الكلي،والأسعار المواتية للسلع الأولية، والزيادة الكبيرة في المعونات والتدفقات الرأسمالية ،إذ ارتبطت بهذه النمو انفتاح سياسي صاحبه تراجع في معدلات الفقر إذ هبطت نسبة الأفارقة الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم من 58 في المائة في العام 1996،إلى 50 في المائة في الربع الأول من العام 2009 واستقر معدل انتشار الإيدز،وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الإبتدائي[1].

لكن هناك من المنظمات من ربط هذا النمو و هذه النتائج الايجابية بالقروض المصحوبة ببعض الشروط و التي منحت من طرف هيئات و منظمات مالية دولية،لكن سرعان ما كشفت الأزمة المالية العالمية التي نشبت في أعقاب أزمتي الغذاء والوقود في عامي 2007 و 2008 التي كان لها آثار كبيرة على البلدان الأفريقية اتخذت شكل تراجع أسعار المواد الأولية وعائدات السياحة والصادرات وتحويلات المغتربين والمهاجرين وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة،وتهدد هذه الأزمة بانحراف التقدم الذي تحقق في السنوات الماضية عن مساره. فقد هبطت تحويلات المغتربين والمهاجرين الأفارقة إلى المنطقة والتي كانت تصل إلى 20 مليار دولار سنويا قبل الأزمة المالية بنسبة تتراوح بين 4 و 8 في المائة لتضر ضررا بالغا ببلدان مثل ليسوتو حيث كانت هذه التحويلات تشكل في العادة 29 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وانخفضت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بنسبة 40 في المائة في النصف الثاني من السنة المالية 2009 ، بعد أن قفزت إلى 53 مليار دولار في العام 2007 وكانت تمول الاستثمارات المطلوبة بشدة

---

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي ،لسنة 2009،

http://www.cosob.org/wp-content/uploads/2015/0 --2009.pdf (15/05/2017)(14:00)

في مشروعات البنية الأساسية والسلع الأولية[1]. و هذا ما يعكس أن ارتفاع المواد النفطية قبل الأزمة هو السبب في الاستقرار السياسي و ان كل تقدم أحرزته إفريقيا مرده الى ذلك و ليس للقروض و المساعدات التي قدمتها مختلف الهيئات. وبلغت نسبة الديون 44.3 في المائة في السنة المالية 2009 ليبلغ إجماليا 8.2 مليار دولار من أجل مساندة 99 مشروعا هي كما يلي [2]:

ما يقدر بـ 362 مليون دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء،والتعمير، و 7.9 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية بينها مليارا دولار من المنح، و 45.5 مليون دولار من المنح في إطار مبادرة تخفيض ديون البلدان و هي كوت ديفوار و توغو .

التحديات الاجتماعية:

من بين التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في إفريقيا ،الفقر و البطالة و المجاعة بسبب التدهور الاقتصادي ووجود الاستدانة العالية بالإضافة إلى الأمراض والأوبئة مما يغذي مصادر الإحباط ويزيد من احتمالات الولوج إلى عالم الجريمة و التمرد بناء على متلازمة الأمن والتنمية،خاصة تزايد معدلات النمو الديمغرافي و هذا ما جعل البلدان الافريقية تتذيل قائمة الدول من حيث التنمية البشرية،في تصنيف مؤشر التنمية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ضم 186 نالت منها الدول الافريقية المراتب الأخيرة.

التصنيف العالمي	الدولة	البيانات	التصنيف العالمي	الدولة	البيانات
82	الجزائر	0,74	111	الغابون	0,68
93	ليبيا	0,72	114	جنوب إفريقيا	0,67
94	تونس	0,72	133	كونغو برازافيل	0,59
105	بوتسوانا	0,70	134	غينيا الإستوائية	0,59
106	مصر	0,69	138	غانا	0,58
120	راس الاخضر	0,65	142	سان تومي	0,56
124	المغرب	0,63	143	كينيا	0,55
132	زامبيا	0,59	147	انغولا	0.53
149	تنزانيا	0,52	152	بابوا غينيا الجديدة	0,51

[1] نفس المرجع ،ص31

[2] نفس المرجع ،ص 32

150	الكاميرون	0,51	153	موريطانيا	0,53
151	نيجيريا	0,51	154	مدغشقر	0,51
155	زيمبابوي	0,51	160	بينين	0,48
157	ليسوتو	0,50	161	رواندا	0,48
158	جزر القمر	0,50	163	السودان	0,48
166	جنوب السودان	0,47	164	اوغندا	0,48
167	السنغال	0,47	165	الطوغو	0,48
168	جيبوتي	0,47	171	مالاوي	0,45
170	الكوت ديفوار	0,46	172	غامبيا	0,44
175	الكونغو-كينشاسا	0,43	173	اثيوبيا	0,44
176	غينيا بيساو	0,42	178	مالي	0,42
177	موزمبيق	0,42	179	سيراليون	0,41
181	بوركينافاسو	0,40	180	غينيا	0,41
182	بوروندي	0,40	185	النيجر	0,35
183	تشاد	0,39	186	إفريقيا الوسطى	0,35
184	إيريتيريا	0,39			

المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-2014- actualitix.com بتصرف[1].

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ أن الدول الإفريقي جاءت متسلسلة الترتيب الأخير و ذلك راجع لتراجع المستوى التعليمي و مستوى الصحة و الناتج الداخلي الإجمالي للفرد و هي معطيات يتم بها قياس مؤشر التنمية البشرية المعتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 1990 لتحديد وضعية التنمية البشرية في بلد ما.

[1] المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-2014- actualitix.com بتصرف.

التحديات الأمنية و العسكرية:

تشهد إفريقيا العديد من الصراعات مما يتطلب من كل دولة أن يكون جهازها الأمني و العسكري قوي خاصة في ظل تنامي الجريمة المنظمة و العابرة للحدود، وبرجوع إلى مفهوم الدولة الفاشلة نجد أنّ هذا التحدي يمثل العنصر الأساسي الذي تقوم عليه عملية البناء كما انه العنصر الأساسي الذي يحدد فشل الدولة ،و بتراجع دور الأجهزة الأمنية التي تعتبر أقرب للبوليس المحلي منه إلى جيش نظامي،فقدت الأنظمة شرعيتها ،لأنه أصبح من يملك القوة يملك الشرعية في الحكم،و ذلك بسبب ارتفاع الانقلابات العسكرية و الحروب الأهلية [1].

لهذا أول تحدي امني تواجهه الدول الإفريقية هو ظاهرة الانقلابات العسكرية ،الهيئة الأقوى التي تفتقر للمنافسين وهذا ما ساعدها في تولي الحكم الذي يصطدم فيما بعد بعدة مشاكل تهدد وجودها كما أنه يساهم في العديد من الحالات في نشر الاستقرار و الصراعات الإثنية ذلك أن النخبة المكونة للجيش يتم اختيارها على أساس اثني و لا تؤخذ مقارنة بالتعداد السكاني مثل ما حدث في رواندا وهو ماجعل الجيش يتورط في الاغتيالات و الإبادات.و رغم وجود مواثيق دولية تنص على عدم الاعتراف بكل رئيس جاء عن طريق الإنقلاب، وهو ما ينطبق على الاتحاد الإفريقي ،لكن نجد أن معظم القادة الأفارقة هم قادة عسكريون تلقوا تدريبات في أكاديميات خارجية و هذا لا يعني بالضرورة وجود علاقة بين الإنقلابات العسكرية و هذه الأكاديميات بقدر ما هو عدم تكريس الخبرة المكتسبة في خدمة الوطن.ومنه نصل إلى أن تكريس التداول السلمي على السلطة أهم ما يُنجح عملي بناء الدولة ذلك أن قبول المحكومين بالحاكم نابع من الإرادة وهذا مايسهل خضوعهم له و تشكيل وحد وطنية لا تعترف بالكيانات الصغيرة.و ساهم الانفلات الأمني في استفحال الجريمة المنظمة بسبب الميوع في الحدود و خاصة الإرهاب ،في ظل افتقار الجيوش للوسائل اللوجيستيكية مما أثر على مهامها،و سهل انتقال العصابات و الأسلحة ،ذلك أن المؤسسة العسكرية في إفريقيا هي نتاج استعماري تقتصر مهمتها على حماية الأمن الداخلي فهي غير محترفة لأنها لم تشارك في حروب خارجية،و هي غير قادرة على حماية حدودها وبهذا تشكل الجيوش والمؤسسات العسكرية عبئا على ميزانية الدول الإفريقية و أصبحت مصدرا للتهديد بالانقلاب العسكري،و عند تولي العسكريين للسلطة تجدهم يميلون للعنف و الاعتقالات و تطهير المجتمع المدني ،كما يسعون

---

[1] عربي بومدين،مرجع سابق،ص30

لإضفاء شرعية وهمية من خلال تنظيم انتخابات غير شفافة و إنشاء يتحكمون بها،و هو ما أدى إلى نشوء صراعات اثنية بسبب حدوث انشقاقات على مستوى النخبة الحاكمة نفسها،فمنذ 1950 عرفت قارة إفريقيا 200 انقلاب عسكري،أكثرها في الدول المبينة أدناه:

الـدولـة	السـنـة
نيجيريا	1976-1975-1966
غانا	1993-1985-1983
موريطانيا	إنقلابـيـن في 2008
جمهورية غينيا	إنقلابـيـن في 2008
غينيا بيساو	محـاولة إنـقـلابـيـة في 2008
السودان	1992-1990-1976-1971-1969-1958-1957و محـاولة إنـقـلابـية في 2004
مصر	2013-1952

المصدر :مجموعة من المقالات

الملاحظ أن معظم هذه الدول هي دول يتفشى فيها الفقر و من جهة أخرى تتمتع بثروات طبيعية ذلك يعني أن الانقلابات العسكرية ما هي الا صراع على الثروات.هذا إلى جانب الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تؤدي دورا بارز في إعاقة عملية بناء الدولة،فتشهد منطقة الساحل الإفريقي مثلا رواجا للاتجار غير المشروع بالأسلحة،خصوصا بعد انهيار نظام معمر القذافي، وفتح مخازن السلاح، إضافة إلى بعض الأنشطة الغير مشروعة كالاختطاف وطلب الفدية، و التهريب ، والهجرة الغير شرعية[1].

[1] عربي بومدين،مرجع سابق،ص30

خــلاصة الــفــصل الـثاني:

إن سبب فشل الدولة في إفريقيا متعلق بالمتغير الإقتصادي و أزمة توزيع، ذلك ان معظم الدول التي عرفت صراعات إثنية اشتكت فيها هذه الجماعات غياب العدالة التوزيعية بين الإثنيات المختلفة، وأن الصراعات الاثنية ماهي إلا نتيجة و ليست سببا ذلك أن الحكومات الإفريقية غذت الفروقات العرقية مما ولد شعور الإقصاء لدى جماعة دون أخرى، كما أن الإنشقاقات على مستوى السلطة ساهمت في تغذية أسباب الصراعات الإثنية بسبب العودة للولاءات دون القطرية،هذا ما جعل عملية بناء الدولة في إفريقيا تصطدم بالعديد من التحديات يتطلب في مواجهتها تحقيق بنية هيكلية تنطلق من البيئة المحلية، التي تراعي التعدد العرقي بل توظفه في عملية البناء، فضلا عن إجراء تحولات سياسية تسمح بتبني النظم الديمقراطية تلغي كافة أشكال التمايز و تسمح بالتداول السلس على السلطة، و أن يسبق كل هذا تنمية إقتصادية تهدف لتحسين مستوى المعيشة وتحقق تنمية بشرية.

تمهـــيد

تعد رواندا من الدول الإفريقية التي تعرف تعددا إثنيا في تركيبتها المجتمعية،هذا التعدد كان يمثل احد طرفي صراع دام لعدة سنوات انتهى بإبادة هي الأسوأ و الأبشع في تاريخ إفريقيا.فمنطقة البحيرات الكبرى التي تنتمي إليها رواندا هي منطقة جيواستراتيجية، و هو ما جعل من رواندا بوابة إفريقيا،لقربها من منطقة القرن الإفريقي، و هي من دول حوض النيل.

عليه سوف نتطرق ضمن فصلنا المعنون ب **رواندا من الصراع إلى بناء دولة** إلى مايلي :

الـمـــبحث الأول: روانـــدا الموقع و المؤهلات.

المطلب الأول :الموقع و الإمكانيات الإقتصادية.

المطلب الثاني: التكوين العرقي في رواندا.

المـبحـث الـثـانـي: النـــزاع الإثـنـي في رواندا

المطلب الأول :مسار النزاع بين الهوتو والتوتسي

المطلب الثاني: جريمة الإبادة الجماعية

المطلب الثالث: امتداد الصراع إلى الدول المجاورة

المبحث الثالث: رواندا بعد الحرب الأهلية:مرحلة البناء

المطلب الأول: العدالة الانتقالية في رواندا
المطلب الثاني: المحاكم التقليدية ودورها في تشكيل الهوية الوطنية
المطلب الثالث:بناء المؤسسات

المبحث الأول: رواندا الموقع و المؤهلات:

تعتبر رواندا من أهم دول منطقة البحيرات الكبرى كما تعتبر فاعلا إقليميا أساسيا في المنطقة ،وهذا للمؤهلات التي تحتويها.

المطلب الأول :الموقع و الإمكانيات الاقتصادية

تقع رواندا وعاصمتها كيغالي، وسط القارة الإفريقية يحدها شمالا أوغندا،غربا الزائي، جنوبا بورندي،شرقا تنزانيا، و تبلغ مساحتها 26338 كم²،و عدد سكانها 12 مليون نسمة،سطحها عبارة عن منطقة جبلية وعرة عالية تنبع منها كثير من الأنهار أهمها:نهر النيل، و فيها بحيرات و مستنقعات أهمها،بحيرة كيفو،وتمتد في الشمال الغربي سلسلة جبلية بركانية و تعتبر روندا دولة حبيسة ليس لها سواحل إذ يتم نقل تجارتها البحرية عبر مينائي دار السلام في تنزانيا،و مومباسا في كينيا [1].

الملحق 3:موقع رواندا

المصدر: http://www.jeuneafrique.com/pays/rwanda/ تاريخ الزيارة :2017/05/17 على الساعة 11:30

[1] آمنة أبو حجر،الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن عمان ،ص254

- **المناخ:**

يمر خط الإستواء بالقرب من رواندا و رغم ذلك تعتدل فيها الحرارة بسبب ارتفاع سطحها و هطول الأمطار طوال العام و بغزارة،و لكثرة الأمطار فيها تنمو فيها الغابات الاستوائية و حشائش السفانا التي تربى فيها الحيوانات ،و تعادل الأرض الصالحة للزراعة 29 بالمائة من مساحة البلاد، ويزرع فيها البن،الكاكاو، الموز، القطن ، التبغ ، الشاي الأخضر، و بعض الفواكه الإستوائية.

- **الثروات الطبيعية:**

باعتبار رواندا بلدا فقيرا فإنها لا تعتمد على الصناعات الثقيلة،باستثناء بعض الصناعات الخفيفة التقليدية ، كما يستخرج منها القصدير ، الذهب ، الحديد ،فقوتها البشرية العاملة تقدر بـ 93 بالمائة من السكان معظمهم موجود في قطاع الزراعة[1].

جدول يوضح السكان في رواندا:

السكان	12,1 مليون نسمة
النمو الديمغرافي السنوي	2,5 بالمائة
متوسط العمر	17,8 بالمائة
الكثافة السكانية	471 ن/كم²
سكان الحضر	30,8 بالمائة
متوسط العمر عند الولادة	64,2 بالمائة
و فيات الرضع أقل من 5 سنوات	31,1 بالمائة
محو أمية الكبار	71,24 بالمائة
إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم (الثانوي)	32,8 بالمائة
عدم المساواة بين الجنسين (التصنيف يضم 188 دولة)	80
مؤشر التنمية البشرية (التصنيف يضم 188 دولة)	163
لغات	الرسمية: كينيارواندا،الفرنسية،الانجليزية،
الديانة	الوثنية،المسيحية، الإسلام

المصدر http://www.jeuneafrique.com/pays/rwanda/population(12:00)(2017/05/17)

[1] آمنة أبوحجر ،مرجع سابق،ص255

الـــــملحق 3:الموارد الإقتصادية:[1]

العمـلة	الفرنك 100 فرنك= 0,11 أورو 100 فرنك = 0,14 دولار
الناتج المحلي الخام	8,34 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	723 دولار
توزيع PIB	الابتدائي 35 بالمائة الثانوي:15 بالمائة التعليم العالي: 50 بالمائة
التضخم	5,33 بالمائة
واردات الإستثمار الأجنبي المباشر	471 مليون دولار
تحويلات المهاجرين	161 مليون دولار
تنوع حجم الصادرات	7,84 بالمائة
تنوع الميزان التجاري	4,8 – بالمائة
ميزان الحساب التجاري بالنسبة لـ PIB	16,60 – بالمائة
نسبة العجز/الفائض بالنسبة لـ PIB	5- بالمائة
حجم الديون بالنسبة لـ PIB	44,16 بالمائة
مرتبة الفساد	50 (التصنيف ضم 177 دولة)
تغلغل الهاتف المحمول	56 بالمائة

المصدر http://www.jeuneafrique.com/pays/rwanda/reperes-economiques(2017/05/17)(22:51)

المطلب الثاني: التكوين العرقي في روندا

قطنت دولة رواندا ثلاث مجموعات عرقية هي الهوتو و التوتسي و التواس،ولعب المستعمر دورا في التحريض بين هذه المجموعة ،فعرقية التواس هي الأقل من بين القبيلتين الاخريتين، لا يتجاوز عددها 10000 شخص عاملتهم كل من الهوتو و التوتسي بنظرة دونية إقصائية،أما الهوتو فكانوا العبيد في حين كانت معاملة التوتسيين معاملة أرسطقراطية بارزة من الألمان في البداية(1896–1916) و من ثم البلجيكيين (1916–1962) ذلك أن معاوني الإستعمار كانوا من التوتسيين الذين وظفهم البلجيكيين في

[1] الملحق رقم 03 الموارد الإقتصادية،

http://www.jeuneafrique.com/pays/rwanda/rep-economiques(2017/05/17)(22:51).

الإدارات، كما درب البعض منهم في المدارس الإستعمارية، و أيضا التبشير الكاثوليكي[1].ينقسم التعداد السكاني لرواندا بين الهوتو الذين يؤلفون ما يقرب من 85 في المائة من عدد السكان والتوتسي 14 في المائة والتوا 1 في المائة.فالحراك الاجتماعي كان غير مستبعد ذلك أن من يملك المال و العدد الكبير من الماشية من الهوتو كان يمكن استيعابه من طرف التوتسي، إضافة إلى أن الفقراء من التوتسي كان ينظر إليهم على أنهم هوتو، كذلك كان يوجد نظام عشائري عامل، تعرف فيه عشيرة التوتسي باسم ناينغينيا أو أقوى الأقوياء. وقد عمل الناينغينيا طوال القرن التاسع عشر على توسيع نطاق نفوذهم عن طريق الغزو وبتوفير الحماية في مقابل جزية تدفع[2].

فرغم أن القبيلتين كانتا متعايشتان في فترة الاستعمار الألماني إلا أن في فترة الإدارة الإستعمارية البلجيكية بدأت تطفو ملامح التمييز بين القبيلتين[3].ففي الفترة بين 1925-1933 قام المستعمر البلجيكي باقصاء عناصر الهوتو النادرة الموجودة في الإدارة البلدية ،وفي 1950 اهتموا بالحركة المستقلة التي تنتمي للتوتسي كونها تساند عملية التمدن التي يسعى إليها المستعمر وقاموا بتوزيع هذه المناصب على التوتسيين،وهو دفع بنخبة الهوتو إلى قيادة ثورة إجتماعية برعاية الكنيسة لتنتهي بتغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري ،وسيطر الهوتو على البنية الفوقية السياسية وهو ماشكل تهديدا للتوتسيين الذين هاجروا إلى الدول المجاورة،مثل بوروندي ، الكونغو كينشاسا،أوغندا،وبعدها حصلت رواندا على الإستقلال في الأول من جويلية 1962[4].

[1] سيلفستر نتيبانتجانيا،منطقة البحيرات الكبرى من عصر الاضطرابات و العنف إلى الإستقرار،اجتماع لجنة السلام وحل المنازعات المنبثقة عن رابطة مجالس الشيوخ و الشورى و المجالس المماثلة في إفريقيا و العالم العربيو المنعقد في بوجمبورا،بوروندي،في الفترة 2-3 مارس 2009،
http ://www.qiraatafrican.com/home/new/-(2017/05/17)(22:32)

[2] برنامج التوعية المعني بالابادة الجماعية في رواندا و الأمم المتحدة على الموقع:

http://www.un.org/ar/preventgenocide/rwanda/rwandagenocide.shtml(2017/05/17)(22:32)

[3] سيلفستر نتيبانتجانيا، مرجع سابق.

[4] سيلفستر نتيبانتجانيا، مرجع سابق.

المـبـحـث الثـاني: الـــنزاع الإثـــني في رواندا:

عرفت رواندا شهرة على الصعيد الدولي بسبب الصراع الإثني الذي دار على أراضيها بين قبيلتي الهوتو و التوتسي، و التي أدت إلى الإبادة سنة 1994.

المطلب الأول :مسار النزاع بين الهوتو والتوتسي:

في مؤتمر برلين الإستعماري لعام 1884-1885، منحت أراضي رواندا لألمانيا،وبما أن الألمان لم يمارسوا أي سلطة مباشرة، حاولوا بدلا من ذلك إقامة مستعمرة من خلال القادة المحليين،و تستند في ذلك إلى نظرية هاميتس، التي ترى أن البيض مرتبطين بجلب الحضارة لإفريقيا، و لهذا اختار الألمان التوتسي على الهوتو وعزز المستعمرون الألمان ذلك[1].و بعدها تخلى المستعمر الألماني عن سيطرته لرواندا لصالح الإدارة البلجيكية، و في خمسينيات القرن الماضي،عرفت رواندا بداية حالات العنف بين الهوتو والتي كانت تمثل حكم الأغلبية و التوتسي التي قاومت عملية التحول الديمقراطي في 1959،حين وقعت ما يعرف بثورة فلاحي الهوتو أو الثورة الإجتماعية ،قتل فيها الهوتو المئات من التوتسي،وهجر الألاف للدول المجاورة،و استمرت هذه الثورة إلى 1961،التي انهت وقف سيطرة التوتسي على الحكم[2].

و عقب استقلال رواندا، أخذ التوتسيون اللاجئون في الدول المجاورة،في تنزانيا و الزائير بالسعي لإسترداد مواقعهم ،في رواندا حيث عرفت الفترة 1962-1967 أعمال العنف و العديد من الهجمات و بحلول أواخر الثمانينات كان نحو 480 ألف من الروانديين تحولوا إلى لاجئين في بوروندي و أوغندا ،وزائير وتنزانيا،و نادوا بتفعيل القانون الدولي لكن الرئيس البورندي آنذاك **جوفنال هابياريمانا** رفض ذلك بحجة زيادة الضغط السكاني و قلة الفرص الإقتصادية.

في عام 1988 أنشأ في اوغندا الجبهة الوطنية الرواندية،للمطالبة بعودة الروانديين و إعادة المنفيين إلى أرض الوطن ،وهي حركة عسكرية سياسية، ذات أهداف منها عودة الروانديين و إعادة تشكيل الحكومة الرواندية ،وتقاسم السلطة،و ضمت الجبهة بصفة خاصة التوتسيين بإستثناء بعض الهوتو، و ضمت مقاتلين ضمن صفوف المقاومة التابع للرئيس السابق **يوري موسيفيني** ،الذي أسقط الحكومة الأوغندية عام 1986 [3].

1
2
3

في أكتوبر 1990، شنت الجبهة هجوما على روندا من أوغندا ،راح ضحيتها العديد من المشردين، وفي أوت 1993،تم التوقيع على اتفاق سلام برعاية منظمة الوحدة الإفريقية، و دول المنطقة الذي كان في أروشا و الذي وضع حدا للصراع بين الحكومة التي كانت بيد الهوتو آنذاك وبين الجبهة الوطنية الرواندية المعارضة، و في أكتوبر 1993 تلقت رواندا مساعدات من مجلس مجلس الأمن الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة لرواندا،غير ان هذا الاتفاق تمت نقضه من طرف أحزاب سياسية رواندية مشاركة فيه بسبب تأخره في التنفيذ ،أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان أكثر تدهورا[1].

هذا يدل على أن الدولة الرواندية خلال هذه المرحلة بدأت تعرف نوعا من الفشل بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، إنهيار مؤسساتها،وفقدانها للشرعية، و تفشي حالة اللإستقرار و اللأمن و عدم قدرة الحكومة أنذاك على توفير الأمن لمواطنيها.

الـمـطـلـب الـثـانـي: جـريـمـة الإبـادة الجـمـاعـية:

أشعل مقتل الرئيس الرواندي في حادثة إسقاط الطائرة في 6 أفريل 1994، الحرب الأهلية من جديد،حيث بدأت عمليات قتل واسعة في حق التوتسي بعد 24 ساعة من هذه الحادثة،و في ظل هذه الأوضاع سعى الغرب إلى لإجلاء1238 من رعياه من المنطقة من خلال عملية **آماريليس** ،بدء بفرنسا التي سحبت 454 من بعثتها، كما سحبت بلجيكا كل قواتها ،و خفض مجلس الأمن عدد القوات الاممية من 2500 إلى 270 ، في سابقة تدل على الوضع المتدني و البشاعة التي وصلت إليها الإبادة، لتقوم فرنسا في 23 جوان بعملية **تركواز** الذي ساهم في فرار المتورطين في الإبادة من الهوتو،وفي أيام قليلة سيطرت الجبهة الوطنية على العاصمة كيجالي، وتم تفكيك الجيش وفرار الميليشيات[2].

[1] برنامج التوعية المعني بالإبادة في روندا و الأمم المتحدة، مرجع سابق

[2] يونس موشومبا،قراءة في تحول روندا من الإقتتال إلى التعايش،مجلة قراءات افريقية، على الموقع:

http://www.qiraatafrican.com/home/new/(2017/05/22)(22:13)

فلعدة أسابيع قتل خلالها ما يقارب مليون شخص ، واغتصاب مابين 150 ألف و 250 ألف من النساء،حيث قتل الحرس الجمهوري مدنيين من التوتسي ،كما أقيمت حواجز للتحقق من هوية التوتسيين وفي وقت لاحق؛ تم قتل رئيسة الوزراء **أجاثا أويلينغييمانا**، و 10 من قوات حفظ السلام البلجيكيين بطريقة بشعة وهو مادفعها إلى سحب قواتها،في هجوم جنود حكوميين روانديين على بيتها،كما تم قتل البعض من الهوتو المعتدلين[1].ففي الوقت الذي يفترض أن يزيد عدد البعثات الدولية قامت الدول الغربية و على رأسها فرنسا و بلجيكا بسحب قواتها وهو ما مهد لأزمة أكثر حدة في الأفق.

المطلب الثالث: امتداد الصراع إلى الدول المجاورة:

إن فتيل الأزمة انطلق من بورندي في سنة 1965 عندما حاول الهوتو و قوات الدرك بانقلاب سياسي و الذي كان بتواطئ من قادة سياسيين من الهوتو، واعتبرت أولى المواجهات التي حولت الصراع إلى طائفي سياسي، انتقل إلى استعمال العنف الذي دمر الحياة الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية في بوروندي.

و في 1972 تمرد الهوتو في تنزانيا عندما حاول بعض التنزانيين طرد التوسيين من المناطق الحدودية وكان رد فعل السلطة هو استئصال عناصر الهوتو حيث قدر عدد ضحايا المجازر بـ 800 إلى 1200 شخص في ظرف ستة أيام، وتعتبر أزمة روندي أكثر حدة من أزمة رواندا،ذلك ان قتل الناس في منازلهم بناء على مكان ميلادهم و قتل الأطفال حتى لا تتم الإستفاد منهم مجتمعيا فهو رعب مطلق،وفي سنة 1988 ظهرت في بوروندي ما يسمى أحداث نتاجاومارا التي سيطرت على البلاد منذ 1962،أما أوغندا فهي الأخرى كانت ضلعا في الحرب الأهلية ،حيث شنت من أراضيها الجبهة الوطنية الروندية هجوما على روندا،و هو ما وصفه المحللون بالنقطة التي قلبت المعادلة في منطقة البحيرات[2].

لهذا أصبحت منطقة البحيرات الكبرى بؤرة توتر في إفريقيا،حيث بدأت الأزمة ببوروندي ثم رواندا،تلتها أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية،و تنزانيا التي أصبحت فيما بعدا مقرا للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في رواندا.

[1] برنامج التوعية المعني بالإبادة في رواندا و الأمم المتحدة،نفس المرجع

[2] سيلفيستر تيبانتجانيا، منطقة البحيرات الكبرى من عصر الأضطرابات و العنف إلى الإستقرار، مرجع سابق

كما أن التوزيع الإثني في منطقة البحيرات الكبرى،كان مبني وفق رؤى المستعمر،حيث نجد أن مشاعر الغضب والكراهية بين القبيلتين (الهوتو و التوتسي) هي نفسها في كل دول المنطقة ، وهو ما يدل على ان هذا التشتت و التفرقة بين أبناء الشعب الواحد و القبيلة الواحدة هو من مصالح الدول التي سحبت قواتها الإنسانية في ذروة الأزمة وفي صالح الدول التي عملت على التسليح السري لأطراف النزاع،حيث نجد ان الإستعمار البلجيكي قام بإدارة كل من دول منطقة البحيرات الكبرى التي كان يستعمرها على أساس أقاليم مختلفة.

كما قامت الإدارة البلجيكية بترحيل العديد من الروانديين إلى الكونغو التي أصبحت فيما بعد تعاني منهم بسبب الارتفاع الهائل في نمو الديمغرافي لهم، و هو ما أصبح فيما بعد يطرح أزمة هوية في الدولة،خاصة بعد فرار التوتسي إلى الكونغو في الفترة من 1959-1961 فبعد حصولهم على الجنسية الكونغولية التي منحها لهم الرئيس موبوتو سنة 1972 حاول الروانديون استغلال مكانتهم و هو ما أثار حفيظة الكونغوليين و هو ما إضطر **موبوتو** إلى التراجع عن قراره سنة 1981و بعد إبادة 1994 إرتفع عدد اللاجئين الروانديين في الكونغو وصل إلى مليون لاجئ و عملت الميليشيات الهوتو على نشر إيديلوجية الكراهية للتوتسي،كما قام موبوتو بزيادة حدة الأزمة من خلال مطالبة التوتسيين بمغادرة البلاد و إلا تعرضوا للسجن وهو ما حتم على التوتسيين اللجوء للقوة ،للدفاع عن حقوقهم و أملاكهم في الكونغو من خلال محاولة الإطاحة بموبوتو في 1996 ليتم ذلك في غضون سبعة أشهر، و تدخل البلاد في دوامة من العنف[1]،كما شن تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو 1996 على موبوتو سيسي سيكو من شرف الزائير سابقا و استهدف الهجوم مخيمات اللاجئين الروانديين الهوتو،وعقبها سقوط كينشاسا في أيدي المتمردين التي لاقت قبولا من كيجالي سنة 1997،لتعاود الأزمة الإندلاع بين كينشاسا و كيجالي،وهو ما أطلق عليه بالحرب العالمية الإفريقية الأولى سنة 1998،و قام بها جيوش نظامية و متمردة كانت ضد القوى التي تأسست و هو ما صاحبه تهديم البنى التحتية الإقتصادية و الاجتماعية، وبصفة خاصة حركة اللاجئين في المنطقة[2].

[1] حمدي عبد الرحمان حسن،الصراعات السياسية في منطقة البحيرات الافريقية، مقال نشر يوم 3 ديسمبر 2009، (00:25)(2017/05/22www. Bohoth.blogspot.com/2009/12/blog-post_03.html :

[2] سيلفيستر تيبانتجانيا، منطقة البحيرات الكبرى من عصر الأضطرابات و العنف إلى الإستقرار، مرجع سابق

و يشار إلى أن الثراء الطبيعي الذي تتمتع به المنطقة جعلتها مصدرا للصراع فالكونغو التي تعتبر خزانا للموارد الطبيعية الثمينة خاصة منها الكوبالت و النحاس، والألماس و الذهب و اليورانيوم ،لا يمكن تركها دون أن تستغل من طرف المستعمرات السابقة.

المبحث الثالث: رواندا بعد الحرب الأهلية:مرحلة البناء :

بعد عدة سنوات من الإقتتال و العنف سعت العديد من الأطراف الإقليمية و الدولية لإيجاد حل سلمي للصراع الذي عرفت دولة رواندا من أجل الخروج بها من حالة الفشل إلى مرحلة البناء.فبعد الإبادة الجماعية حاولت رواندا النظر إلى مستقبلها بعيدا عن الصراع و لهذا لجأت إلى العديد من الطرق التي تضمن بها العدالة و المصالحة في نفس الوقت .

المطلب الأول: العدالة الإنتقالية في رواندا:

تعتمد العدالة الإنتقالية على لجنة الحقيقة لكن ذلك كان صعب المنال في رواندا باعتبارها عرفت بشاعة في الجرائم، بالإضافة إلى أن التوتسيين من الصعب أن يصالحوا الهوتو إلى جانب الأعداد الكبيرة من الهوتو المتورطين في الإبادة،لهذا لم تعد المصالحة خيارا بقدر ماهي قرار ملح لحل الأزمة من جهة وعدم تكرار نفس الأحداث مستقبلا.ولهذا أنشأ مجلس الأمن في 8 نوفمبر 1994 المحكمة الجنائية الدولية لروندا تحت إشراف دولي و كان الهدف منها التوصل إلى نهاية سلمية و حل الأزمة و تشكيل مرحلة انتقالية التي تشارك فيها جميع الأطراف تقريبا[1]، واختصت هذه الهيئة في محاكمة كل من تورط في انتهاكات حقوق الإنسان وبدأ مسار المحاكمات بالتحقيقات لسنة 1995 ،حيث حوكم عدد قليل من الأفراد لإختراقهم للقانون الدولي،في الفترة من جانفي إلى ديسمبر 1994 ،كما لها صلاحيات بمحاكمة أعضاء من الحكومة الذين فروا لإلى خارج البلاد ،من ينهم رئيس الوزراء خلال الإبادة جان كامباندا، أول واحد حوكم أمام المحكمة الدولية بتهمة المشاركة في الإبادة،وبحلول 2008 أصدرت المحكمة 27 حكم على 33 منهم[2].

---

[1] MARIA Van Laperen ;IDEM.PP 102

[2] حنان عز العرب خالد ،دور البرلمان في المصالحة الوطنية لبعض الحالات اللإفريقية ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،مصر ،2015ط 1،ص260

كما سبق للحكومة الرواندية و أن أسست في 1994 المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة الهدف منها لم شمل الشعب الذي عانى نفسيا و تشتت بين الدول[1]،و بانهيار النظام القضائي و قتل بعض القضاة ومشاركة البعض الآخر في الحرب الأهلية لم يتبقى للدولة الرواندية المنهارة سوى الرجوع للمحاكم المحلية بعدما تبقى[2]، سوى خمس قضاة في البلاد بأكملها،و خمسين محامي أبوا أن يدافعوا عن القتلة والمجرمين ،فتأسست المحكمة الوطنية الرواندية الخاصة بتمويل خارج البلاد ،من خلال تكوين القضاة و إعادة بناء المحاكم التي بدأت عملها في 1995، بمحاكمة 135 ألف متهم لكنها توقفت بسبب نقص التمويل، لتحل محلها المحاكم الخاصة التي تم بواسطتها توزيع القضاة على الدوائر العشر للبلادوتوزيع المتهمين عليهم وفي 1996 بدأت المحاكمات التي طال انتظارهاو التي تخص الإبادة، و بحلول عام 2000 تم محاكمة 100 ألف مشتبه في ارتكابهم لجرائم الإبادة[3].

المطلب الثاني: المحاكم التقليدية ودورها في تشكيل الهوية الوطنية:

كان للمحاكم الشعبية دورا بارزا في تشكيل الهوية الوطنية لرواندا إلى جانب المصالحة بين الطائفتين المتناحرتين في ظل انهيار النظام القضائي الذي أصبح عاجزا على محاكمة المتهمين في جريمة بحجم إبادة 1994. ولمواجهة هذا التحدي أحيلت المهمة للغاتشاتشا وهي نوع من المحاكم التصالحية ذات الطابع المحلي، تأسست في 2001، حيث تثوم تقوم بدعوة المتهمين و المشتكين إلى جلسات الإستماع و تتم المحاكمات من طرف القضاة المحليين.[4] كما تقوم باشراك المجتمع في المحاكمات و هي أكثر قبولا في الوسط الروندي من المحاكم الدولية التي تخلت –حسب الروانديين– عن رواندا في وقت الإبادة.و من بين خصائص هذه المحكمة هو ترسيخ ثقافة عدم الإفلات من العقاب و إدماج من ثبتت إدانتهم في المجتمع،و إعادة تأهيل الضحايا كما لعبن دورا مهما في إعادة بناء دولة رواندا خالية من التمييز ومن إختصاصات الغاتشاتشا هو النظر في كل الجرائم باستثناء تلك المتعلقة بالأشخاص الذين خططوا

[1] حنان عز العرب خالد ،دور البرلمان في المصالحة الوطنية لبعض الحالات اللإفريقية ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،مصر ،2015ط 1،ص260

[2] يونس موشومبا، قراءة في تحول رواندا ...،مرجع سابق

[3] حنان عز العرب خالد،مرجع سابق، ص 261

[4] يونس موشومبا،نفس المرجع

للمذابح، والذين إقترفوا اعتداءات جنسية،ذلك ان جهاز العدالة لا يستطيع النظر في العدد الكبير للقضايا باعتبار ان محاكم الغاتشاتشا هي روح العدالة تم تكييفها وفق ما يتماشى وطابع المجتمع[1].

- **أموغاندا: Umuganda** و تعني الوصول إلى الهدف المشترك حيث كانت الأسر و العائلات يجتمعون لحل مشاكلهم ،كما أوكلت لها مهمة بناء هوية وطنية مشتركة،لجأت إليها الحكومة الرواندية للتكيف مع برامج التنمية،التي تخدم مصلحة البلاد،حيث تقيم إجتماعا في السبت الأخير من كل شهر،و يشمل الإجتماع كل أفراد المجتمع و حتى رئيس الجمهورية،إلى جانب المغتربين المقيمين في رواندا للإستفادة منهم في مجال التنمية[2].
- **مبادرة أبو ديهي:Ubudehe** تعكس هذه المبادرة التعاون الجماعي لحل المشاكل داخل المجتمع حيث يتم تقسيم أفراد المجتمع إلى مجموعات صغيرة تعمل على رفع مستويات معيشة الأسر الفقيرة،وتمول نشاطها من الدعم الذي تحصل عليه من الحكومة ،حيث يقام إحصاء للأسرة الفقيرة من طرف الحكم المحلي،وفي حال الموافقة ترسل لوزارة الحكم المحلي لتقديم الإعانة لهذه الأسر.
- **غيرينيكا: GIRINKA:** هي من الممارسات القديمة في المنطقة وتعني "ليكن عندك بقرة" حيث كان المجتمع في الرواندي الشخص يقدم بقرة كهدية أو لدلالة على الإحترام، أو كمهر للزواج لشخص آخر،و في إطار عملية بناء الدولة الرواندية و تحسين العلاقة بين الفرقاء،جاءت مبادرة غيرنيكا في ظل سوء التغذية الذي وصلت إليه رواندا عقب الإبادة، ذلك أن مبدأ هذه المبادرة،هو منح كل عائلة بقرة حلوبمن أجل تحسين معيشتهم،و توفير الغذاء لهم.
- **مبادرة ايتوريرو ري غيهوغو: Itorero ry gihugu** : و هي مؤسسة تقليدية، عبارة عن مدرسة لها بعد تاريخي تسعى الدولة الرواندية لجعلها قناة للتواصل مع المجتمع في ما يخص الثقافة الوطنية،و جعلها موحدة من حيث اللغة و الثقافة المجتمعية و تحث الشباب للتعلق بثقافتهم ،كما تسعى إلى التنشئة الإجتماعية،كما قامت بمجهودات جاءت بنتائج مبهرة على المستوى المحلي خاصة و أنها فرصة لإلتقاء الشباب.

[1] حنان عزالدين خالد،نفس المرجع ،ص26

[2] يونس موشومبا،قراءة في تحول روندا....،مرجع سابق

و بناء على ما سبق، يتضح أن المجتمع الرواندي كان غنيا بطرق تسوية النزاعات محليا ذلك أنه كان ممكنا لو أن هذه الآليات و المبادرات فُعلت في بداية الازمة لما وصلت رواندا إلى الإبادة الجماعية،ومع ذلك تعتبر هذه المحاكم التقليدية أكبر مساهم في تسوية النزاع الإثني سلميا و الذي عجزت عن حله أطراف ومنظمات دولية.

المطلب الثالث:بناء المؤسسات:

سبق الصراع الإثني في رواندا أزمة إقتصادية ،بسبب أزمة الدين و تخصيص جزء كبير من الدخل القومي لخدمته،مما أدى إلى انهيار البنى الإقتصادية الهشة للبلاد، فخدمة الدين أتت على مداخيل البن المحصول الذي يزود البلاد بـ 80 بالمائة من عائدات القطاع الأجنبي.

في الثمانينات انهار الاقتصاد الرواندي و انكمش القطاع و تدخلت مؤسسات بروتن وودز، ففي 1988 اشترط صندوق النقد الدولي جملة من التوصيات الهدف منها إعادة رواندا إلى طريق النمو الإقتصادي المستدام و في هذا الإطار تبنت رواندا سياسة التغيير الاستراتيجي القائم على انتهاج نظام اقتصاد السوق بناء على مجموعة من التوصيات منها تحرير السوق والخصخصة و منشآت الدولة إلى جانب إلغاء الدعم على المواد الزراعية و الغذائية، مما أدى إلى :هبوط الفرنك بمقدر 50 بالمائة ،ارتفاع معدلات التضخم انهيار قيمة الدخول الحقيقية، ارتفاع أسعار الوقود، والمواد الإستهلاكية من 1 بالمائة سنة 1989، إلى 19,2 بالمائة في 1991، فتدهور ميزان المدفوعات و إفلاس مؤسسات الدولة،و ارتفاع نسبة سوء التغذية، وارتفاع نسبة الملاريا إلى 21 بالمائة سنة 1992،ورفع الدعم عن التعليم الأساسي وفرض الضرائب للالتحاق بالمدارس.

كما أدى رفع الدعم على الفلاحين لإنهيار القطاع الزراعي المصدر الأساسي للدخل المحلي وبحلول 1990 بدأت المساعدات تتدفق لرواندا من أجل تغطية العجز على المستوى الإجتماعي من أجل التصدي لسوء التغذية و المجاعة، لكنها استغلت في المجال العسكري و صفقات السلاح[1].

[1] جاسم محمد زكريا، المصرف الدولي للإعمارو التنمية،رعاية الفساد و استثمار الحرب وتنمية الفقر،دراسة عن تأثير البنك الدولي في المشهد الراهن للعلاقات الدولية،**مجلة العلوم الإنسانية** ،جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد 8،جوان 2005،ص.ص10.09.

بالمقابل حققت رواندا ما بعد الصراع تحسنا اجتماعيا و اقتصاديا ،كما حققت انتعاشا اقتصاديا وإرتفاعا في عدد السكان و المساعدات، كما وصفت رواندا ما بعد الإبادة بمنارة إفريقيا، حيث سجلت نموا ملحوظا في التعليم و الصحة والبنى التحتية،كما ببلغ متوسط دخل الفرد في رواندا 14 بالمائة بين 2003 و 2013 مما جعل رواندا تسجل نموا اقتصاديا.كبيرا،لدرجة أن حكومتها وفرت الوظائف لكل العاملين، إلى جانب ذلك تراجعت نسبة الفساد إلى المرتبة 55 من بين 175 دولة ، وفق منظمة الشفافية الدولية.

إن تفسير هذا التقدم الذي عرفته رواندا عقب الصراع الإثني مرده المساعدات التي تحصلت عليها،إضافة إلى قدرة النظام السياسي على تفعيل عمل الحكومة فبمجيء بول كاغامي إلى السلطة بعدما كان قائدا للجبهة الوطنية الرواندية،قام بمنع الجماعات العرقية من تشكيل الأحزاب لمنع تقدم الجماعات العرقية،من خلال الدستور،إضافة إلى وجود 64 بالمائة من أعضاء البرلمان من الإناث، كما سعت المحاكم المدنية إلى التصدي للفشل الذي طال المحاكم الشعبية،و قامت بمحاكمة و محاسبة المتسببين في جرائم الإبادة.فخلقت رواندا مناخا ملائما للإستقرار عقبة نجاح اقتصادي، واجتماعي.

إن الخيار الرواندي بالإستثمار في البنى التحتية و رأس المال البشري كان بمثابة بداية الطموح الرواندي لبناء دولة عانت ويلات الحرب،فأظهرت رواندا نجاحها في بناء دولة فعالة إلى جانب خلقها مؤسسات شاملة[1]،و من بين الاجراءات التي قامت بهار ونجا في إطار عملية بناء مؤسسات مدنية واقتصادية و ثقافية، القائمة بالدرجة الأولى على إحترام حقوق الإنسان.

- **الإنتقال للامركزية:**

بدأت هذه العملية في سنة 2000 و الهدف منها هو تمكين السكان المحليين من امتلاك السلطات الإقتصاية ،السياسية و الإدارية، وأصبحت عملية الانتقال للامركزية بمثابة الترويج للحوكمة الرشيدة و تحقيق التنمية الوطنية، حيث حدد الدستور الهياكل المؤسساتية و النظام و المبادئ اللازمة للانتقال من لهذه المرحلة،ففي المادة 167 من الدستور الرواندي على إضفاء اللاّمركزية في الحكومات

[1] Michael F.Harsh and Tyler Y.Headley ; life after Genocide ; comparing Bosnia and Rwanda on :

(2017/05/25)(23:34) https://www.foreignaffairs.com/articles/rwanda/2015-07-02/life-after-genocide

المحلية ، كما حدد ذات الدستور مصادر التمويل الخاصة بالكيانات المركزية و المتمثلة في الـضرائـب و الإيتاوات و الدعم الحكومي.

- **المستوى الاجتماعي:**

عمل الروانديون على بناء دولة رواندا القوية من خلال وحدة الهوية بتوحيدهم للغة واحدة وهي كينيارواندا ،حيث قاموا بتوحيدها و جعلوها حمالة للقيم المشتركة و المعتقدات الدينية و الثقافية،كما تغيرت مظاهر التفرقة باعتراف الحكومة الرواندية بمجموعة اثنية رئيسي هي الرواندية، كما تم تصنيف سكان رواندا إلى الروانديون، والروانديون المزدوجو الجنسية و المواطنون الأجانب،في صورة تلغي التصنيف العرقي الذي كان سائدا.نص دستور 2003 المعتمد على حرية التعبير والدين و مظاهر عامة وفق الشروط التي حددها القانون ،حيث يتجاوز عدد الديانات في رواندا 400 ديانة ومع هذا يحق لكل مواطن رواندي ممارسة طقوسه ما لم تتعارض مع الإطار العام للمجتمع.و بخصوص القطاع الصحي انخفضت نسبة وفيات الأطفال ما بين 2007-2008 كما زادت الرعاية الصحية للحوامل والتطعيم،وانخفض معدل وفيات الأمهات من 750 حالة لكل 100 ألف مولود حي عام 2005، إلى 476 حالة لكل 100 ألف مولود في 2010[1].

و في إطار رؤية 2020 التي اعتمدتها الحكومة الرواندية، خصصت من خلالها استراتيجية تهدف إلى إدخال طرق حديثة لمنع الحمل و تقليص و فيات الأمهات ،كما فرضت وزارة الصحة تقريرا على كل حالة وفاة يقدم للسلطات العليا للبلاد، و تسليط العقوبة على كل متسبب في ذلك، و بحلول 2012 تراجعت نسبة وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات حسب منظمة اليونيسيف إلى 54 حالة وفاة لكل 100 ألف طفل حي و بهذا تصدرت رواندا قائمة الدول القلائل التي حققت الهدف الرابع من أهداف الألفية الإنمائية .وتغيرت ملامح القطاع الصحي في رواندا بتوظيف مسؤولين و عاملين ذوي خبرة عوض عن القابلات التقليديات، ووفرت ما يسمى "أفرقة الصحة المجتمعية" التي تمنح التكفل بالأمهات الحوامل والزيارة اللازمة لهم، ويتميز هذا القطاع بالتنظيم و هي موزعة في كل القرى كما تم تزويدها بوسائل الإتصال لتسريع عملية التكفل السريع بالحالات المستعجلة.

[1] تـــقـــريـــر الأمـــم المتحـــدة حـــول روانـــدا
BvgiXEleDePefE6DkHTNLubFYgDkXruZlLe5iym4WHKgiFwQoCv4KFhttp://docstore.ohchr.org/SelfServices

أدت الحملة التي شنتها الدولة الرواندية على الأمراض المعدية إلى تراجع نسبة الملاريا من 85 بالمائة سنة 2005 إلى 50 بالمائة في 2013. وارتفعت عدد المستشفيات المشيدة ،إلى 46 بالمائة عام 2013 إلى جانب المراكز الصحية المحلية، وزادت نسبة الانتماء للتأمين الصحي المستحدث سنة 2003. في سبيل بناء اقتصاد المعرفة و الكنولوجيا، ضمنت الدولة الروندية التعليم للجميع وفق سياسات دستورية ومؤسسية و إدارية وفق ما يتماشى و ظروف ومؤهلات البلاد،ومن بين السياسات التي اعتمدتها الحكومة الروندي:

السنة	الإستراتيجية الحكومية
2003	**سياسة قطاع التعليم**
2007	**اعتماد التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة**
2008	**سياسة التدريب التقني و المهني**
2013-2008	**الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم**

من خلال هذه الاستراتيجيات ساوت رواندا بين الجنسين في التعليم و أقرت بأحقيته لجميع المواطنين من خلال نظام يتميز بالكفاءة و الفعالية و تدريس تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات. وهو ما واصلت به الإستراتيجية المعدلة لقطاع التعليم في الفترة 2010–2015 من أجل التقليل من التسرب المدرسي وتم استحداث التعليم التقني لحاجة البلاد إلى مهنيين و تقنيين

- **الجانب الإقتصادي:**

بما أن قطاع الزراعة يسيطر على 73 بالمائة من اليد العاملة فإن الحكومة عملت على دعمه مما ساعده على تحقيق أسرع نمو من خلال تطبيق استراتيجية التنمية الإقتصادية 2008–2012 حيث أخرجت هذه الخطة حوالي مليون شخص من دائرة الفقر،فزيادة الإنتاج الزراعي أدى إلى تراجع نسب التضخم الذي بلغ 3,2 بالمائة سنة 2014 [1]، أما الاستراتيجية الثانية التي وافق عليها مجلس الوزراء الروندي في 8 ماي 2013، كمخطط إلى غاية 2017 الهادفة إلى تحقيق نمو أكبر مما حققته إلى جانب هذه الإستراتيجية وافق المجلس على رؤية 2020 التي سطرت لبلوغ ناتج محلي نسبته 11,5 بالمائة سنويا،و بلوغ نسبة فقر 30 بالمائة أقل مما كان عليه.

[1] تقرير البنك الدولي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في رواندا ،
http://WWW.ARABIC .DOUINGBUSNINES.ORG(2016/05/20)(13:00)

و لتوفير القدرة المالية المستقرة،حصل 23 بالمائة من الروانديين تحصلوا على الخدمات من بنوك تجارية، و 58 بالمائة منهم انتفعوا بآليات مالية غير رسمية ،كما ساعد إنشاء تعاونيات الائتمان و الادخار الروانديين على الوصول إلى المؤسسات المالية.

- **الهيكل الدستوري و السياسي:**

بعد سقوط نظام 1994 وما خلفه من حالت وجب التكفل بها ،استدعى إعادة البناء السياسي و المصالحة و عودة اللاجئين، لهذا أنشأت الجمعية الوطنية الإنتقالية لانجاز المهمة التشريعية و على إثرها أجري استفتاء حول دستور 26 ماي 2003 الذي صادق عليه المجتمع الروندي.

ينص الدستور الجديد لرواندا على ان هذه الدولة هي :جمهورية مستقلة ديمقراطية علمانية ذات سيادة و توجه اجتماعي. ووفقا لذلك اختارت رواندا نظام سياسي رئاسي و برلماني موحد ،ينتخب ررئيس الدولة لندة أربع سنوات و يمارس السلطة التنفيذية ويعين الوزراء و ينهي مهامهم،و يسن القوانين التي يعتمدها البرلمان،ويتولى رئيس الجمهورية تعيين أعضاء آخرين في مجلس الوزراء وعزلهم من منصبهم بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، ويتم تعيين أعضاء مجلس الوزراء من المنظّمات السياسية على أساس عدد مقاعدها في مجلس النواب دون استبعاد إمكانية تعيين أشخاص أكفاء آخرين في مجلس الوزراء لا ينتمون إلى منظّمات سياسية. ومع ذلك، يتعين على منظمة سياسية تملك أغلبية المقاعد في مجلس النواب ألا تتجاوز نسبتها خمسين في المائة 50 في المائة من جميع أعضاء مجلس الوزراء.

أما البرلمان المكون من 80 عضو فينقسم إلى غرفتين : مجلس النواب و مجلس الشيوخ من بينهم 24 إمرأة ،مهمته وفق الدستور موراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، يتم تجديد أعضائه كل خمس سنوات و يمكن لرؤساء الوزارات السابقة الحصول على مقعد في البرلمان بناء على طلب يقدمونه للمحكمة العليا و توجد سبعة أحزاب مشكلة للغرفةالتشريعية وهي[1]:

- الجبهة الوطنيّة الرواندية، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحزب الليبرالي، وحزب الوسط الديمقراطي، والحزب الديمقراطي المثالي، والحزب الاشتراكي الرواندي، وحزب التقدم والوفاق، و يمثل كل عضو كافة الشعب وليس من اختاروه فقط، أو التنظيم الذي ترشح على رأس قائمته كما لا يحق للنائب الحصول على مقعد في مجلس النواب و ـخر في مجلس الشيوخ.

[1] وثيقة الأمم المتحدة ،مرجع سابق .

و تتمتع السلطة القضائية باستقلال مالي وإداري ،و من مسؤولية القضاء الروندي حماية الحقوق و الحريات وتمارس السلطة القضائية من قبل المحكمة العليا؛ والمحاكم العليا للجمهورية ذات الأربع دوائر وتوجد في موزانسي، ونيانزا، ورواماغانا، وروسيزي؛ والمحكمة التجارية العليا؛ وثلاث محاكم تجارية؛و12 محكمة متوسطة تتكون من 3 دوائر متخصصة: دائرة الأحداث، والدائرة الإدارية، ودائرة العمل؛و60 محكمة ابتدائية؛ ومحكمة عسكرية عليا.

اعترف الدستور الجديد بعمل المنظمات الغير الحكومية و الإشراف عليها من خلال قانون أساسي يحكم نشاط هذه التنظيمات خاصة السياسية منها كما ضبط القرار الوزاري الصادر في 2013 عمل المنظمات القائمة على الدين، كما ان رواندا هي عضو في ثمانية صكوك دولية لحقوق الإنسان [1].

[1] نفس المرجع

خلاصة الفصل الثالث:

مما سبق فإن دولة رندا عقب خروجها من الصراع الإثني خرجت بدون مؤسسات و لا بنى تحتية مما أصبغ عليها سمات الدولة الفاشلة ،و بما ان و ان الصراع الإثني في أصله لم يكن صراع لا من أجل السلطة و لا الدين و لا العرق و لا السلالة كان بسبب الأزمة الإقتصادية التي علافتها روندا قبل بدأ الصراع وما أنجر عنها من فقر و سوء تغذية و غيرها إلى جانب رفض النظام أنذاك تسليم السلطة رغم الفشل الذي وصل إليه إضافة إلى استخدامه القوة .

فحجم التدهور الذي وصلت إليه رواندا في 1994 حتم عليها تشكيل وحدة وظنية هدفها النهوض بالقطاع الاقتصادي و تحقيق التنمية و لهذا تم صياغة الدستور وفق ما تقتضيه الحاجة الإجتماعية،بحوكمة الحكم و دمقرطته .

الــخاتــمة :

تؤدي النزاعات الإثنية إلى عرقلة سير الدولة نحو الحداثة، و هو ما يهدد استقرارها و أمنها و بالتالي تصبح دولة فاشلة.ولا تخلو إفريقيا من نماذج الفشل ،ذلك أن استراتيجية إدارة التعددية الإثنية لم تدر كما ينبغي، مقرانة بالدول الغربية التي لا تخلو من التعددية الإثنية ومع ذلك تتعايش دون حدوث الصراعات.إن ما تعانيه إفريقيا من مشاكل اجتماعية غذى المطالب السياسية للجماعات.

ذلك أن النخبة الحاكمة التي تمثل جماعة معينة لم تلبي مطالب هذه الجماعات و لم تكفل لهم حتى العيش في أمن واستقرار،وهو ما دفع بمختلف الجماعات للمطالبة بالانفصال و بتشكيل حكم ذاتي،بحجة انها لم تجد من يمثلها على مستوى النظام ، هذه المطالب عادت ببعض الجماعات للمطالبة بالحدود غير تلك الموروثة عن الإستعمار، وهو ما ترفضه الدول لما في ذلك من تفكيك القارة بأكملها لكيانات صغيرة في عصر لا يعترف إلاّ بالكيانات الكبرى.

عملية بناء الدولة في إفريقيا طرحت العديد من الإشكالات خاصة و إن الإنهيار مس كل المستويات،إقتصادي،إجتماعي و سياسي لهذا كانت عملية البناء تتطلب وقتا طويلا، نظرا لطبيعة الصراعات الإثنية التي عرفتها إفريقيا، والمتميزة بالبشاعة و الدموية و العنف الحاد، بسبب الخطاب النخبوي للنظام ذو الصفة الهوياتية.

مما أوجب أن تشمل عملية البناء كافة الأطياف و الجماعات،و هذا ما عمدت إليه دولة رواندا،التي عرفت بأبشع إبادة في تاريخ إفريقيا، فالصراع كان بين طائفتين لكنه سبق بأزمة إقتصادية ،و ما خلفته القروض المشروطة من فقر ومجاعة وسوء تغذية، وهو ما دفع بجماعة الهوتو ذات الأغلبية إلى الإنتفاض ضد جماعة التوتسي التي كانت آنذاك في السلطة.

و بدأت عملية بناء الدولة الرواندية بإصلاحات على المستوى الإجتماعي من خلال منع تشكيل أي جماعة أو حزب سياسي على أساس عرقي.كما كفل دستور 2003 حرية التعبير و المشاركة السياسية و الترشح و غيرها من الحقوق المدنية و السياسية.ساهمت خطط التنمية التي جاء بها بول كاغامي في عودة الإستقرار من خلال تحقيق نمو اقتصادي إيجابي،كما الغى كافة أشكال التفرقة بدمج المجتمع و بناء هوية وطنية واحدة،و يطرح الإستقرار الذي جاء به بول كاغامي إشكالا آخر، ذلك أنه ربط بشخص،كما ان بقاءه في السلطة إلى غاية 2030 سيعيد رواندا إلى النظام السابق و إلى شخصنة السلطة، مما يطرح احتمال عودة الصراع.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. آدم بمبا .**النزاعات الأهلية في إفريقيا، قراءة في الموروث السلم الاسلامي** .كلية الدراسات الإسلامية ،جامعة الأمير سونكلانكرين فطاني،دار السلام نجنوب مملكة تايلاند.
2. آمنة أبو حجر.**الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**. دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن عمان .
3. برهان غليون.**نقد السياسة :الدولة و الدين** ،المركز الثقافي العربي.الدار البيضاء المغرب ،ط2007 4.
4. بيار بونت وميشال ايزار و آخرن.**معجم الإثنولوجيا والأنتربولوجيا** .ترجمة مصباح العمد،ط1، 2006، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع "مجد"،بروت لبنان.
5. حنان عز العرب خالد .**دور البرلمان في المصالحة الوطنية لبعض الحالات اللإفريقية . المكتب العربي للمعارف**، القاهرة،مصر .2015.
6. عبد السلام.**إبراهيم بغدادي،الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا**.مركز دراسات الوحدة الافريقية ،ط1 ،جانفي 2000،بيروت لبنان.
7. عبد الله العروي. **مفهوم الدولة**.المركز الثقافي العربي.الدار البيضاء،المغرب ،ط 2006 8.
8. علي صبيح التميمي.**الدولة في الفلسفة السياسية**. نظرية بناء الدولة،دار أمجد للنشر والتوزيع ،عمان،ط2016 1.
9. فرنك بيري.**معجم بلاكويل للعلوم السياسية**.فرنك بيلي،مركز الخليج للأبحاث ط2004،1،الإمارات العربية.
10. محمد أمين بن جيلالي.**بناء الدولة:المفهوم و النظرية و أسئلة الراهن**.المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،اسطنبول، 11 أكتوبر 2016.
11. محمد عاشور مهدي.**التعددية الإثنية ،إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية** .المركز العالمي للدراسات السياسية 2002،عمان.
12. نعوم تشومسكي.**الدولة الفاشلة :إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية**.دار الكتاب العربي،بيروت ،لبنان ،ترجم سامي الكعكي السنة 2007.
13. نعوم تشومسكي.**الدولة الفاشلة :اساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية**.دار الكتاب العربي،بيروت ،لبنان ،ترجم سامي الكعكي السنة 2007.

ثانيا :الرسائل الجامعية :

1. إيدابير أحمد،**التعددية الاثنية والأمن المجتمعي،دراسة حالة مالي.**رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر 2011-2012.
2. - رياض عزيز هادي.**مفهوم الدولة و نشوؤها عند ابن خلدون.**مجلة العلوم السياسية.ع 37 الخاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية،العراق.
3. بشير شايب.**مستقبل الدولة الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا.**رسالة في العلوم السياسية،تخصص إدارة جماعات المحلية والإقليمية،جامعة قصدي مرباح،ورقلة ،2010-2011.

ثالثا : الدوريات:

4. جاسم محمد زكريا، **المصرف الدولي للإعمار و التنمية،رعاية الفساد واستثمار الحرب وتنمية الفقر**.دراسة عن تأثير البنك الدولي في المشهد الراهن للعلاقات الدولية،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيض،بسكرة، ع8،جوان 2005.
5. جبابلية عبد الحفيظ.**تحديات عمليات بناء الدولة في إفريقيا**.رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص الدراسات السياسية المقارنة،جامعة دالي إبرهيم الجزائر، 2010.
6. روبرت بيشل.**مقال الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :إلى انخفاض أم استمرار الأمور على حالها.**مجلد الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،أخبار و أفكار،إصدار البنك الدولي. مجلد 2،ع1، جانفي 2008.
7. ريك ميسيك.**قائمة التدفق بالتدابيرالمطلوب من الحكومات المنظمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**.مجلد الشرق الأوسط و شمال إفريقيا:إدارة الحكم أخبار و أفكار. جانفي 2008 ،المجلد 2 .ع1،البنك الدولي.
8. سمية بلعيد .**النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها،جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**.رسالة ماجستير العلاقات الدولية ،كلية الحقوق،جامعة منتوري،قسنطينة،2009-2010.
9. عربي بومدين .أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي.دراسة في الأسباب و تحديات البناء.مقال في مجلة دراسات إفريقية ،ع 28،أفريل 2016، الرياض المملكة العربية السعودية.

رابعا :المواقع الإلكترونية :

1. مرابط رابح،الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقي القومية و الأمة،دورية الكترونية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،رقم 2009/1 .

http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir

2. لوراري علي،إشكالية التوظيف السياسي للهوية العرقية،مجلة الدراسات الإستراتيجية ،الجزائر، ماي 2015.

http://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir

3. أنس الطريقي،في مفهوم الدولة،مقال نشر على مؤمنون بلا حدود،24 سبتمبر 2013.

www.mouminoun.com/articles /924/ تاريخ الزيارة 16-04-2017

4. التقرير الأوروبي حول التنمية لسنة 2009.التغلب على الهشاشة في إفريقيا،مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ،المعهد الجامعي الأوروبي.

www.mouminoun.com/articles

5. حمدي عبد الرحمان ،الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا،الأسباب و الأنماط
6. و الآفاق،مجلة قراءات إفريقية.

www .qiraat african/com

7. التقرير السنوي للبنك الدول

www. .1253813071839/AR09_Year_in_Review_Arabic.pdf

8. سيلفستر نتيبانتجانيا.منطقة البحيرات الكبرى من عصر الإضطرابات و العنف إلى الإستقرار.اجتماع لجنة السلام وحل المنازعات المنبثقة عن رابطة مجالس الشيوخ و الشورى و المجالس المماثلة في إفريقيا و العالم العربي و المنعقد في بوجمبورا.بوروندي،في الفترة 2-3 مارس 2009.

http ://www.qiraatafrican.com/home/new/-

9. برنامج التوعية المعني بالابادة الجماعية في روندا و الامم المتحدة على الموقع:

http://www.un.org/ar/preventgenocide/rwanda/rwandagenocide.shtml

10. يونس موشومبا،قراءة في تحول رواندا من الإقتتال إلى التعايش،مجلة قراء إفريقية.

http://www.qiraatafrican.com/home/new/%

11. حمدي عبد الرحمان حسن،الصراعات السياسية في منطقة البحيرات الافريقية، مقال نشر يوم 3 ديسمبر 2009.

Bohoth.blogspot.com/2009/12/blog-post_03.html ?m=1

12. وثيقة الأمم المتحدة حول رواندا،على الموقع: وثيقة الأمم المتحدة.

BvgiXEleDePefE6DkHTNLubFYgDkXruZlLe5iym4WHKgiFwQoCv

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1. DONALD HORWITZ **;Structure and strategy in ethnic conflit** .the word bank ;April 1998,pp : 5 published on www.world bank.org/html/read abcd/Horwitz pdf .

2. Donald L.Horwitz ;**ethnic groups and conflit** ;univeersity of california press ;Berkly- Los Angeles-LONDON.1985 .
3. JAHN LANSDAL ,**ethnicité morale et tribalisme** ;SOAS ; (Londre)-trinity college(combrige).
4. Christian cross ;**demandes ethniques et politiques en Amerique latine** ;papeles CEIC #11 .marzo.2004.ISSN :1695-6494 ;p 4-8
5. Charles Tilly ;la **guerre et la construction de l'Etat en tant que crime organizé** ;in :politix ;vol 13 ;n° 049 premier trimestre2000 ;pp :97-117 ;www.persee.fr /doc/politix
6. Eric Hobsbawn ;**Qu'est ce qu'un conflit ethnique** ;in acte de la recherche en science sociales ;Décembre 1993 ;publie sur le site : www.persee .fr visiter le 23/04 :2017 a 19 :30 .
7. Paul Banoba ;**SUB SAHARAN AFRICA :CORRUPTION IS A BIG ISSUE IN 2016 AAFRICAN ELECTION** ;IN TRANSPARENCY INTERNATIONAL ;25 JANAUARY 2017 ;IN WWW.TRANSPARENCY.ORG VISITER LE 9-5-2017 A 13H00
8. Maria van Haperen ;**The Rwandan Genocide**, 1994,ON WWW .NIOD.NL.VISITED 25/05/2017 ;ON 03/00
9. Michael F.Harsh and Tyler Y.Headley ; **life after Genocide** ; comparing Bosnia and Rwanda on : https://www.foreignaffairs.com/articles/rwanda/2015-07-02/life-after-genocide

فهرس المحتويات :

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الفرنسية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
مقـــدمة	أ-ح
الفصل الأول: إطار مفاهيمي نظري للإثنية	**10**
المبحث الأول: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها	**10**
المطلب الأول: الإثنية	**12**
المطلب الثاني: العرقية،الأمة،الأقلية و القومية	**16**
المطلب الثالث:تصنيف الجماعات الإثنية	**18**
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للظاهرة الإثنية	**20**
المطلب الأول: المدرسة الأولية	**20**
المطلب الثاني: المدرسة الواقعية Instuumental:	**23**
المطلب الثالث:الاتجاه التكاملي:	**25**
المبحث الثالث: مطالب الجماعات الإثنية	**25**
المطلب الأول: : مطالب ثقافية	**26**
المطلب الثاني: المطالب السياسية	**29**
المطـلـب الثالث:المطـــالب الإقـــتصادية	**30**
الفصل الثاني : إشكالية بناء الدولة في إفريقيا	**35**
المبحث الأول: الدولة في إفريقيا:تحدي الفشل	**35**
المطلب الأول: الدولة: المفهوم و البناء	**39**

فهرس المحتويات :

المطلب الثاني : الدولة الفاشلة في إفريقيا	**40**
المطلب الثالث: تداعيات النزاع الإثنو هوياتي على بناء الدولة	**41**
المبحث الثاني: الصراعات الإثنية في إفريقيا	**43**
المطلب الأول : أسباب الصراعات الإثنية في إفريقيا	**43**
المطلب الثاني :إستراتيجيات إدارة الصراع الإثني في إفريقيا	**49**
المطلب الثالث:تحديات بناء الدولة في إفريقيا	**52**
الفصل الثالث : رواندا من الصراع إلى بناء دولة	**63**
المبحث الأول: رواندا الموقع و المؤهلات	**64**
المطلب الأول :الموقع و الإمكانيات الاقتصادية	**67**
المطلب الثاني :جريمة الإبادة الجماعية	**70**
المطلب الثالث: امتداد الصراع إلى الدول المجاورة	**71**
المبحث الثاني: رواندا بعد الحرب الأهلية:مرحلة البناء	**73**
المطلب الأول : العدالة الانتقالية في رواندا	**73**
المطلب الثاني: المحاكم التقليدية ودورها في تشكيل الهوية الوطنية	**74**
المطلب الثالث:بناء المؤسسات	**76**
الخاتمة	**84**
قائمة المراجع	**86**
الفهرس	**91**

فهرس المحتويات :

- **فهرس الجداول ، الخرائط و المخططات:**

الخريطة	الصفحة
الخريطة رقم (1) **خريطة مؤشرات الفساد في إفريقيا سنة 2016**	**48**
الخريطة رقم (4) خريطة تمثل موقع رواندا	**65**

- **فهرس الأشكال والجداول :**

الجدول	**الصفحة**
الجدول رقم (1) **جدول مؤشر الفساد في إفريقيا لسنة 2016**	**56-55**
الجدول رقم(2) جدول التصنيف العاملي للدول في أإفريقيا	**59-58**
الجدول رقم(3) جدول يمثل سنوات الصراعات الإثنية في إفريقيا	**61**
الجدول رقم(5) جدول يوضع التعداد السكاني في رواندا	**66**
الجدول رقم(6) يمثل الموارد الإقتصادية	**66**
الجدول رقم(6) يمثل الإستراتيجيات الحكومية في رواندا	**79**